(لغة الشافعي)

حجيتها وموقف النحاة منها

إعداد

دكتور / زهران طلبة محرم

أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالمنوفية

جامعة الأزهر

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، سيدنا محمدٍ، و على آله و أصحابه و من تبعهم بإحسان و اهتدي بهديهم و اقتفي أثرهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن أئمتنا من اللغويين و النحاة؛ قد أفرغوا وُسْعَهم، و بلغوا جَهْدَهم في المحافظة على لغة القرآن و تزكيتها و التمكين لها، و وقفوا بالمرصاد لكل المحاولات التي استهدفت النَّيْلَ منها، أو الخروجَ عليها، ومن مظاهر حفظهم للغة القرآن الكريم حفظُهم لها في الصدور و السطور، فأما حفظهم لها فى الصدور، فيتمثل في الأئمة الأعلام، الذين أفنوا أعمارهم في البحث، و الدراسة، حتى استوعبوا أبوابها حفظاً و إتقاناً.

وأما حفظهم لها في السطور، فيتمثل في هذه المصنفات التي تركوها تراثاً عظيماً باقياً إلى ما شاء الله.

وهذا يدل على غَيْرَةِ العلماء على لغة القرآن أن تتعرض للذَّهاب والضَّيْاع، فقعَّدوا القواعد، و أصَّلُوا الأصول، و استدلوا لكل قضية نحوية، أو صرفية، بما يثبتها من أقوال العرب، و من هؤلاء العلماء رجلٌ جمع بين اللغة و الفقه، و هو الإمام العلم محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه، الذي شهد له أكابر أئمة اللغة، بأنه إمام في اللغة، و أن قوله فيها حجة.

و من خلال قراءتي لكتاب (**الرسالة**)[1] لهذا الإمام الجليل، وقفت له على استعمالاتٍ وتراكيبَ نحويةٍ، كان فيها حجة لصحة قاعدة، أو إجازة ممتنع، أو توسيع حكم نحوي قصره النحويون على الضرورة الشعرية.

و بِناءً على ما تقدم قرأت كتاب الرسالة، قراءةً واعية، متأنية، ووقفت على هذه الاستعمالات النحوية، فوجدتها متنوعة في أبواب النحو، مع فصاحتها العالية، فآثرت أن أجمعها في بحث مستقل ، حتى يسهل الرجوع إليها عند الحاجة. فكان هذا البحث بعنوان:(**لغة الشافعي حجيتها وموقف النحاة منها**).

و أرى أن هذا لون جديد في الدراسات النحوية، أن نقف على جهود نحوية لواحد من أعلام الفقه في العالم الإسلامي، شهد له العلماء بالفصاحة، و البيان، و

---

(١) كتب عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) إلى الشافعي و هو شاب أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن و يجمع قبول الأخبار و الإجماع و الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنن فوضع له كتاب الرسالة. ينظر الخطيب البغدادي – تاريخ بغداد (٢/٦٤-٦٥) لياقوت الحموي معجم الأدباء ٦/٣٨٨ – ٣٨٩)

تكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يُظهر بوضوح رسوخَ علم الشافعي بلغة العرب، و كونه حجة، و هذا البحث له صلة وثيقة بتراثنا الخالد، فقد سبق جماعة من العلماء من سلفنا الصالح إلى الحديث عن لغة الشافعي، و الدفاع عنها، و من هذه المصنفات:

١- كتاب «الرد على الانتقاد على الشافعي في اللغة» للإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ)[١].

٢- كتاب «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي في اللغة» للبيهقي أيضاً[٢].

و قد جاء هذا البحث في مقدمة، بينت فيها أهمية الموضوع، ثم تمهيد، وجاء في مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة الإمام الشافعي.

المبحث الثاني: الاحتجاج بكلام الشافعي في اللغة.

ثم قسمت البحث إلى مسائل مستقلة مرتبة، ترتيب ابن مالك في ألفيته، واتبعت في عرض كل مسألة المنهج الآتي:

١- وضع عنوان مناسب للقاعدة أو المسألة التي تندرج تحتها مقولة الشافعي.
٢- موقف الشافعي من موضوعها.
٣- موقف النحويين.
٤- الموازنة بين هذه الآراء من ترجيح ما أراه راجحاً منها، و بيان ما يمكن حمل أقوال الشافعي عليه.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة و التوصيات المقترحة، وذيلته بفهرس للمصادر، و المراجع، و فهرس للموضوعات.

و أسأل الله أن ينفع بهذا البحث، و أن يجعله خالصاً لوجهه، هو ولي ذلك ومولاه.

و بعد : فهذا جُهد بذلته فى هذا البحث، فإن يك صواباً فمن الله ، و إن يكن خطأً فمنى ، والله و رسوله بريئان و أسأل الله أن ينفع بهذا البحث و أن يجعله نافعاً وخالصاً لوجهه هو ولى ذلك و مولاه.

---

(١) طبع بتحقيق د /عبد الكريم بكار ط دار البخاري السعودية.
(٢) طبع بتحقيق د/ محمد الألفى ط الكويت.

التمهيد

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول : «ترجمة الإمام الشافعى رضي الله عنه»

المبحث الثانى : «الاحتجاج بكلام الشافعى فى اللغة»

المبحث الأول
ترجمة الإمام الشافعي رضي الله عنه

نسبه:

هو أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر وهو قريش بن كنانة بن خزيمة بن مدركه بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الشافعي المطلبي القرشي(١).

ويجتمع الشافعي مع الرسول ﷺ في عبد مناف ابن قصي، وقيل: "وهو ابن عم النبي محمد، وهو ممن تحرم عليه الصدقة من ذوي القربى الذين لهم سهم مفروض في الخمس، وهمبنو هاشم وبنو المطلب(٢).

لقبه:

كان لقب الشافعي بمكة "ناصر السنة"(٣).

مولده:

ولد الشافعي بغزة في بلاد الشام سنة ١٥٠ هـ، وحملته أمه إلى مكة عندما كان عمره سنتين(٤).

---

(١) تنظر ترجمته في البخاري التاريخ الكبير (٤٢/١)، وأبو نعيم: حلية الأولياء (٦٣/٩-١٦١)، وابن النديم: الفهرست ص ٢٦٣، وابن حبان: الثقات (٣٠/٩)، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (٥٦/٢-٧٣)، والشيرازي: طبقات الفقهاء (٤٨-٥٠)، والسمعاني: الأنساب (٢٥١/٧-٢٥٤)، والذهبي: سير أعلام النبلاء (٥/١٠-٩٩)، وابن كثير: البداية والنهاية (٢٥١/١٠-٢٥٤)، وابن فرحون: الديباج المذهب (١٥٦/٢-١٦١)، وابن خلكان: الوفيات (١٦٣/٤)، وابن العماد: شذرات الذهب (٩/٢-١١)، وابن حجر: توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس (٤٥-٤٦)، والسلماسي: منازل الأئمة الأربعة ص ١٩٨، والشافعي لمحمد أبي زهرة ص ١٦، وغير ذلك مما يذكر.

(٢) ابن كثير: طبقات الشافعيين، ص (١١-١٨).

(٣) ينظر ابن حجر العسقلاني: توالي التأسيس، ص ٤٥.

(٤) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (٥٩/٢)، والبيهقي: مناقب الشافعي (٧١/١)، وصفة الصفة لابن الجوزي (٤٨٢/١).

واتفقت الروايات على أنه ولد سنة ١٥٠هـ وهو العام الذي توفي فيه الإمام أبو حنيفة، وقيل: "ولد في اليوم الذي توفي فيه أبو حنيفة" إلا أن ابن كثير قال: "ولا يكاد يصح هذا، ويتعسر ثبوته جداً"(١).

نشأتـــــه:

نشأ الشافعي في أسرة فقيرة كانت تعيش في (فلسطين)، وكانت مقيمة بالأحياء اليمنية منها، وقد مات أبوه وهو صغير، فانتقلت أمه به إلى مكة خشيةَ أن يضيعَ نسُبه الشريفُ، وكان عمره سنتين عندما انتقلت به أمه إلى مكة، وذلك ليقيم بين ذويه، ويتثقف بثقافتهم، ويعيش بينهم ويكون منهم(٢).

وقد عاش الشافعي في مكة عِيْشَةَ اليتامى الفقراء، مع أن نسبه كان رفيعاً شريفاً، بل هو أشرف الأنساب عند المسلمين، ولكنه عاش عيشة الفقراء إلى أن استقام عوده، وقد كان لذلك أثرٌ عظيمٌ في حياته وأخلاقه(٣).

وقد حفظ الشافعي القرآن وهو في السابعة من عمره، مما يدل على ذكائه وقوة حفظه، ثم اتجه إلى حفظ الحديث النبوي، فحفظ موطأ الإمام مالك. قال الشافعي: "حفظتُ القرآن وأنا ابن سبع سنين، وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر سنين"(٤).

وكان الشافعي يستمع إلى المحدثين فيحفظ الحديث بالسَّمَع، ثم يكتبه على الخذف أو الجلود. قال الشافعي: "لم يكن لي مال، فكنت أطلب العلم في الحادثة، وكان منزلنا بقرب شِعْب الخَيْفِ، فكنت آخذ العظام فأكتب فيها، فإذا امتلأ العَظْمُ طرحته في الجرة"(٥).

رحلته إلى البادية:

لما أتم الشافعي حفظ القرآن والأحاديث النبوية اتجه إلى لغة العرب، فخرج في سبيل هذا إلى البادية، ولازم قبيلة (هُذَيْل) . قال الشافعي: "إني خرجت عن مكة،

---

(١) طبقات الشافعيين (١٠/١).
(٢) الشافعي لأبي زهرة ص ١٦-١٧، وينظر الذهبي السير (١١/١٠).
(٣) الشافعي لأبي زهرة، ص ١٧.
(٤) ابن حجر: توالي التأسيس ص ٥٤، وينظر حلية الأولياء (٧٥/٩)، ومناقب الشافعي للبيهقي (٢٠٦/١-٢٠٧).
(٥) صفة الصفوة (٢٤٩/٢).

فلازمت هذيلاً بالبادية، أرحل برحيلهم، وأنزل بنزولهم، فلما رجعت إلى مكة جعلت أُنشدُ الأشعار وأذكر الآداب والأخبار"، وقد بلغ حفظه لأشعار الهذليين وأخبارهم أن الأصمعي مع ما له من مكانة عالية في اللغة قال: "صححت أشعار هذيل على فتى من قريش يقال له محمد بن إدريس[١].

عودته إلى مكة والإذن له بالإفتاء:

لما عاد الشافعي إلى مكة تابع طلب العلم فيها على من كان فيها من الفقهاء والمحدثين فبلغ مبلغاً عظيماً حتى أذن له مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة بالفتيا، فقد روي عن مسلم بن خالد الزنجي أنه قال للشافعي: "أفت أبا عبدالله، فقد والله آن لك أن تفتي" وهو ابن خمس عشرة سنة[٢]، وقيل: وهو ابن ثماني عشرة سنة[٣]، وقيل: وهو ابن دون عشرين سنة[٤].

رحلاته في طلب العلم:

هاجر الشافعي إلى بلاد كثيرة في طلب العلم، فقد رحل إلى المدينة النبوية حيث التقى الإمامَ مالكاً [٥]. قال الشافعي: "قدمت على مالك وقد حفظت الموطأ فقال لي: "أحضر من يقرأ لك" فقلت: "أنا قارئ" فقرأت الموطأ حفظاً فقال: "إن يك أحد يفلح فهذا الغلام"[٦].

كما رحل الشافعي إلى اليمن[٧] وإلى بغداد[٨] كما رحل إلى مصر، ولما قدم مصر نزل على أخواله الأزد، وقد ذكر الإمام أحمد أن الشافعي قصد من نزوله على أخواله متابعة السنة فيما فعل النبي ﷺ حين قدم المدينة من النزول على أخواله، فقد نزل النبي ﷺ على بني النجار وهم أخوال عبدالمطلب[٩].

وقال هارون بن سعد الأيلي: "ما رأيت مثل الشافعي، قدم علينا مصر،

---

(١) النووي: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٥٠).
(٢) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي، ص ٣٠.
(٣) السابق، ص ٣١.
(٤) تاريخ بغداد (٢/٥٦).
(٥) منازل الأئمة الأربعة للسلماسي، ص ٢٠٥، ٢٠٦، والشافعي لأبي زهرة ص ٢٠.
(٦) منازل الأئمة الأربعة ص ٢٠٦.
(٧) آداب الشافعي ومناقبه ص ٢٥.
(٨) الشافعي لأبي زهرة ص ٢٢.
(٩) مناقب الشافعي (١/٢٣٩).

فقالوا: "قدم رجل من قريش"، فجئناه وهو يصلي فما رأيت أحسن صلاة منه، ولا أحسن وجهاً منه، فلما قضى صلاته تكلم، فما رأيت أحسن كلاماً منه، فافتتنا[١].

ورعه وعبادته:

كان الشافعي ورعاً كثير العبادة، فقد كان يختم القرآن في كل ليلة ختمة، فإذا كان شهر رمضان ختم في كل ليلة منها ختمة، وفي كل يوم ختمة، فكان يختم في شهر رمضان ستين ختمة[٢]. وعن الربيع بن سليمان المرادي المصري أنه قال: "كان الشافعي يختم القرآن في شهر رمضان ستين مرة، كل ذلك في صلاة"[٣].

ومما روي عن ورعه ما قاله الحارث بن سريج: " أراد الشافعي الخروج إلى مكة، فأسلم إلى قَصَّار ثياباً بغدادية مرتفعة، فوقع الحريق فاحترق دكان القصار والثياب، فجاء القصار ومعه قوم يتحمل بهم على الشافعي في تأخيره ليدفع قيمة الثياب، فقال له الشافعي: "قد اختلف أهل العلم في تضمين القصَّار، ولم أتبين أن الضمان يجب، فلست أُضَمِّنُكَ شيئاً"[٤].

تواضعه وكرمه:

كان الشافعي غاية في التواضع، مع كثرة علمه، ومما يدل على ذلك ما قاله أحمد بن حنبل في الشافعي حيث قال: "قال لنا الشافعي: أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني، كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً"[٥].

كما كان معروفاً بالكرم والسخاء، ومن ذلك ما قاله الربيع بن سليمان: تزوجت فسألني الشافعي: "كم أصدقتها؟" فقلت: "ثلاثين ديناراً"، فقال: "كم أعطيتها؟" قلت: "ستة دنانير"، فصعد داره وأرسل إليَّ بِصُرَّةٍ فيها أربعة وعشرون ديناراً"[٦].

---

(١) السابق (١/٢٤٠).
(٢) منازل الأئمة، ص ٢٠٦.
(٣) آداب الشافعي ومناقبه للرازي، ص ٧٤.
(٤) آداب الشافعي ومناقبه ص ٧٦.
(٥) السابق ص ٧.
(٦) آداب الشافعي ومناقبه ص ٩٣.

ثناء العلماء عليه:

أثنى كثير من كبار العلماء على الشافعي منهم الإمام أحمد بن حنبل. قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: "أي رجل كان الشافعي، فإني أسمعك تُكثر من الدعاء له؟" فقال لي: "يا بني كان الشافعي كالشمس للدنيا، والعافية للناس، فانظر هل لهذين من خَلَف أو منهما عِوَضٌ"(١).

وقال أحمد بن حنبل أيضاً: "ما أحد أمسك في يده مِحْبَرَةً وقلماً إلا وللشافعي في عنقه مِنَّة"(٢).

وقال يونس بن عبد الأعلى: "ما رأيت أحداً أعقل من الشافعي، لو جُمعت أمة في عقل الشافعي لوسعهم عقله"(٣).

شيوخـــه:

تلقى الشافعي الفقه والحديث علي شيوخ قد تباعدت أماكنهم، وتخالفت مناهجهم، فمنهم شيوخ بمكة، وشيوخ بالمدينة، وشيوخ باليمن، وشيوخ بالعراق، ومشايخه الذين روى عنهم كثيرون، أما المشهورون منهم فهم عشرون، خمسة مكية، وستة مدنية، وأربعة يمانية، وخمسة عراقية(٤).

أما الذين من أهل مكة فهم:

١-سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي.
٢-مسلم بن خالد بن فروة الزنجي.
٣-سعيد بن سالم القداح.
٤-داود بن عبدالرحمن العطار.
٥-عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد.

وأما الذين من أهل المدينة فهم:

١-مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني.
٢-إبراهيثم بن سعيد بن إبراهيم الزهري.
٣-عبدالعزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي.
٤-إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي.
٥-محمد بن أبي سعيد بن أبي فديك.

---

(١) منازل الأئمة الأربعة ص ٢٢.
(٢) السابق نفسه.
(٣) طبقات الشافعيين لابن كثير ص ٧٦.
(٤) تاريخ بغداد (٦٨/٢)، وتوالي التأسيس ص ١٢، والشافعي لأبي زهرة ص ٤١.

٦-عبدالله بن نافع الصائغ.

وأما الذين من أهل اليمن فهم:

١-مطرف بن مازن الصنعاني.

٢-هشام بن يوسف الصنعاني (قاضي صنعاء).

٣-عمرو بن أبي سلمة التنيسي وهو صاحب الأوزاعي.

٤-يحيى بن حسان بن يحيى التنيسي البكري وهو صاحب الليث بن سعد.

وأما الذين من أهل العراق فهم:

١-محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الحنفي.

٢-وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي.

٣-حماد بن أسامة بن زيد، أبو أسامة الكوفي.

٤-إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم البصري.

٥-عبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصلت البصري[١].

(١) تاريخ بغداد (٦٨/٢)، مناقب الشافعي للبيهقي (٤٦/١-٢٥٩)، والشافعي لأبي زهرة ص ٤٢.

تلاميـــــذه:

تلقى كثير من طلاب العلم والفقه على الإمام الشافعي، وجميعهم من الأئمة الأعلام ومنهم:

١-إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان أبو ثور البغدادي(١).
٢-أحمد بن محمد بن حنبل وهو أحد الأئمة الأربعة(٢).
٣-إسماعيل بن يحيى المزني، وقال فيه الشافعي (المزني ناصر مذهبي)(٣).
٤-الحارث بن أسد المحاسبي أحد مشايخ الصوفية(٤).
٥-الحارث بن سريج البغدادي(٥).
٦-حرملة بن يحيى أبو حفص المصري(٦).
٧-الحسن بن محمد بن الصباح البغدادي(٧).
٨-الحسين بن علي الكرابيسي(٨).
٩-الربيع بن سليمان المرادي قال فيه الشافعي: (الربيع روايتي) (٩).
١٠-يوسف بن يحيى البويطي(١٠).

مصنفاتـــه:

للشافعي مصنفات كثيرة تدل على غزارة علمه ووفور عقله وهي:

١-كتاب الرسالة القديمة (كتبه في بغداد).
٢-كتاب الرسالة الجديدة (كتبه في مصر).
٣-كتاب اختلاف الأحاديث.
٤-كتاب جماع العلم.
٥-كتاب إبطال الاستحسان.

---

(١) طبقات ابن قاضي شهبة (١/٥٥-٥٦).
(٢) السابق (١/٥٦-٥٨).
(٣) السابق (١/٥٨).
(٤) السابق (١/٥٩-٦٠).
(٥) السابق (١/٦٠).
(٦) السابق (١/٦١).
(٧) السابق (١/٦٢).
(٨) السابق (١/٦٣).
(٩) السابق (١/٦٥).
(١٠) السابق (١/٧٠-٨٢).

٦-كتاب أحكام القرآن.
٧-كتاب بيان فرض الله عز وجل.
٨-كتاب صفة الأمر والنهي.
٩-كتاب اختلاف مالك والشافعي.
١٠-كتاب اختلاف العراقيين.
١١-كتاب الرد على محمد بن الحسن.
١٢-كتاب علي وعبدالله.
١٣-كتاب فضائل قريش.

وهناك كتب مصنفة في الفروع، وقد جمعت كلها في كتاب واحد اسمه كتاب (الأم)، وله كتاب في الطهارة، وكتاب في الصلاة، وكتاب في الزكاة، وكتاب في الحج، وكتاب في النكاح وما في معناه، وكتاب في الطلاق وما في معناه، وكتاب في الإيلاء والظهار واللعان والنفقات، أملاها على أصحابه، ورواها عنه الربيع بن سليمان المرادي[١].

وفاتـــه:

توفي الشافعي ـ رحمه الله ـ في آخر ليلة من رجب سنة ٢٠٤ هـ وقد بلغ من العمر أربعة وخمسين عاماً[٢].

قال الربيع بن سليمان: "توفي الشافعي ليلة الجمعة بعد العشاء الآخرة، بعدما صلى المغرب آخر يوم من رجب، ودفناه يوم الجمعة وانصرفنا، فرأينا هلال شعبان سنة أربع ومائتين[٣].

(١) مناقب الشافعي (١/٢٤٧-٢٥٤)، وتاريخ بغداد (٢/٦٨).
(٢) الشافعي لأبي زهرة ص ٢٩.
(٣) آداب الشافعي ومناقبه ص ٥٦.

المبحث الثاني

الاحتجاج بكلام الشافعي في اللغة

من فضل الله تعالى على الإمام الشافعى أن أتاح له نشأة متميزة لم تُتَح لكثير من أئمة العربية، فضلاً عن الفقهاء[1] والمُحَدِثِيْنَ، فقد وُلد فى غزة على رأى الأكثرين سنه ١٥٠هـ، ولما بلغ سنتين خرجت أمة إلى قومها فى الحجاز، وهم من الأزد، فنزلت عندهم، ولما بلغ عشراً خافت على نسبه أن يُنسى ويضيع، فحولته إلى مكة [2]، وهناك حفظ كتاب الله تعالى، وقرأ موطأ مالك، ويحدث الشافعى عن ذلك فيقول: «حفظت القرآن وأنا ابن سبع سنين، وقرأت الموطأ وأنا ابن عشر سنين، وأقمت فى بطون العرب عشرين سنة، أخذ أشعارَها، ولُغاتِها، وحفظت القرآن فما علمت أنه مرَّ بِيْ حرف إلا وقد علمت المعنى» والمراد ما خلا حرفين أحدهما:

(دسّاها) [3].

وقال أيضاً: «ثم إنى خَرَجْتُ عَنْ مَكَّةَ فَلَزِمْتُ هُذَيْلاً فى البادية أَتَعَلَّمُ كَلامَها، وآخُذُ بطِبَاعِها، وكانت أفصحَ العرب، قال: فبَقِيْتُ فيهم سَبْعَ عَشْرَةَ سنةً أرحَلُ برحيلهم، وأنزلُ بنزُولهم، فلما رجعت إلى مكة جَعَلْتُ أُنْشِدُ الأشعارَ، وأذكرُ الآدابَ، والأخبارَ، وأيامَ العرب» [4].

---

(١) هذا تعبير صحيح، وكلمة (فضلاً) لا يجوز استعمالها فى مثل هذا الكلام إلا بعد نفى صريح أو مؤول وهى مصدر منصوب بفعل محذوف يتوسط بين أدنى وأعلى للتنبيه بنفى الأدنى واستبعاده على نفى الأعلى واستحالته فيقع بعد نفى صريح. وينظر بحث أستاذنا الدكتور/ محمد شعلان (نظرة نحوية فى قول شائع «فلان يفعل كذا وكذا فضلاً عن كذا) بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد الثامن ص (٤٥٤-٤٧٦).

(٢) ينظر ابن حجر توالى التأسيس بمعالى ابن إدريس (٤٩).

(٣) ينظر الخطيب البغدادى. تاريخ بغداد (٦٣/٢) ومعنى دساها : أخفاها بالفجور والمعاصى وينظر الطبرى. تفسيره (١٣٧/٣٠).

(٤) ينظر البيهقى. مناقب الشافعى (٢/١-٣) وياقوت الحموى. معجم الأدباء (٢٨٤/١٧) والسبكى.طبقات الشافعية (٢٧٤/١).

فهذه النشأة بين العرب الأقحاح [١]، هى التى صَقَلَتْ مَلَكاتِ الشافعى اللغوية، وجعلته من أفصح العرب، وأروعهم بياناً، وكتُبه شاهدة على ذلك، وشهد كبار علماء اللغة بفصاحته، وبيانه، وعُلُوِّ كعبه فى لغة العرب.

و هذه نُبَذٌ من شهادات علماء اللغة بفصاحة الشافعى، ليقف القارئ على مدى تقدير اللغويين للشافعى، ومعرفة حقه.

قال أبو عُبَيْد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) : «كَانَ الشَّافِعِيُّ مِمَّنْ يُؤخَذُ عنه اللغةُ، أو مِنْ أَهْلِ اللُغة» الشك من الراوى [٢].

وقال عبد الملك بن هشام النحوى صاحب المغازى (ت ٢١٣هـ) – وكان بصيراً بالعربية : «الشَّافِعِيُّ مِمَّنْ تُؤخَذُ عنه اللغةُ» [٣].

وقال أبو عثمان المازِنِيُّ (ت٢٤٩هـ): «الشَّافِعِيُّ عِنْدَنَا حُجَّةٌ فِيْ النَّحْوِ» [٤].

وقال الأصمعِيُّ (ت٢١٦هـ): «صَحَّحْتُ أشعارَ الهُذَلِيِّيْنَ عَلَىْ شَابٍ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ: محمدُ بنُ إدريس» [٥]

وقال الأصمعيُّ أيضاً: «قرأتُ شعر الشَّنْفَرى على عَلَّامَةٍ بمكَّةَ يُقَالُ لَهُ: مُحَمدُ بنُ إدريسَ الشافعى، فأنشدنى لثلاثين شاعراً أساميهم: عمرو» [٦].

وقال غلام ثعلب (ت٣٤٥هـ) : «سَمِعْتُ ثعلباً (ت٢٩١هـ) يقول: إنما تَوَحَّدَ الشافعيُّ باللغة لأنه من أَهْلِهَا» [٧].

"وقال ابنُ فارسٍ (ت٣٩٥هـ)صاحبُ مُعجم (مقاييس اللغة):

وقال بعض أهل اللغة: المسكين الذى لا شيء له، وإنما يُحكى مقال الشافعى فيما يشبه هذا المعنى، لأنه ليس فى علم اللسان بدون واحد ممن يُذكَرُ"[٨].

---

(١) جمع قُح و هم العرب الخُلَص ينظر اللسان قحح.
(٢) ينظر ابن أبى حاتم الرازى. آداب الشافعى ومناقبه ص (١٣٧)
(٣) ابن أبى حاتم. المرجع السابق (١٣٦).
(٤) ينظر النووى. تهذيب الأسماء واللغات (٥٠/٢).
(٥) النووى. المرجع السابق (٥٠/٢).
(٦) البيهقى. مناقب الشافعى (٤٥/٢).
(٧) البيهقى. المرجع السابق (٥١/٢).
(٨) ينظر أحمد بن فارس. حلية الفقهاء (١٦٣).

ومراده أن الشافعى لا يقل شأناً عن من يذكر من أئمة اللغة [١].

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بعد أن ذكر قول الشافعى فى تفسير قوله تعالى: {ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا}[٢]: وكلام مثله من أعلام العلم، وأئمة الشرع، ورؤوس المجتهدين، حقيق بالحمل على الصحة والسداد، وألا يُظنَّ به تحريف «تُعِيْلوا» إلى «تَعُولوا».. وكفى بكتابنا المترجم بكتاب: (شافى العِىِّ من كلام الشافعى) شاهداً بأنه كان أعلى كَعْباً، وأَطْوَلَ باعاً فى علم كلام العرب من أن يخفى عليه مِثْلُ هذا [٣].

وقال السيوطى (ت ٩١١هـ) : «ومما يعتمد عليه فى ذلك – أى الاحتجاج فى اللغة – مُصنَّفاتُ الإمام الشافعى – رضى الله عنه – فقد قال ابن شاكر فى مناقبه: حدثنا أحمد بن غالب،حدثنا عمر بن الحسن الحرَّانى، حدثنا محمد بن أحمد الهروى.

حدثنا زكريا بن يحي الساجى، حدثنا جعفر بن محمد قال: قال أحمد بن حنبل: كَلامُ الشافعىِّ فى اللغة حُجَّةٌ» [٤]

فهذه شهادات أئمة اللغة المشاهير تُبين مدى ما كان عليه الشافعى من فصاحة عالية، وعلم بلغة العرب.

(١) يُنظر البيهقى. الرد على الانتقاد على الشافعى ص ١٨.
(٢) سورة النساء الآية (٣) وفسرها الشافعى بقوله : «ألا يكثر من تعولون «وينظر أبوحيان البحر المحيط (١٥٢/٣-١٦٥) والبيهقى أحكام القرآن (٢٦٠/١) والسنن الكبرى (٤٦٦/٧) له أيضاً.
(٣) الزمخشرى. الكشاف (٤٩٧/١).
(٤)- السيوطى. الاقتراح (٥٧).

المسألـــة الأولـــى

حذف النون فى الأفعال الخمسة من غير ناصب ولا جازم

تمهيد:

الأمثلة الخمسة هى كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين نحو: يفعلان وتفعلان، أو واو الجمع نحو: يفعلون وتفعلون، أو ياء المخاطبة نحو: تفعلين.

وهى ترفع بثبوت النون، نحو: الزيدان يفعلان، وهم يكتبون، وأنت تفهمين يا هند، وتنصب وتجزم بحذفها ، نحو: الزيدانِ لن يخرجا، ولم يقوما، وقد اجتمع النصب والجزم في قوله تعالي:- (فإنْ لمْ تفعَلوا ولَنْ تفعَلوا) (البقرة ٢٤) [١].

هذا وقد أجاز بعض النحويين حذف النون في الأفعال الخمسة من غير ناصب ولا جازم علي النحو الأتي:

---

(١) إنما سميت أمثلة، لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة، بل يكني بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، بخلاف الأسماء الستة؛ لأنها ألفاظ معلومة، وجعلت خمسة علي إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، فالمضارع المسند إلي ألف الأثنين يتنوع إلي نوعين:

الأول: أن يكون الاثنان مذكرين، نحو: أنتما تكتبان يا زيدان، ونحو: الزيدان يكتبان والثاني: أن يكون الاثنان مؤنثين نحو: أنتما تكتبان يا هندان، ونحو: الهندان تكتبان، والمسند إلي واو الجمع بالتاء للمخاطبين نحو: أنتم تفعلون، وبالياء للغائبين نحو: هم يفعلون، والمسند إلي ياء المخاطبة بالتاء للمخاطبة المؤنثة نحو: أنت تكتبين يا هند، فتكون الأمثلة ستة علي التفصيل خمسة علي الإجمال لمن يجعل الأثنين نوعاً واحداً. ينظر شرح ابن عقيل (٦٦/١) والتصريح (٨٦/٨٥/١) وحاشية الصبان (٩٨/١/١).

موقف الشافعي:

ذهب الشافعى إلى جواز حذف النون من الأفعال الخمسة، من غير ناصب، و لا جازم تخفيفاً.

قال الشافعى ﷺ: «وقال نفر من أصحاب النبى: الأقراء الحِيَضُ» فلا يُحِلُّوا المطلقة، حتى تغتسلَ من الحَيْضَةِ الثالثة [١].

قال العلامة أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ): «حذف النون من (يحلون) هنا للتخفيف من غير ناصب ولا جازم» [٢].

وقال الشافعى أيضا: «ولقد وجدنا أهلَ العلمِ يأخذون بقول واحدهم مرةً، ويتركونه أخرى، ويتفرقوا فى بعض ما أخَذوا به منهم» [٣].

فقال (ويتفرقوا) بحذف النون، وهو شاهد أخر على استعمال الفعل المرفوع بصورة المنصوب، والمجزوم تخفيفاً [٤].

موقف النحويين:

اختلف النحويون فى حذف النون فى الأفعال الخمسة من غير ناصب و لا جازم على مذهبين :

المذهب الأول :

أجاز بعض النحويين حذف النون من الأفعال الخمسة من غير ناصب ولا جازم تشبيهاً لها بالضمة، و هى لغة صحيحة، وإن كانت قليلة الاستعمال، وقد ورد عليها شواهدُ من الحديث الشريف ولغة العرب فمن ذلك:

١- قول عقبةَ بن عامر رضي الله عنه (توفي في خلافة معاوية) للنبي صلى الله عليه وسلم: «إنّكَ تَبعثُنا فننزل بقوم لا يُقْرُونا» [٥].

---

(١)الشافعى. الرسالة ص (٥٦٢) فقرة رقم (١٦٨٦).
(٢)هامش الرسالة ص (٥٦٢) هامش ص (٧).
(٣)الرسالة ص (٥٩٧) فقرة رقم (١٨٠٨).
(٤)هامش الرسالة (٥٩٧) هامش (٧).
(٥) أخرجه البخارى فى كتاب المظالم والغصب باب : قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه حديث رقم (٢٤٦١) و ينظر ابن حجر فتح البارى (٢٧٧/٦).

٢- قول ابن عباس (ت ٦٨هـ) ، والمسور بن مخرمة (ت ٦٤هـ) ، وعبد الرحمن بن أزهر، لرسولهم إلى عائشة (ت ٥٨ هـ) يسألونها عن الركعتين بعد العصر: «بَلَغَنا أنّكِ تُصلّيهما»[١].

قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): «حذف نون الرفع، فى موضع الرفع، لمجرد التخفيف، ثابت فى الكلام الفصيح نثره ونظمه، فمن ثبوته فى النثر قوله (لا يقرونا)، وقولهم (بلغنا أنكِ تُصليهما) والأصل: لا يُقْرُونَنَا، و تُصَلِّينَهُما. وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه، وذلك أن النون نائبة عن الضمة، والضمة قد حُذِفَتْ لمجرد التخفيف.... فلو لم تُعامَل النون بما عُومِلَتْ الضمة من الحذف لمجرد التخفيف لكان فى ذلك تفضيلُ النائب على المنوبِ عنه» [٢]

ومن ذلك قول عمر (رضى الله عنه) (ت ٢٣هـ) فى الحديث الصحيح: «يارسول الله: كيف يَسْمَعُوا وأنَّى يُجِيْبُوا وقد جَيَّفوا»[٣].

قال النووى (ت ٦٧٦هـ) فى شرحه «هكذا هو فى عامة النسخ المعتمدة (كيف يسمعوا وأنى يجيبوا) من غير نون وهى لغة صحيحة وإن كانت قليلة الاستعمال» [٤].

ويعضدها قول الشافعى «فلا يُحِلُّوا المطلقةَ حتى تَغتسلَ من الحَيْضة الثالثة» [٥]

ومن ذلك قول النبىﷺ: «والذى نفسُ محمدٍ بيده لا تَدخُلوا الجنةَ حتى تُؤمِنوا،ولا تؤمنوا حتى تَحَابوا»[٦] والأصل : لا تدخلون، ولا تؤمنون [٧].

وفى الحديث: «كما تكونون يولى عليكم».

---

(١) أخرجه البخارى كتاب المغازى باب : وفد عبد القيس حديث رقم (٤٣٧٠) و ينظر فتح البارى (٥١٥/٩).
(٢) شواهد التوضيح ص (١٧١-١٧٢).
(٣) رواه مسلم (٣٥٩/٢) رقم (٣٢٧).
(٤) النووى شرح مسلم (٢٠٧/١٧).
(٥) الرسالة (٥٦٢).
(٦) رواه الترمذى فى سننه (٦٦٤/٤) رقم (٢٥١٠) كتاب صفة القيامة ورواه أبو داود فى سننه (٦٩٥/٢) كتاب الآداب باب : إفشاء السلام : ورواه مسلم بلفظ (لا تدخلون) رقم (٥٤) وكذا أحمد (٣٩١/٢).
(٧) شواهد التوضيح (١٧٢).

قال الشيخ يس:" فى فتاوى الجلال السيوطى:

مسألة:

هل ورد فى الحديث: «كما تكونون يولى عليكم»؟ الجواب: نعم.

رواه ابن جميع فى مجمعه، من حديث الحسن بن أبى بكر "[١] ورواية المقاصد الحسنة «كما تكونوا» ولا شاهد فيه – حينئذ – وهو حديث ضعيف[٢].

وفى الفتوى أيضاً أنه سأل عن لفظ حديث: «كما تكونوا يولى عليكمٍ»

حذفت النون من (تكونوا) دون ناصب وجازم ؟

فأجاب السيوطى بأن هذا الحديث رواه البيهقى فى شعب الإيمان [٣] بلفظ (تكونوا) بلا نون، وقد خُرِّجَ على ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم.

الثانى:_وهو رأى الكوفيين، والمبرد(ت٢٨٠ هـ)، أنه منصوب، أورده شاهداً على مذهبهم، أن (ما) تنصب.

الثالث:_أنه من تغييرات الرواة[٤].

وقال الشيخ الأمير: «الأولى فى تخريج هذا على حذف النون تخفيفاً» [٥]

المذهب الثانى :

ذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز فى الفعل المستقبل حذف النون من غير ناصب ولا جازم ، فلا يقال : (يضربا) ، ولا (يضربوا) ، ولا (تضربى) يا امرأة ، من غير ناصب و لا جازم ، و لكن يجوز فى الشعر حذفها ضرورة من غير ناصب و لا جازم[٦] و نص كثير من العلماء أن هذا مقصور على الضرورة [٧]

---

(١) حاشية يس على التصريح (٢/٢٣٢).
(٢) المقاصد الحسنة ص (٢٣٦) للسخاوى.
(٣) شعب الايمان (٦/٣٣) رقم (٧٣٩١).
(٤) حاشية يس على التصريح (٢/٢٣٢).
(٥) حاشية الأمير (٢/٢٠٢).
(٢) ينظر عمر بن عيسى الهرمى. المحرر فى النحو (٤/٢٢) دراسة و تحقيق أستاذنا.الأستاذ الدكتور /أمين عبد الله سالم نشر مؤسسة العلياء.بالقاهرة ط الأولى ١٤٣١ هـ ٢٠٠٩ م.
(٧) المرجع السابق.هامش رقم (١) و ينظر ابن جنى الخصائص (١/٣٨٨) و الألوسى الضرائر ص ١٢٦.

ومن استعمال هذا في النظم قول الراجز:

أَبِيْـــتْ أَسْـــرِىْ وَ تَبـــيتي تَـــدْلُكِى وَجْهَـــكِ بِـــالعَنْبَرِ والمِسْـــكِ الـــذَّكِى[1]

والأصل: (تبيتين) و (تدلكين) قال ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) " وسألت أبا على (ت ٣٧٧هـ) عن قوله: أبيت أسرى فخضنا فيه، و استقر الأمر فيه على أنه حذف النون من (تبيتين) كما حذف الحركة للضرورة.. كذا وجَّهتُه معه، تقول لى: فكيف تصنع بقوله: «تدلكى» قلت نجعله بدلاً من «تبيتين» أو حالاً فتحذف النون ،كما حذفها من الأول، فاطمأن الأمر على هذا» [2]

و من ذلك قول أبى طالب :

فَـإنْ سَـرَّ قَوْمـاً بَعْـضُ مـا قَـد صَـنَعْتُمُ سَـتحتَلبوهـا لاقحـاً غَـيرَ ناهِـلِ (٣)

الترجيـــــح :

الذى أراه راجحاً فى هذه المسألة جواز حذف نون الرفع من غير ناصب و لا جازم فى غير الضرورة ، و يكون ذلك من باب التخفيف ، كما ثبت ذلك فى الأحاديث و الآثار التي أوردها ابن مالك فى صدر البحث ، وإنما اخترت هذا الرأي لأسباب ثلاثة:

أولاً : ورود بعض القراءات المتواترة التى حذفت فيها نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية تخفيفاً ، فدل ذلك على أن حذف النون لمجرد التخفيف وارد .

---

(١) من الرجز بلا نسبة فى الدرر اللوامع (١٦٠/١) والخصائص (٣٨٨/١) ورصف المبانى (٣٦١) والتصريح (١١١/١) واللسان (دلك، ردم) والمحتسب (٢٢/٢) والهمع (٥١/١) وينظر ابن مالك. شواهد التوضيح ص (١٧٣) والسيوطى عقود الزبرجد (٦٣/٢).و حاشية الأمير (٢٠٢/٢).

(٢) ينظر الخصائص (٣٨٨/١-٣٨٩).

(٣) البيت من الطويل و نسبه ابن مالك فى شواهد التوضيح ص ١٧٣ لأبى طالب و ينظر أبو حيان البحر المحيط (٤٩٢/٢).

و من هذه القراءات قوله تعالى " قال فبم تبشِّرون "[1] فى قراءة نافع بكسر النون [2] و الأصل تبشروننى، فحذف نون الإعراب [3]

ثانيا : ورود حذف النون للتخفيف فى الآثار الواردة عن الصحابة من أمثال عمر بن الخطاب،إضافة إلى ما تقدم من قول الرسول ﷺ .

ثالثا :ورود ذلك فى قول الإمام الشافعى"فلا يُحِلُوا المطلقة حتى تغتسل " والشافعى لغته حجة كما تقدم .

---

(١) سورة الحجر الآية ٥٤ .

(٢) ينظر النشر (٣٠٢/٢) و البحر المحيط (٤٥٨/٥) .

(٣) ينظر الهرمى المحرر ٢٢/٤ و قد اختلف النحويون فى المحذوف من النونين عند الحذف فسيبويه على أن المحذوفة نون الرفع (٥١٩/٣) و رجحه ابن مالك فى التسهيل ص ٢٥ و المبرد و غيره أنها نون الوقاية.يراجع الرضى ٢٢/٢ و تحقيق المحرر ٢٣/٤ لأستاذنا الدكتور / أمين سالم.

المسألة الثانية

(أبو فلان)

استعمالها بالواو فى النصب والجر

تمهيـــــد

الأسماء الستة هى أبٌ، أخٌ، حَمٌ، هُنُ، الفم (خالية من الميم)، وذو (بمعني صاحب) تعرب هذه الأسماء بعلامات فرعية تنوب عن العلامات الأصلية. فترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو: هذا أخوك، وجاءني ذو علم، ومنه قوله تعالي (وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ) (١) وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة نحو: أكرمت أخاك، ومنه قوله تعالى: (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ) (٢) وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو: مررت بذِي علم، ومنه قولِه تعالى (مِلةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ) (٣) وقوله تعالى (قال سَنَشُدُّ عَضدَكَ بِأَخِيكَ) (٤).

هذا وقد رد من لسان العرب استعمال بعض هذه الأسماء بالواو في حالتي النصب والجر خلافاً للمشهور في إعرابها. وذلك على النحو الأتي:

---

(١) سورة القصص الآية ٢٣.
(٢) سورة يوسف الآية ١٦.
(٣) سورة الحج الآية ٧٨.
(٤) سورة القصص الآية ٣٥ وينظر في إعراب الأسماء الستة شرح التسهيل ٤٣/١ وابن الناظم ص (١٧ . ١٨) والتصريح (٦٣/١).

موقف الشافعي:

ذهب الشافعى إلى جواز استعمال كلمة «أبو فلان» بالواو فى النصب، والجر، إذا غلبت الكنية على الاسم.

قال الشافعى –رحمه الله– : «أخبرنا سُفْيَانُ عن سَالِمٍ أبو النّضْرِ.....»[(١)].

موقف النحويين

المشهور فى إعراب الأسماء الستة وهى (أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهَنٌ) أن تعرب بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، فتقول: جاء أبو النضر، ورأيت أبا النضر، وسلَّمت على أبى النضر [(٢)].

وقد يُسَمَّى أحدُ الأشخاص ببعض الأسماء الستة السالفة مثل: أبو بكر، أبو الفضل، أبو النضر... فإذا تسمى باسم مضاف من تلك الأسماء الستة جاز فى العلم المنقول منها أحد وجهين:

أولهما: العَلَمِيَّة فيقال: جاء أبو النضر، رأيت أبا النضر، مررت بأبى النضر.

ثانيهما: أن يلتزم العلم صورة واحدة فى جميع الأساليب مهما اختلفت العوامل الإعرابية، وهذه الصورة هى التى سُمِّى بها واشتهر، فيقال: كان «أبو بكر» رفيق الرسول ﷺ فى الهجرة إن «أبو بكر» من أعظم الصحابة، أثنى الرسول على «أبو بكر» أفضل الثناء... فكلمة (أبو) ونظائرها من كل علم مضاف من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها أخره، ويكون معها معرباً بعلامة مقدرة [(٣)].

وما تقدم من قول الشافعى «أخبرنا سفيان عن سالم أبو النضر» [(٤)] من هذا القبيل، وله وجه فى العربية، وإن كان غير مشهور، فقد تكون «أبو النضر» كنيةً غَلَبت على الاسم فلم يُعرف إلا بها.

قال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) : «وربما كان للرجل الاسم، والكنية، فغلبت الكنية على الاسم فلم يُعرف إلا بها، كأبى طالب، وأبى ذر، وأبى هريرة، ولذلك

---

(١) الرسالة ص ٨٩.
(٢) ينظر سيبويه الكتاب (٢٠٣/٢) والفارسى البصريات (٨٥٢/٢) والإنصاف (١٧/١) وشرح الجمل لابن عصفور (١٢٢/٢) والمساعد (٢٩/١) والإيضاح فى شرح المفصل (١١٧/١) و أمالى الشجرى (٤٠/٢) والهمع (٣٨/١) والرضى (٨٧/١).
(٣) النحو الوافى (١١٤/١).
(٤) الرسالة ص (٨٩).

كانوا يكتبون: علي بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان، لأن الكنية بكما لها صارت اسماً، وحَظُّ كُلِّ حرف الرفع ما لم ينصبه، أو يجره حرف من الأدوات، أو الأفعال، فكأنه حين كنى قيل: أبو طالب، ثم تُرِك كهيئته، وجعل الاسمان واحداً» [١].

وما هنا كذلك، فإن «سالماً» عُرف واشتهر بكنيته «أبو النضر» وغلبت عليه[٢].

وقال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى: {تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ} [٣]: «فإن قلت: لم كَنَّاه والتكنية تكرِمة ؟ قلت: فيه وجهان :

أحدهما: أن يكون مشتهراً بالكنية دون الاسم، فقد يكون الرجل معروفاً بأحدهما، ولذلك تجرى الكنية على الاسم، أو الاسم على الكنية عطفَ بيان، فلما أريد تشهيره بدعوة السوء، وأن تبقى سمة له، ذكر الأشهر من عَلَمَيْه، ويؤيد ذلك قراءة من قرأ: «يدا أبو لهب»[٤] كما قيل: على بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان، لئلا يُغَيَّرَ منه شيء فَيُشْكِلَ على السامع، ولـ «فُلَيْتَةَ بن قاسم [٥] أمير مكة ابنان».

أحدهما: عَبْدِ الله بالجر، والأخر عَبْدَ الله بالنصب، ولا يُعرف إلا هكذا»[٦].

وفى قراءة من قرأ (تبت يدا أبو لهب) دليل لأن الرفع أسبق وجوه الإعراب وأولها، لأنهم حافظوا على صيغته التى بها اشْتَهَر الاسم وكانت أول أحواله [٧]، وعلى هذا يحمل قول الشافعى: «أخبرنا سفيان عن سالم أبو النضر» على أن «أبو النضر» كنية سالم عرف و اشتَهر بها، فلا يُغَيَّر، وهو معرب بعلامة مقدرة محافظة على الكنية.

---

(١) ابن قتيبة مشكل القرآن (١/١٨٥).
(٢) هامش الرسالة ص (٨٩).
(٣) سورة المسد الآية (١).
(٤) ابن خالويه الشواذ ص (١٨٢) وقال : حكاها أبو معاذ.
(٥) فُلَيْتَة بن القاسم شريف حسنى من أمراء مكة، استمر فى ولاية مكة إلى أن توفى (٥٢٧) هـ. وينظر : الزركلى. الأعلام (٥/١٥٦).
(٦) الزمخشرى. الكشاف (٤/٨١٤) وينظر السمين الحلبى. الدر المصون (١١/١٤٣).
(٧) ينظر ابن المنير الانتصاف بهامش الكشاف (٤/٨١٤).

المسألة الثالثة

حذف الموصول وإبقاء الصلة

تمهيد:

من الأسماء الموصولة "الذي"، ومعنى الموصول ألا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده يصله به ليتم اسماً، فإذا تم بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً، ومضافاً إليه ومبتدأ وخبراً، والصلة والموصول كالشيء الواحد[1]، ومن هنا اختلف النحويون في حذف الصلة وإبقاء الموصول، فمنهم من أجازه وهم الكوفيون، ومنهم من منعه وهم البصريون، وهاك رأي الشافعي أولاً.

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي ـ رحمه الله ـ إلى جواز حذف الموصول وإبقاء الصلة، ووقع ذلك في كلامه.

قال الشافعي: "فيعدوا هذا أن يكون واجباً وجوب العلم قبله"[2] قال الشيخ أحمد شاكر: "في النسخ المطبوعة" العلم الذي قبله"، وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة، وحذف الموصول وإبقاء صلته لدلالتها عليه جائز عند الكوفيين والأخفش، وكلام الشافعي به حجة وشاهد لهم"[3].

(١) ابن يعيش: شرح المفصل (١٣٨/٣).
(٢) الرسالة ص (٣٥٩) فقرة رقم (٩٦٨).
(٣) هامش الرسالة ص (٣٥٩) هامش (٤).

وقال الشافعي أيضاً: "وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكيده إياها في الآي ذكرت ما أقام الله به الحجة على خلقه ..." (١).

فقوله: (في الآى ذكرت) أي التي ذكرت، فحذف الموصول وأبقى الصلة، وهو شاهد آخر للكوفيين(٢).

موقف النحويين:

اختلف النحويون في جواز حذف الموصول الاسمي إذا عُلِمَ، فذهب الكوفيون، ومن وافقهم إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى المنع، وكان خلافهم على النحو الآتي:

أولاً: مذهب الكوفيين ومن وافقهم:

ذهب الكوفيون ومن وافقهم إلى جواز حذف الموصول الاسمي، واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن الكريم وأشعار العرب.

يقول الفراء معبراً عن رأي الكوفيين:

وقوله: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ (٣)، يقول القائل: كيف وصفهم أنهم لا يعجزونَ فيَ الأرض ولا فيَ السماء، وليسوا من أهل السماء؟

فالمعنى ـ والله أعلم ـ ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا مَنْ في السماء بمعجز، وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني.

ومثله قول حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رسُولَ اللّهِ منكُمْ ... ويمَدحُهُ ويَنْصُرُه سَوَآءُ(٤)

أراد ومن ينصره ويمدحه، فأضمر "من" وقد يقع في وهم السامع أن المدح والنصر لـ "من" هذه الظاهرة. ومثله في الكلام:

---

(١) الرسالة ص (٨٨) فقرة رقم (٢٩١).
(٢) هامش الرسالة ص (٣٥٩) هامش (٤).
(٣) سورة العنكبوت الآية ٢٢.
(٤) البيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧٦ من قصيدة في أول ديوانه، ذكرها كاملة السهيلي في الروض الأنف ١٠٧/٤، وينظر الشنقيطي: الدر ٢٩٦/١، والمبرد: المقتضب ١٣٧/٢، وأبو حيان: تذكرة النحاة ص ٧٠، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٢٥، والبغدادي: شرح أبيات المغني ٣٠٥/٧-٣٠٧.

"أكرم من أتاك ولم يأت زيداً، تريد: ومن لم يأت زيداً"(١).

أدلة الكوفيين القياسية:

نسب ابن مالك هذا المذهب إلى الكوفيين والأخفش وتابعهم، واستدل لهم بالقياس والسماع حيث قال:

"وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا عُلِمَ، وبقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع.

فالقياس على "أن" فإن حذفها مكتفي بصلتها جائز بإجماع، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه، ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي. وأيضاً فإن الموصول الاسمي كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه"(٢).

أدلة الكوفيين السماعية:

استدل الكوفيون ومن وافقهم على جواز حذف الموصول الاسمي بالسماع من القرآن الكريم وأشعار العرب، فمن القرآن:

١-قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ (٣)

قال ابن مالك: "وأقوى الحجج في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ أي: وبالذي أنزل إليكم ليكون مثل: ﴿آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾(٤) ..." (٥).

---

(١) الفراء: معاني القرآن ٣١٥/٢، وينظر في مذهب الكوفيين: ابن مالك: التسهيل ٣٨ وشرحه ٢٣٥/١ وابن عقيل: المساعد ١٧٨/١، وابن مالك أيضاً: شرح الكافية الشافية ٣١٣/١-٣١٤ والسلسيلي: شفاء العليل ٢٥٠/١، وأبو حيان: الارتشاف ١٠٤٥/٢.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل

(٣) سورة العنكبوت الآية ٤٦.

(٤) سورة النساء الآية ١٣٦.

(٥) ابن مالك: شرح التسهيل ٢٣٥/١.

٢-قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (١)

وأبو حيان يوافق الكوفيين على مذهبهم، فلذلك خرج هذه الآية على حذف الموصول أي: لقد تقطع ما بينكم، وتبعه على ذلك ابن عجيبة.

قال أبو حيان: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً﴾ (٢)

"قيل: التقدير: إذا رأيت ما ثم، فحذف (ما) كما حذف في قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ أي: ما بينكم، قال الزجاج وتبعه الزمخشري فقال: ومن قال: معناه ما ثم فقد أخطأ؛ لأن "ثم" صلة لـ "ما"، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة.

وليس بخطأ مجمع عليه، بل أجاز ذلك الكوفيون، وَثَّم شواهد من لسان العرب، كقوله: "فمن يهجو رسول الله منكم ..." (٣)

قلتُ: وقد جوَّز أبو حيان في آيات كثيرة حذفَ الموصول الاسمي(٤).

واستدل ابن مالك على ذلك بقول النبي ﷺ :

(مَثَلُ المُهَجَّر كالذي يُهْدي بَدَنة، ثم كالذي يُهْدِي بقرة، ثُمَّ كبشاً، ثُمَّ دجَاجة، ثم بَيْضة) (٥).

قال ابن مالك: "وأحسنُ ما يُستدل به على هذا قوله ﷺ: (مثل المهجر كالذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشاً، ثم دجاجة، ثم بيضة)، فإن فيه حذف الموصول وأكثر الصلات ثلاث مرات؛ لأن التقدير: ثم كالذي يُهدي كبشاً، ثم كالذي يهدي دجاجة، ثم كالذي يهدي بيضة، وإذا جاز حذف الموصول وأكثر

(١) سورة الأنعام الآية ٩٤.
(٢) سورة الإنسان الآية ٢٠.
(٣) أبو حيان: البحر المحيط ٣٩٩/٨.
(٤) ينظر أبو حيان: البحر المحيط ٤٦٥/١-٤٦٦، ٣٢٢/٢، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠/٥، ٥١٠، ١٤٧/٧، ٢٩٧، ٢٢٣/٨، ٣٩٩، وينظر الشيخ محمد عضيمة: هامش المقتضب ١٣٧/٢.
(٥) حديث صحيح أخرجه البخاري رقم (٩٢٩) بلفظ ابن مالك ، ومسلم (٨٥٠) بألفاظ مختلفة.

الصلة، فأنْ يُحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحق بالجواز وأولى"[1] وقد استشهد الكوفيون ببعض الشواهد الشعرية ومن ذلك قول حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رسولَ اللّه منكم ... ويمدحُهُ وينصُرُه سَواءُ[2]

وقول الشاعر:

فوَ اللّه مَا نِلْتُمْ وما نِيْل مِنْكُمُ ... بَمعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتَقَارِبِ[3]

أراد: ما الذي نلتم وما نيل منكم[4].

وقول الشاعر:

ما الذي دأبُه احتياطٌ وحَزْمٌ ... وهَواهُ أطاعَ يَستويان[5]

أراد: والذي هواه أطاع[6].

وقد رجح الرضي مذهب الكوفيين فقال:

"ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس، إذ قد يُحذف بعض حروف الكلمة، وإن كانت فاء أو عيناً، كـ "شية" و "سه" وليس الموصول بألزق منهما"[7] وتابع الكوفيين أيضاً الزركشي، والأشموني، والصبان[8].

(١) ابن مالك: شواهد التوضيح ص ٧٧.
(٢) تقدم في صدر البحث.
(٣) البيت من الطويل وقد نسبه ابن مالك لحسان بن ثابت وليس في ديوانه وهو لعبد الله ابن رواحة في الدر اللوامع للشنقيطي ٢٩٦/١، ٢٤٣/٤، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي ٩٣١، وابن هشام المغني ٦٣٨، والسيوطي: الهمع ٨٨/١، ٤٢/٢، وليس في ديوانه، وينظر إميل يعقوب، المعجم المفصل ٤٠٤/١.
(٤) ابن مالك: شرح التسهيل ٢٣٥/١.
(٥) البيت من الخفيف ولم يعرف قائله، وينظر ابن هشام: المغني ٦٢٥.
(٦) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل ٢٣٥/١.
(٧) الرضي: شرح الكافية ٦٠/٢-٦١، وينظر ابن عصفور: ضرائر الشعر ١٤٤.
(٨) ينظر الزركشي: البرهان ١٨٥/٣، والأشموني: شرح الألفية ١٧٤/١، والصبان: حاشيته على شرح الأشموني ١٧٤/١.

ثانياً: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن حذف الموصول الاسمي لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[١]، وقد أولوا ما استدل به الكوفيون من الآيات وحملوا الأبيات على الضرورة.

قال المبرد: "وفي كتاب الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٢] فالقول عندنا أن "مَنْ" مشتملة على الجميع؛ لأنها تقع للجميع على لفظ واحد، وقد ذهب هؤلاءِ القومُ إلى أن المعنى: ومن في الأرض، وليس المعنى عندي كما قالوا، وقالوا في بيت حسان:

أمن يهجو رسولَ اللّه منكم ويمدحه وينصره سواء

إنما المعنى: ومن يمدحه ومن ينصره، وليس الأمر عند أهل النظر كذلك، ولكنه جعل "من" نكرة، وجعل الفعل وصفاً لها، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف، فكأنه قال: وواحد يمدحه وينصره، لأن الوصف يقع في موضع الموصوف، إذ كان دالاً عليه"[٣].

وقال الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [٤]

"ومن قال: معناه: ما ثم فقد أخطأ؛ لأن "ثم" صلة لـ "ما"، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة[٥]. وتابع مذهب البصريين الزمخشري[٦].

الترجيح:

أرى أن الراجح جواز حذف الموصول الاسمي، وهو ما ذهب إليه الكوفيون، فالآيات التي خُرِّجَتْ على غير حذف الموصول التكلف واضح فيها.

وأيضاً فإن بعض حروف الكلمة قد يُحْذف، سواء أكانت عيناً أم فاءً نحو "شيه" ونحو "سه" وليس الموصول بألزق منهما.

---

(١) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل ٢٣٥/١، وابن عقيل: المساعد ١٧٨، وأبو حيان: الارتشاف ١٠٤٥/٢.
(٢) سورة الرحمن الآية ٢٩.
(٣) المبرد: المقتضب ١٣٧/٢.
(٤) سورة الإنسان الآية ٢٠.
(٥) الزجاج: معاني القرآن ٢٦١/٥.
(٦) ينظر الزمخشري: الكشاف ١٩٩/٤.

وأيضاً بالقياس على "أن" فإن حذفها مكتفي بصلتها جائز بإجماع.

وأيضاً فإن الموصول الإسمي كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه.

ومن أقوى ما يستدل به على حذف الاسم الموصول قوله تعالى:
﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ (١)
أي: وبالذي أنزل إليكم(٢).

ويضاف إلى أدلة الكوفيين أقوال الإمام الشافعي التي تقدمت في صدر المسألة من مثل قوله: "فيَعْدُوا هذا أن يكون واجباً وجوب العلمِ قَبْلَه"(٣) أي الذي قبله.

---

(١) سورة العنكبوت الآية ٤٦.
(٢) ينظر ابن مالك شرح التسهيل ١/٢٣٥.
(٣) الرسالة ص (٣٥٩).

المسألة الرابعة

نصب معمولى (أن و أخواتها)

تمهيد:

(إن) وأخواتها وهي (إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكن، ليت، لَعلَّ) حروف تعمل عكس (كان)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾ [3]، ويسمى الأول اسمها، والثاني خبرها.

تلك هي اللغة المشهورة عند العرب في إعراب (إن وأخواتها) أنها تنصب الجزئين (المبتدأ والخبر) [4]. وقد ورد في لسان العرب وفي بعض اللغات نصب الجزءين بـ (إن وأخواتها) وعزاها العلماء إلى بعض العرب، ونقلها الأثبات، ومع ذلك اختلف العلماء فيها. وذلك على النحو الآتي:

موقف الشافعي:

ذهب الشافعى إلى جواز نصب الاسم و الخبر بـ (إن و أخواتها).

قال الشافعى -رضى الله عنه- : «ولكن أقول: لَمْ أحفظْ عن فُقَهاء المسلمين أنّهم اختلفُوا فى تَثبيتِ خَبر الواحد بما وَصَفَتُ من أَنَّ ذلك موجوداً على كُلِّهم»[5]

قال العلامة أحمد شاكر :

فقول الشافعى: «من أَنَّ ذلك موجوداً» جاء على لغة من ينصب معمولى (أن)[6].

---

(١) سورة الأنعام الآية ٩٥.
(٢) سورة التوبة الآية ٥٦.
(٣) سورة المنافقون الآية ٤.
(٤) ينظر في (إن وأخواتها) ابن يعيش (٥٤/٨) والهمع (١٣٢/١).
(٥) الشافعى الرسالة (٤٥٧-٤٥٨) فقرة رقم (١٢٤٩).
(٦) العلامة أحمد شاكر هامش الرسالة (٤٥٨) هامش (٢).

موقف النحويين:

اختلفت النحويون فى نصب الاسم و الخبر، بـ (إن) و أخواتها، على عدة مذاهب، على النحو الآتى:

أولاً : مذهب بعض الكوفيين:

نُقل عن بعض الكوفيين أنهم يجيزون نصب الاسم والخبر، بـ «إن» وأخواتها، وأوردوا على ذلك بعض الشواهد، التى يؤيد ظاهرها مذهبهم.

وقد حكى ذلك الرمانى (ت ٤١٥هـ) فقال عن «ليت» تنصب الاسم، وترفع الخبر، إذا كان مفرداً، فإن كان غير مفرد حكمت عليه بالرفع.
فأما قوله [١]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَاً

فعلى حذف الخبر .....

وأهل الكوفة يزعمون أن الراجز أجرى «ليت» مجرى «وددت» لأنها فى معناها» [٢].

ووضح ذلك الجُزُولى (ت ٦٠٧هـ) فقال فى مقدمته: «ليت عند الكوفيين تنصب اسمين» [٣]

وزاد الشَّلَوْبِين (ت ٦٤٥هـ) غير «ليت» وساق طائفة من شواهدهم.
يقول معلقا على قول الجزولى السابق: قد ذكروا ذلك فى «إن» نحو قوله:[٤]

---

(١) بيت من الرجز، نسبه ابن سلام فى طبقات الشعراء : ٧٨/١ للعجاج وكذا فى شرح شواهد المغنى للسيوطى : ٦٩٠/٢/٢ ولم أجده فى ديوانه برواية الأصمعى كما نسبه ابن يعيش لرؤبة فى شرح المفصل : ١٠٤/١ وكذا لم أجده فى ديوانه والبيت بلا نسبه فى : الكتاب : ١٤٢/٢ الأصول : ٢٤٨/١ و التعليقة للفارسى : ١٥٣/١ المسائل البصريات: ٣٦٩/١، ٧٢١/٢ المفصل : ٢٨، ٣٠٢، والشاهد : نصب خبر «ليت» عند الكوفيين وهو عند الجمهور منصوب على الحال والخبر محذوف.
(٢) معانى الحروف : ص ١١٣.
(٣) النص بشرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٨٠٠/٢.
(٤) جزء بيت من الطويل لعمر بن أبى ربيعة، وهو بتمامه :
إذا اســود جــنح الليــل فلتــأت ولــتكن خطــاك خفافــاً إن حراســنا أســدا =

..... ولـــــــتَكُنْ خُطَّـــــاكَ خِفَافـــــاً إنَّ حُرَّاسَـــــنَا أُسْـــــدَا

وقوله [1]:

إن العجـــــــوزَ خَبَّـــــــةٌ جَـــــــرُوزَا

تأكُـــــلُ كُـــــلَّ ليلـــــةٍ قَفِيْـــــزاً

وذكروا – أيضاً – قوله –ﷺ–: «إن قعر جهنم لسبعين خريفاً» [2] وذكروا ذلك أيضا فى بيت العمانى (ت ٢٨هـ) [3]:

= وهو منسوب لعمر بن أبى ربيعة فى مواضع كثيرة منها : الجنى الدانى : ٣٩٤ و النكت الحسان لأبى حيان : ٨١ والبحر المحيط ٤٤٤/٤ و شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٤/١ وشرح أبيات المغنى : ١٢٢/١ وليس فى ديوان عمر، بتحقيق الشيخ محمد محى الدين وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل لابن مالك : ٩/٢، المغنى : ٣٧/١ الخزانة : ١٥٦/٤، ٢٦٢/١٠ ١٩٨ والشاهد : إن حراسنا أسدا حيث نصب خبر «إن» وهو عند الجمهور مؤول على حذف الخبر و «أسدا» حال، أو خبر «كان» المحذوفة.

(١) بيتان من الرجز وهما بلا نسبه فى شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٥/١ والهمع : ٤٣١/١ ونوادر أبى زيد : ص١٧٢ والنكت الحسان لأبى حيان : ص٨١ وشرح التسهيل لابن مالك : ٩/٢ وشرح أبيات المغنى : ١٨٤/١ والدرر اللوامع : ١١٢/١. والشاهد نصب الاسم والخبر بـ «إن» وخرج على أن خبة جروزاً حال، والخبر قوله : تأكل...وخبة بفتح الخاء وربما كسرت : الخداعة وجروزا كثيرة الأكل ينظر : اللسان : (خبب، وجرر) والقفيز : مكيال معروف ويروى ترى العجوز..فلا شاهد فيه.

(٢) هذا القول من كلام أبى هريرة – رضى الله عنه – من حديث أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان، باب : أدنى أهل الجنة منزلة فيها والحديث رقم : (٣٢٩) والحديث طويل : وقد جاء فى أخره.... وفى حافتى الصراط كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به فمخدوش ناج ومكدوس فى النار والذى نفس أبى هريرة بيده : إن قعر جهنم لسبعون خريفاً وذكر النووى أنه وقع فى معظم الأصول والروايات : لسبعين بالياء ينظر صحيح مسلم بشرح النووى : ١٨٦/١ – ١٨٧ و الخزانة ٢٦٢/١ – ٢٦٣.

(٣) بيتان من الرجز للعمانى محمد بن ذؤيب الفقيمى، فى الخزانة : ٢٥٧/١٠ والكامل للمبرد : ١٠٩/٢ وشرح أبيات المغنى : ١٧٧/٤، وشرح شواهد المغنى : ١٥١/١ والعقد الفريد : ٢١٣/٦ وبلا نسبه فى الخصائص : ٤٣٠/٢ واللسان (حرف) والمخصص ٨٢/١.....
والشاهد : نصب خبر «كان» ويروى : تخال أذنيه..... فلا شاهد فيه وقد أولت رواية الشاهد على حذف الخبر أى يحكيان قلما..... والرجز فى وصف فرس وتشوف : تطلع المراد نصب الأذن للاستماع والقادمة إحدى قوادم الطير أى : مقاديم ريشه فى كل جناح عشرة وقلم محرف : عدل بأحد حرفيه عن الأخر ينظر : اللسان (حرف).

كـــأن أذنيـــه إذا تَشَـــوَّفا قادمـــةً أو قلمـــاً مُحَرَّفـــاً[1]

ولم يرتض الجزولى، والشلوبين، هذا القول من الكوفيين، إذ إنه لا حجة فيه،لاحتماله أن يكون على الأصل، مع حذف الخبر، أو غير ذلك.

يقول الجزولى: «وليس قوله: يا ليت أيام الصبا رواجعا بمثبت لذلك».[2]

ويقول الشلوبين فى شرحه لهذا الكلام:" يريد أنه يحتمل أن تكون على حذف خبر «ليت» والتقدير: يا ليت لنا أيام الصبا، أو: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعاً، أو على حذف «كان» لكثرة ذكرها معها، نحو قوله: {وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا}[3] **وكذلك ما ذكرناه من قوله: «إن حراسنا أُسْداه» يكون على تقدير: إن لنا حراسنا، أو على تقدير:**

إن حُرَّاسنا يحرسُوننا أسداً، أى فى هذه الحال، وكذلك قوله: إن العجوز خبة جروزا، ممكن أن يكون خبر «إن» فيه: تأكل كل ليلة قفيزا. و «خبة جروزا» حال من المستكن فى «تأكل».

وكذلك قوله – أبى هريرة (ت ٢٩ هـ):- «إن قعر جهنم لسبعين خريفاً» و سبعين خريفاً: ظرف زمان نائب مناب «عميقاً» وصار للدلالة عليه من جهة المعنى، وكذلك قوله:

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلماً محرفا

على تقدير: «تجرد» أو: بحرف قادمة أو: قلم محرف، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، و «تجرد» أو «بحرف» المقدر منصوب بإضمار فعل، تقديره: يتجردان لا ينحرفان، و «يتجردان» و«ينحرفان» هذا خبر، و حذف لدلالة المعنى عليه» [4].

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/٨٠٠ – ٨٠١.
(٢) يتظر شرح المقدمة للشلوبين : ٢/٨٠٢.
(٣) سورة النساء الآية٧٣ .
(٤) شرح المقدمة : ٢/٨٠٢ – ٨٠٣.

موقف ابن مالك

حكى ابن مالك أن بعض الكوفيين يجيزون نصب الاسم والخبر، بـ «إن» وأخواتها، وساق بعض الشواهد التى استدل بها هؤلاء، وهى الشواهد التى أوردها الشلوبين دون زيادة عليها، ثم قال: «ولا حجة فى شيء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه...» (١).

ثم ذكر تأويل هذه الشواهد بما لا يخرج عما ذكره الشلوبين فى تأويلها من أنها على حذف الخبر (٢).

وحكى الرضى (ت٦٨٦هـ) عن الفراء (ت ٢٠٧هـ) جواز نصب الجزأين بـ «ليت» ثم قال: يجوز عند بعض أصحاب الفراء نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضا، كما رووا عنه عليه السلام: «إن قعر جهنم لسبعين خريفاً»..... الخ الشواهد السابقة» (٣).

ثم علق الرضى على ذلك بقولة: وأما نصب باقى أخوات «ليت» للجزأين فممنوع، والمروى: «إن قعر جهنم لسبعون خريفاً.....» (٤).

ثانياً: مذهب بعض النحويين:

ذهب بعض النحويين إلى أن نصب الاسم والخبر بـ «إن» وأخواتها لغة لبعض العرب، ذكر ذلك ابن سَلَّام الجُمحى، وابن السِّيْد (ت ٥٢١هـ)، وغيرهما.

يقول ابن سلام: «وقال العجاج (ت ٩٠هـ) :

يَا لَيْتَ أيام الصِّبا رَوَاجعا

وهى لغة لهم، سمعت أباعون الحرمازى(٥) يقول: ليت أباك منطلقاً، وليت زيداً قاعداً. وأخبرنى أبو يعلى(٦) أن منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم»(٧).

---

(١) ينظر شرح التسهيل : ٩/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٩/٢-١٠.

(٣) شرح الكافية : ٣٤٧/٢.

(٤) شرح الكافية : ٣٤٧/٢.

(٥) هو أبو على الحسن بن على أعرابى بدوى راوية قدم إلى البصرة ونزلها وهو منسوب إلى حرماز بن مالك بن عمرو بن تميم وكان شاعراً راوية صنف كتاب : خلق الإنسان و ينظر الفهرست : ص ٧١، البغية : ٥١٥/١.

(٦) هو محمد بن أبى زرعة الباهلى النحوى أبو يعلى أحد أصحاب المازنى يُعد من طبقة المبرد كما ذكر الزبيدى ونقل عن الفارسى أنه قال كان أبو يعلى أحذق من المبرد وإنما قل عنه لأنه عوجل وذلك أنه توفى ٢٥٧هـ وقد صنف نكتاً على كتاب سيبوية. ينظر: طبقات اللغويين..... ص ١٢٠ و البغية : ١٠٤/١.

(٧) طبقات فحول الشعراء : ٨٧/١-٧٩.

وقد حكى بعض النحويين هذا القول عن ابن سلام، ومنهم، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، والسيوطى ، لكن السيوطى نسبه لابن سلام أبى عبيد القاسم بن سلام، وقد نبه أبو حيان على أنه ليس أبا عبيد القاسم بن سلام، كما توهم بعضهم، وإنما هو محمد بن سلام، صاحب كتاب طبقات فحول الشعراء[١].

وممن ذهب إلى أن نصب الجزأين بـ «إن» لغة أبو محمد بن السِّيْد.

يقول ابن مالك: «وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر «إن» وأخواتها» [٢] وحكى هذا القول عن ابن السيد، كل من أبى حيان، والسيوطى [٣].

ونقل البغدادى (ت ١٠٩٣هـ) ، عن أبى حنيفة الدينورى (ت ٢٨٢هـ)، أنه زعم أن نصب الجزأين بـ «ليت» لغة بنى تميم[٤] وحكى الخوارزمى (ت ٣٨٣هـ)هذا عن بنى تميم نقلا عن الكوفيين، حيث يقول مُعَلِّقاً على قول القائل:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

«.. والكوفية تقول: هذا البيت على لغة بنى تميم، يعملون «ليت» إعمال «ظن» فيقولون: ليت زيداً شاخصاً، كما يقال: ظننت زيداً شاخصاً...» [٥]

و نقل ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) عن الكوفيين نحواً من هذا القول.

و قال الأشمونى (ت ٩٢٩هـ): «هذه اللغة المشهورة، وحكى قوم منهم ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، أن قوما من العرب تنصب بها الجزأين معا...» [٦].

ثم ذكر بعض الشواهد السابقة. ويتخرج على هذه اللغة قول الإمام الشافعى الذى تقدم ذكره «بما وصفت من أن ذلك موجوداً» [٧].

ثالثاً مذهب الجمهور :

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٤/١ و الارتشاف : ١٣١/٢ و النكت الحسان لأبى حيان : ص ٨١ الهمع : ٤٣١/١.
(٢) شرح التسهيل : ١٠/٢.
(٣) ينظر : الارتشاف : ١٣١/٢ والنكت الحسان لأبى حيان ص٨١ والهمع : ٤٣١/١.
(٤) الخزانة (٢٥٨/١) وينظر شرح أبيات المغنى (١٧٧/٤ -١٨٧).
(٥) التخمير: ١/ ٢٨٧.
(٦) الشافعى الرسالة ص (٤٥٧-٤٥٨).
(٧) شرح الأشمونى (٢٣٠/١).

ذهب جمهور النحويين إلى أن «إن» وأخواتها حروف، تعمل عكس عمل «كان» فتنصب الاسم وترفع الخبر، وما جاء خلافاً لذلك – كأن ينتصب الخبر مع الاسم – فإنه يؤول على حذف الخبر.

وقد نص سيبويه (ت ١٨٠هـ) على هذا التأويل فى أحد الشواهد التى استدل بها من أجازوا أن ينتصب الاسم والخبر معا بهذه الحروف، وجعل الاسم الذى زعموا أنه الخبر منصوباً على أنه حال، و لذلك يقول سيبويه: «وتقول: إن غيرها إبلاً وشاء، كأنه قال: إن لنا غيرها إبلاً و شاءً، أو عندنا غيرها إبلاً وشاء، فالذى تضمر هذا النحو وما أشبهه، وانتصب «الإبل» و «الشاء» كانتصاب «فارس» إذا قلت: ما فى الناس مثله فارساً، ومثل ذلك قول الشاعر:

يا ليت أيام الصبا رواجعاً

فهذا كقوله: ألا ماء بارداً، كأنه قال: ألا ماء لنا بارداً، وكأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، كأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا» [١].

ويقول المبرد ت ٢٨٩ هـ عن «إن» وأخواتها: «وهى تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله، نحو: ضرب زيداً عمرو» [٢].

وصرح فى «الكامل» معلقاً على قول من نصب الاسم والخبر بـ «كأن» بأنه لحن، مما يدل على أنه لا يرتضى قول من أجازه [٣].

وذكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) نحواً من قول سيبويه السابق فى تعليقه على قول القائل: يا ليت «أيام الصبا رواجعا» ثم قال: «... وقال الكسائى: أضمر «كانت»....» [٤].

ونص الفارسى فى غير موضع على أن نحو القول السابق محمول على حذف الخبر، والتقدير: أقبلت رواجعا [٥]. وكذلك نص الرمانى على أن ذلك على حذف الخبر [٦].

تضعيف لغة نصب الجزءين:

---

(١) الكتاب (١٤١/٢-١٤٢).
(٢) المقتضب ١٠٩/٤.
(٣) ينظر الكامل (١٠٨/٢-١٠٩).
(٤) الأصول (٢٤٨/١).
(٥) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٤/١، المسائل البصريات ٣٦٩/١، ٧٢١.
(٦) ينظر معانى الحروف ص ١١٣ وابن يعيش (١٠٢/١، ٨٤/٨).

حكى ابن عصفور مذهب من أجاز نصب الجزأين بـ«إن» وأخواتها، وذكر بعض شواهدهم، ثم قال: «ولا حجة فى شيء من ذلك عندنا» [1] ثم خرج شواهدهم على حذف الخبر، لأن هذه الحروف يجوز معها حذف الخبر لفهم المعنى.

وحكى ابن مالك مذهب المجيزين وساق شواهدهم، ثم قال: «ولا حجة فى شيء من ذلك لإمكان رده إلى ما أُجمع على جوازه....» [2].

كما صرح الرضى بضعف قول الفراء، وقول بعض الكوفيين، وذكر أن البصريين أولوا ما استدلوا به على حذف الخبر، والاسم المنصوب حال [3].

وكذا صرح المالقى (ت ٧٠٢هـ) ، والإربلى بأن شواهد من أجاز نصب الاسم والخبر معاً، محمولة على حذف الخبر، وكثيراً ما تحذف الأخبار [4].

واختار هذا المذهب ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، والسلسيلى (ت ٧٧٠هـ) ، والصبان (ت ١٢٠٦هـ) [5].

الترجيح:

ومما تقدم أرى أن نصب الاسم والخبر معاً بـ «إن» وأخواتها لغة عن بعض العرب – وإن كانت قليلة – وقد نقلها العلماء الأثبات كابن سلام، وابن السيد، ونقل البغدادى عن الدينورى أنها لغة لبنى تميم.

ويقوى هذه اللغة استعمال الشافعى لها فى قوله:

(بما وَصَفْتُ من أن ذلك موجوداً).

فتنصب بـ«أن» الجزئين فدل على أن ذلك لغة.

---

(١) شرح الجمل ٤٢٥/١. والهمع ٤٣١/١.
(٢) شرح التسهيل : ٩/٢.
(٣) ينظر شرح الكافية : ٢٤٦/٢– ٢٤٧.
(٤) ينظر رصف المبانى : ٢٩٨، وجواهر الأدب : ٤٤٤–٤٤٥.
(٥) ينظر ابن هشام المغنى ٣٧/١ وشفاء العليل ٣٥٢/١ والصبان ٢٩٦/١.

المسألة الخامسة

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض

تمهيد:

الأصل أن كل حرف من حروف الجر له معني يخصه، وقد أجاز بعض النحويين نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وحينئذ فلابد من قرينه تسوغ نيابة حرف عن حرف، حتى لا يفتح الباب على مصراعيه، فيؤدي ذلك إلي اختلاط المعاني، فتقول: سرت إلي زيد وأنت تريد معه، أو زيد في المسجد وأنت تريد عليه، فالنيابة للحروف تكون بحسب ما يتطلبه مقام الكلام، وعلى حسب الأحوال(١).

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلي جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، واستعمل ذلك في كلامه كثيراً، وله في ذلك تفنن عجيب بديع. فاستعمل (من) لمعني (عن).

قال: "وقد رأيت ممن أثبت خبر الواحد من تطلب معه خبراً ثانياً، ويكون في يده السنة من رسول الله"(٢).

فقال: ويكون في يده السنة من رسول الله أي: عن رسول الله ﷺ قال الشيخ أحمد شاكر: "واستعمال (من) في هذا الموضع صواب جيد"(٣).

(١) ينظر الخصائص (٢/٣٠٧، ٣٠٨).
(٢) الرسالة ص (٤٣٣) فقرة رقم (١١٩٠).
(٣) هامش الرسالة ص (٤٣٣) هامش (٢).

كما استعمل الشافعي (في) بمعني (علي) فقال:

قال: "فأبن الدلالة في أنه إذا قام بعض العامة بالكفاية أخرج المتخلفين من المأثم"(١).

قال الشيخ أحمد شاكر: "الشافعي يكثر التنويع في استعمال حروف الجر، ويعلو في عبارته عن مستوي العلماء..." (٢).

<u>موقف النحويين</u>:

اختلف النحويون في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض.

أولاً: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلي أن لكل حرف من حروف الجر معني واحداً يؤدي على سبيل الحقيقة، فمعني (في) الظرفية، ومعني (علي) الاستعلاء... إلخ، فإذا أدي الحرف معني آخر غير المعني الخاص به كانت تأديته لهذا المعني بطريق المجاز، أو يتضمن العامل الذي يتعلق به الحرف معني عامل آخر يتعدي بهذا الحرف، ولابد لصحة استعمال المجاز من علاقة بين المعني المنقول منه، والمعني المنقول إليه، وقرينه تصرف الذهن عن المعني المجازي(٣).

فالبصريون يرون إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمن الفعل معني فعل أخر، يتعدي بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الأخر على سبيل الشذوذ(٤).

قال الدسوقي: "فمذهب البصريين أن كل حرف له معني حقيقي واحد فقط، ولا يأتي مثلاً حرف لمعني أخر، وقيل: إن مذهب البصريين أن للحروف معاني عديدة(٥) لكن تلك المعاني لم يأت لها حرف أخر من حروف الجر، فمثلاً الباء موضوعه

---

(١) ينظر الرسالة ص (٣٦٤) فقرة رقم (٩٨٣).
(٢) هامش الرسالة ص (٣٦٤) هامش رقم (٤).
(٣) التصريح (١/٤، ٥) والجني الداني ص (٤٦).
(٤) المرادي. الجني الداني ص (٤٦).
(٥) ينظر في هذا: حاشية الصبان (٢/٢٢١).

الإلصاق، والسببية، والتعدية، لا للمعاني المشهورة لغيرها، والظاهر القول الثاني" ثم قال: "والحاصل أن الإنابة ليست قياسية، وما ورد من الإنابة فمؤولة إن أمكن تأويله، بأن يجعل من قبيل الاستعارة، فإن لم يكن جعل من باب التضمين إن أمكن، وإلا حكم بشذوذه ومخالفته للقياس"[1] والمفهوم من قول الدسوقي (وما ورد في الإنابة فمؤولة) أن يقصد المعاني التي تتبادر من الحرف[2].

وسيبويه– وهو إمام البصريين– لم يرفض فكرة النيابة، ولكنه رفض التوسع فيها، بدليل قوله في أعقاب شرحه لمعني (عن): "وقد تقع (من) موقعها أيضاً، تقول: أطعمة من جوع وكساه عن عري، وقد سقاه عن العيمة وهي شهوة اللبن"[3].

كما أن المبرد يقول بالنيابة في بعض آيات القرآن الكريم.

قال المبرد: "وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معني في بعض المواضع. قال الله جل ذكره: "ولأصلبنكم في جذوع النخل"[4]. أي: (على) ولكن الجذوع إذا أحاطت دخلت (في)؛ لأنها للوعاء، يقال فلان في النخل أي: قد أحاط به..." [5].

ثانياً: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلي جواز نيابة أحرف الجر بعضها عن بعض، من غير شذوذ ولا تكلف تأويل أو اللجوء إلي التضمين معللين ذلك بكثرة السماع، والنصوص من القرآن والسنة والشعر العربي، وتوسعوا في ذلك، وكلما رأوا نصاً يوحي بأن هذا الحرف ليس في مكانه المعهود في اللغة قالوا عنه إنه من باب النيابة، حتى انتهي الأمر بهم إلي أن اعتذروا بكل معني ورد عليه الأسلوب، سواء كثر هذا الاستعمال

(١) حاشية الدسوقي على المغني (١١٩/١).
(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٣١/١) والمغني (١٢٩/١) وبحث نيابة بعض الحروف عن بعض للشيخ حمروش مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد الأول.
(٣) الكتاب (٢٢٦/٤).
(٤) سورة طه الآيه ٧١.
(٥) المقتضب (١١٩/٢) وينظر المغني (١٢٩/١).

أو قل[1].

وعلل بعض الكوفيين نيابة بعض حروف الجر عن بعض بجواز كون الفعل في معني فعل آخر، فقالوا: فكما تجوزون أن يكون الفعل في معني فعل آخر، فهلا جعلتم الحرف في معني حرف أخر؟، فتكون (الباء) بمعني (عن)، ورد ذلك بأن التصرف في الأفعال أولي منه في الحروف، وأيضاً فإنك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر، كان لذلك مسوغ، وهو كون الفعلين بمعني واحد، وإذا جعل حرف بمعني حرف أخر لم يكن لذلك مسوغ؛ لأنهما لا يجتمعان في معني واحد[2].

ورجح ابن هشام مذهب الكوفيين فقال: "ومذهبهم أقل تعسفاً"[3] كما رجحه كثير من المتأخرين مثل الهروي[4].

وجعل الحريري النيابة جائزة في المواطن التي ينتفي فيها اللبس، ولا يستحيل المعني الذي صيغ له اللفظ[5].

وساق ابن عصفور استعمال (على) موضع (عن) وموضع اللام في كتاب (الضرائر) ثم قال: "وإنما أورد هذا النوع في الضرائر، وإن كان قد جاء في الكلام، لأن مجيئه في الشعر كثير واسع، ومجيئه في الكلام قليل، لا يجوز القياس عليه"[6].

ثالثاً: مذهب ابن جني:

أجاز ابن جني نيابة حروف الجر بعضها عن بعض إذا دلت عليه القرائن والمسوغات وإلا فلا يجوز حيث قال: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنما يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه

(١) أوضح المسالك (١٥/٣) والمغني (١٢٩/١- ١٣٠).
(٢) ابن عصفور شرح جمل الزجاجي (٤٩٧/١- ٤٩٨).
(٣) المغني (١٢٩/١- ١٣٠).
(٤) الأزهية ص (٢٧٧- ٢٨٧).
(٥) درة الغواص (٢٣٠).
(٦) ابن عصفور الضرائر ص (٢٣٣-٢٣٩).

والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا تري أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلي زيد وأنت تريد معه، وأن تقول: زيد في الفرس وأنت تريد عليه، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش"(١).

ويؤيد ابن القيم في (بدائع الفوائد) ما سبق أن قاله ابن جني بأن من يقول بنيابة حرف عن حرف هم ظاهرية النحاة، أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معني مع الحرف ومعني مع غيره(٢).

والإمام الشافعي – رحمه الله– قد أجاز واستعمل (من) بمعني "عن" في قوله أو يكون في يده السنة من رسول الله.." (٣).

ولاشك أن لغة الشافعي حجة. ولذا ذهب ابن مالك إلي جواز ورود (من) بمعني (عن) حيث قال عن (من): "ومجيؤها للمجاوزة: عزت منه، وشبعت ورويت، ولهذا المعني صاحبت أفعل التفضيل، فإن القائل: زيد أفضل من عمرو، كأنو قال: جاوز زيد عمراً في الفضل.." (٤).

وقال المرادي: "من معاني (من) المجاوزة، فتكون بمعني (عن) كقوله تعالي: ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾(٥) أي: عن جوع، وقوله تعالي: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾(٦).أي: عن ذكر الله، وقول العرب: حدثته من فلان أي: عن فلان"(٧).

الترجيـــح:

(١) الخصائص (٢/ ٣٠٧– ٣٠٨) بتصرف.
(٢) بياع الفوائد (٢/٢٤٤).
(٣) الرسالة ص ٤٣٣.
(٤) ابن مالك. شرح التسهيل (٣/١٣٤– ١٣٥).
(٥) سورة قريش الآية ٤.
(٦) سورة الزمر الآية ٢٢.
(٧) المرادي. الجني الداني ص (٣١١) والذي يري من العلماء أن (من) بمعني (عن) في قوله تعالي ﴿ فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله﴾ الفراء في معاني القرآن (٢/٤١٨) وهو قول الطبري في تفسيره (٢٣/١٣٤) وقيل: من أجل ذكر الله وهو قول أبي حيان في البحر (٧/٤٢٢)، وقيل: أي: من ترك ذكر الله وهو أحد قولي الفراء في معاني القرآن (٢/٤١٨) وقول الأصبهاني في كشف المشكلات (٢/١١٦٢).

أري أن ما ذهب إليه الكوفيون من جواز نيابة جروف الجر بعضها عن بعض هو الرأي الأولي بالقبول، لورود السماع بذلك من القرآن الكريم وغيره، ولا داعي للتكلف في تأويل كل الشواهد التي جاءت في هذا الباب. ولكن ليس الأمر على إطلاقه حتى لا تختلط المعاني، بل لابد من مسوغ يسوغ نيابة الحرف عن الحرف، كما أنه لابد من قرينه قوية تدل على نيابة حرف عن حرف. فمن ذلك قوله تعالي: ﴿ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾[1].

(١) سورة الفرقان الآية ٥٩.

المسألة السادسة

جواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به

تمهيد:

إقامة المفعول به مقام الفاعل هو الأصل، وذلك لأن المفعول به أشد تعلقاً بالفاعل وأقرب إليه من غيره؛ لأنه محل فعل الفاعل، فكان أولى بإقامته من غيره، ولكونه الأصل سمي ما أقيم مقام الفاعل: "مفعول ما لم يسم فاعله" وإن لم يكن مفعولاً، وسمي الفعل حينئذ ـ مبنياً للمفعول. وإذا لم يوجد المفعول به، فقد أجاز بعض النحويين إنابة الظرف أو المصدر، أو الجار والمجرور بشرط أن يكون كل واحد منها قابلاً للنيابة صالحاً لها، بأن يكون الظرف والمصدر متصرفين. واختلف النحويون في نيابة واحد مما تقدم مع وجود المفعول به الصريح. ويتضح هذا الاختلاف فيما يلي:

موقف الشافعي:

أجاز الشافعي نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح، وهو مذهب الكوفيين وغيرهم.

قال الشافعي: "إنَّ الله حرَّمَ مَنِ المؤمنِ دَمَهُ ومَالَه، وأنْ يُظَنَّ بِهِ إلا خيراً"(١).

وقال: "أكان يجوز أنَّ يُشْتَرَى بالدنانير والدراهم نقداً عَسَلاً وسَمْنَاً إلى أجل"(٢).

وقال: "أفيجوز أن تكون أصول مفرقة الأسباب يُحْكَمُ فيها حُكماً واحداً"(٣)

قال الشيخ أحمد شاكر: "(يظن) ضبط في الأصل بضم الياء على البناء لما لم يسم فاعله، ويكون الجار والمجرور وهو (به) نائب الفاعل، وهذا جائز

(١) الرسالة ص ٥١٤ فقرة رقم (١٤٨٧).
(٢) السابق ص ٥٢٥ فقرة رقم (١٥٢٢).
(٣) الرسالة ص (٥٩٨-٥٩٩) فقرة رقم (١٨١٤).

على مذهب الكوفيين وغيرهم ..." [1].

موقف النحويين:

اختلف النحويون في نيابة غير المفعول من مصدر وظرف، أو جار ومجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح على ثلاثة مذاهب:

أولاً: مذهب جمهور البصريين إلا الأخفش:

ذهب جمهور البصريين إلا الأخفش إلى أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به[2].

أدلة جمهور البصريين:

قال البصريون: إنما كان المفعول أولى بالنيابة من غيره؛ لأن له شبهاً بالفاعل، فأقيم مقامه لا غير، وهذا الشبه بينهما من أربعة أوجه:

أحدهما: أن الفعل يصل إليه بنفسه، ولا دلالة في الفعل عليه، بخلاف الظرف وحرف الجر والمصدر.

الثاني: أن المفعول به شريك الفاعل في تحقق الفعل؛ لأن الفاعل يوجد الفعل، والمفعول به يحفظه من حيث كان محلاً له.

الثالث: أن المفعول قد جعل فاعلاً في اللفظ كقولك: مات زيد، وطلعت الشمس، ورخص السعر، وليس كذلك بقية الفضلات.

الرابع: أن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول، ولم يذكر الفاعل كقولك: "عُنِيْتُ بحاجتك"، و"تُفِسَتْ المرأة"، و"جُنَّ الرجل"، وليس كذلك بقية الفضلات[3].

وقيل: إنما يتعين إقامة المفعول إن وجد، وذلك لأن الفعل المتعدي إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول به، فهو حديث عن الفاعل من حيث إن

---

(١) هامش الرسالة ص ٥١٤ هامش (١).
(٢) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٧/٧٤-٧٥، والعكبري: اللباب ١/١٦٠، والنيلي: الصفوة الصفية ج١ ق٢ ص ٥٥١، والرضي: شرح الكافية ١/٨٤-٨٥، وابن هشام: شذور الذهب ص ١٩٢، والعكبري: التبيين ص ٢٦٨.
(٣) ينظر العكبري: التبيين ص ٢٦٨-٢٦٩.

الفعل صدر منه، وعن المفعول من حيث إن الفعل وقع به إلا أنه حديث عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء عنه، وعن المفعول على سبيل الفضلة، فإذا أريد الاقتصار على الفاعل حذف المفعول؛ لأنه فضله، فلم يحتج إلى إقامة شيء مقامه، وإذا أريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل وبقي الفعل حديثاً عن المفعول به لا غير، فوجب إقامته مقام الفاعل حتى لا يَخْلُوَ الفعل من لفظ فاعل.

ولما كان الفعل حديثاً عن المفعول به في الأصل فمتى ظفر به وكان موجوداً في الكلام لم يقم الفاعل سواء مما يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدم المفعول به، لأن غير المفعول به إنما ينوب عن الفاعل بعد أن يجعل مفعولاً به مجازاً، فإذا وجد المفعول به الحقيقي لم يُقَدَّمْ عليه غيرُه؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب(١).

وعلى ذلك لا يجوز أن تقول: ضُرِب في الدار زيداً، وضُرِبَ شديدٌ زيداً، وَضُرِبَ مكانك زيداً، بإقامة المجرور والمصدر والظرف مقام الفاعل مع وجود المفعول به "زيداً"، وإنما يتعين أن يكون المفعول به هو النائب، فترفع "زيداً" وتجعله النائب، وينصب ما سواه.

ثانياً: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إقامة غير المفعول به من ظرف أو مصدر أو جار أو مجرور مع وجود المفعول مطلقاً، أي من غير شرط، سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه، فيجوز عندهم ضُرِبَ في الدار زيداً، وضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً، وضُرِبَ مكانك زيداً، بإقامة المجرور والمصدر والظرف(٢).

أدلة الكوفيين:

استدل الكوفيون لمذهبهم بما يأتي:

أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم

١-قرأ أبو جعفر قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (٣) ببناء الفعل

---

(١) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/٧، والشيخ خالد: التصريح ٢٩٠/١.
(٢) ينظر ابن عقيل: المساعد ٣٩٩/١، وابن هشام: أوضح المسالك ١٤٩/٢، والشيخ خالد: التصريح ٢٩١/١، وأبو حيان: البحر المحيط ٤٥/٨.
(٣) سورة الجاثية: الآية (١٤)، وينظر مكي: الكشف٦ ٢٦٨/٧.

للمفعول، وإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به "قوماً" متقدماً على النائب، والاستشهاد بهذه القراءة على أن النائب هو الجار والمجرور مع وجود المفعول به[١].

٢-قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾ [٢] ببناء الفعل لغير الفاعل، ونصب "القرآن" وقالوا: النائب الجارَ والمجرور "عليه" مع وجود المفعول به منصوباً متأخراً[٣]. قال ابن مالك: "لا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به وهو موجود، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون، ويؤيد مذهبهم قراءة أبي جعفر "ليُجزي" فأسند "يُجزي" إلى الجار والمجرور، ونصب "قوماً" وهو مفعول به[٤].

٣-وقرأ أبو جعفر: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ [٥] بالياء المضمومة وفتح الراء على صورة المبني للمفعول، ويكون النائب عن الفعل هو الجار والمجرور مع وجود المفعول به "كتاباً" متأخراً عن النائب[٦].

٤-واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾ [٧] فـ "يؤخذ" فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وهو خال من ضمير مستتر فيه، ومنها جار ومجرور في موضع رفع، أي: لا يكن أخذ منها، ولو قدر ما هو المتبادر من أن في "يؤخذ" ضميراً مستتراً هو القائم مقام الفاعل، و"منها" في موضع نصب لم يستقم؛ لأن ذلك الضمير عائد حينئذ على "كل عدل"، و "كل عدل" حدث، والأحداث لا تؤخذ، وإنما تؤخذ الذوات[٨].

---

(١) ينظر ابن عقيل: المساعد ٣٩٩/١، وأبو حيان: البحر المحيط ٤٥/٨، والشرجي: ائتلاف النصرة ص ٧٨، والطبرسي: مجمع البيان ٧٣/٥-٧٤، والأنباري: البيان ٣٦٥/٢، والعكبري: التبيان ص ١١٥٢، والسيوطي الهمع ٢٦٥/٢، والنحاس: إعراب القرآن ١٤٤/٤.

(٢) سورة الفرقان: الآية (٣٢)، وينظر أبو حيان: البحر المحيط ٤٩٦/٦-٤٩٧.

(٣) ينظر الخوي: شرح الفصول ص ١١٩ (رسالة).

(٤) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢٠١/١-٢٠٢.

(٥) سورة الإسراء: الآية (١٣)، وينظر القراءة في ابن الجزري: النشر ٣٠٦/٢، وأبو حيان: البحر المحيط: ٤٩٦/٦-٤٩٧.

(٦) ينظر: أبو حيان: البحر ٤٩٦/٦-٤٩٧.

(٧) سورة الأنعام: الآية (٧٠).

(٨) ينظر ابن هشام: الشذور ص ١٩١.

ثانياً: أدلتهم من الشعر

٥-واستدلوا من الشعر بقول الراجز:

لَـــمْ يُعْـــنَ بالعَلْيَـــاءِ إلاَّ سَـــيِّداً وَلاَ شَـــفَى ذَا الغَـــيِّ إلاَّ ذُو هُـــدَىً[١]

وقول الآخر:

وإنَّمـــا يُرْضِـــي المُنِيْـــبُ رَبَّـــه مَـــا دَامَ مَعنِيّـــاً بِـــذِكْرِ قَلْبُـــهُ[٢]

وقول الشاعر:

فَلَـــوْ وَلَـــدَتْ قُفَيْـــزَةُ جَـــرْوَ كَلْـــبٍ لَسُـــبَّ بِـــذَلِكَ الجَـــرْوِ الكِلاَبـــا [٣]

رد البصريين أدلة الكوفيين:

رد البصريون أدلة الكوفيين وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أما قراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فمنهم من خرجها على أنها شاذة، وهي لحن. قال النحاس: "وأما "ليُجزيَ قوماً" فقال أبو إسحاق هو لحن عند الخليل وسيبويه وجميع البصريين، وقال الفراء: هو لحن في الظاهر، وهو

---

(١) البيتان من الرجز لرؤية بن العجاج في ملحقات ديوانه ص ٧٣. ويعن: فعل مضارع ماضيه عني أي: أولع، العلياء: خصال المجد، شفي: أبرأ، الغي: الجري مع هوى النفس. والشاهد "لم يعن بالعلياء إلا سيداً" حيث ناب الجار والمجرور "بالعلياء" مع وجود المفعول "سيداً" وينظر ابن مالك: شرح التسهيل ١٢٨/٢، والعيني: المقاصد النحوية ٥٢١/٢، والشيخ خالد: التصريح ٢٩١/١، وابن هشام: أوضح المسالك ٥٠/٢.

(٢) البيت من الرجز المشطور ولم يعرف قائله. والمنيب: الرجاع إلى الله بفعل الطاعات. والشاهد: "معنياً بذكر قلبه" حيث ناب الجار والمجرور "بذكر" عن الفاعل مع وجود المفعول به "قلبه"، وينظر ابن مالك: شرح التسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢، والشيخ خالد: التصريح ٢٩١/١، وابن هشام: أوضح المسالك ١٤٩/٢، وشرح قطر الندى ٢٦٣.

(٣) البيت من الوافر لجرير في هجاء الفرذدق وهي إحدى النقائص ومطلعها:

أقلي اللوم عاذل والعتابا ** وقولي إن أصبت لقد أصابا

وليس في ديوانه. وقفيزة بالتصغير: اسم أم الفرذدق، والجرو مثلث الجيم: ولد السباع ومنها الكلب، وهو المقصود هنا. والشاهد "لسب بذلك الجرو الكلابا" حيث أقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به (الكلابا) على مذهب الكوفيين. وينظر ابن يعيش. شرح المفصل ٧٤/٧، وابن الحاجب: أماليه ٦٧٨/٢-٣٧٩، وابن مالك: شرح التسهيل ١٢٨/٢، والرضي: شرح الكافية ٨٥/١، والشجري: أماليه ٢١٥/٢، وابن جني: الخصائص ٣٩٧/١، وابن خالويه: الحجة ٣٢٦.

عند البصريين لحن في الظاهر والباطن"[1].

ومنهم من جعل النائب عن الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران. قال ابن هشام يرد على الكوفيين استشهادهم بالآية السابقة: "ولا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل: "ليجزي الله الغفران قوماً بما كانوا يكسبون"، ثم حذف الفاعل للعلم، وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه، وهو قوله سبحانه: ﴿لِّيَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [2] فارتفع واستتر في الفعل، فإنما النائب المفعول به لا الجار والمجرور، وإنابة المفعول الثاني في باب "كسا" جائزة عند أمن الالتباس وهذا منه"[3].

وقيل: إن النائب ضمير مستتر يعود على مصدر الفعل، و"قوماً" ليس مفعولاً به لذلك الفعل، وإنما هو منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير ليجزي هو أي: الجزاء يجزي قوماً، فيكون الكلام جملتين: ليجزي الجزاء، هذه إحداهما، والثانية: يجزيه قوماً[4].

وأما قراءة من قرأ: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾ بنصب "القرآن"فهي قراءة شاذة لا تعرف[5].

وأما قراءة أبي جعفر: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ فالنائب عن الفاعل ليس الجار والمجرور، بل النائب مفعول به مضمر في الفعل يعود على الطائر في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [6]، وكتاباً ليس مفعول به، وإنما هو منصوب على الحالِ، والتقدير: ونخرج له يوم القيامة طائره ـ أي عمله ـ كتاباً أي:

---

(١) ينظر النحاس: إعراب القرآن ١٢٨/٣، وقال الفراء: "وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي "ليجزي قوماً" وهو في الظاهر لحن، فإن كان أضمر في "يجزي" فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أعطى ثواباً ليجزى ذلك الجزاء قوماً فهو وجه، وينظر الفراء: معاني القرآن ٤٦/٣.

(٢) سورة الجاثية: الآية (١٤)، وينظر عبادة: حاشيته على شذور الذهب ١٧٢/١.

(٣) ابن هشام: تخليص الشواهد ص ٤٩٨.

(٤) ينظر أبو حيان: البحر المحيط ٤٥/٨، والأصبهاني: كشف المشكلات ١٢٢٨/٢، والشيخ زادة: حاشيته على تفسير البيضاوي ٣٢٣/٤.

(٥) ينظر الخوي: شرح الفصول ص ١١٩، "رسالة".

(٦) سورة الإسراء: الآية (١٣).

مكتوباً[1].

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾ [2] فليس النائب الجار والمجرور، وإنما هو ضمير مَستتر في الفعل "يؤخذ" على أنه بمعنى لا يقبل[3].

وأما قول الراجز: لم يعن بالعلياء إلا سيداً ...

وقوله: **وإنما يرضي المنيب ربه ما دام معنياً بذكر قلبه**

فقد حمله الجمهور على الضرورة[4].

وأما قوله: **فلو ولدت قفيزة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا**

فقد خرج النحاة هذا البيت على وجوه:

-فخرجه ابن جني على الضرورة حيث قال: "هذا من أقبح الضرورات، ومثله لا يعتد به أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً"[5].

-وخرجه بعضهم على أن "الكلابا" ليس مفعول به للفعل المبني للمفعول "لسب"، وإنما هو مفعول به لـ "ولدت"، ونصب جرو كلب على النداء، وحيث خلا الفعل المبني لغير الفاعل من مفعول به موجود في اللفظ حسن إقامة ضمير المصدر مقام الفاعل، والتقدير على هذا الوجه: فلو ولدت قفيزة الكلاب يا جرو كلب لسب هو أي: لسب بذلك الجرو[6].

-وبنحو ما تقدم خرج العكبري البيت السابق ورد على الكوفيين[7].

---

(١) ينظر أبو حيان: البحر ١٥/٦، وابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/٧-٧٥، وابن السراج: الأصول ٧٨/١، والشرجي: ائتلاف النصرة ص ٧٨.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٧٠.

(٣) ينظر ابن هشام: الشذور ص ١٩١.

(٤) ينظر الشيخ خالد: التصريح ٢٩١/١.

(٥) ابن جني: الخصائص ٣٩٧/١، وقال النيلي في البيت: "وأحسن ما قيل فيه أن "سب" فعل أمر والتقدير: لقيل سب الكلابِ بذلك الجرو، فحذف القول. كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾ (آل عمران: من الآية١٠٦) ، أي: فيقال لهم أكفرتم. وينظر النيلي: الصفوة الصفية ج١ ق٢ ص ٥٥١-٥٥٢.

(٦) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٧٥/٧، والخوي: شرحه للفصول ص ١١٩.

(٧) ينظر العكبري: التبيين ص ٢٧٣، والشرجي: ائتلاف النصرة ص ٧٨.

ثالثاً: مذهب الأخفش:

انفرد الأخفش بمذهب في هذه المسألة، فخرج على إجماع البصريين وإن كان منهم، فذهب إلى أن إقامة غير المفعول به مع وجوده جائز بشرط أن يتقدم النائب على المفعول به الموجود في العبارة، فإن تأخر عنه تعينت إقامة المفعول به وامتنعت إقامة غيره(١).

والأخفش بذلك مخالف للبصريين؛ لأنهم يمنعون إقامة غير المفعول به مطلقاً تقدم أو تأخر، وموافق للكوفيين في بعض ما ذهبوا إليه؛ لأنهم يجيزون ذلك مطلقاً تقدم النائب أو تأخر، وبناء على ذلك يجوز عند الأخفش: ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضُرِبَ أمام الأمير زيداً، وضُرِبَ يومَ الجمعة زيداً، وضُرِبَ في الدار زيداً، بإقامة المصدر والظرف والجار والمجرور مقام الفاعل؛ لأن شرطه متحقق في هذه الأمثلة وهو تقدم النائب على المفعول به، فإذا تقدم المفعول به في هذه الأمثلة على كل من المصدر والظرف والمجرور لم يجز عنده إقامة غيره.

وعلى ذلك فقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (٢) ليست منطقية على مذهب الأخفش، فإذا كان النائب هو الجار والمجرور ـ كما هو المشهور ـ كانت القراءة شاهداً لمذهب الكوفيين فقط، وليست شاهدة للأخفش؛ لأن النائب حينئذ ليس متقدماً على المفعول به، وإنما متأخر عنه، وإن كان النائب ضمير المصدر ـ كما يرى بعضهم ـ كانت شاهدة لمذهب الأخفش لتحقق الشرط، وهو تقدم النائب على المفعول به، ولا يخفى أنها تكون شاهدة أيضاً للكوفيين؛ لأنهم يجيزون ذلك مطلقاً، تقدم النائب أو تأخر(٣).

وتابع ابن مالك مذهب الكوفيين فقال: "وأجاز الأخفش والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، ويقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب"(٤).

---

(١) ينظر المرادي: شرحه على الألفية ٣٢/٢، السيوطي: الهمع ١٦٢/١، والشيخ خالد: التصريح ٢٩١/١، والرضي: شرح الكافية ٨٥/١.

(٢) سورة الجاثية: الآية (١٤).

(٣) ينظر الدكتور أحمد مرسي الجمل: بناء الفعل لغير الفاعل، دراسة تفصيلية من المعاجم اللغوية، ص ٨٧-٨٨.

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل ١٢٨/٢، وينظر المرادي: شرح الألفية ٣٢/٢.

كما وافق الكوفيين وابنَ مالك المكوديُّ[1].

الترجيح:

الذي أراه راجحاً هو ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك من جواز نيابة الجار والمجرور أو المصدر والظرف عن الفاعل مع وجود المفعول، وهو ما والذي ذهب إليه البصريون في تأويل الشواهد القرآنية التي استدل بها الكوفيون التكلف فيه ظاهر.

فمما يدلل لمذهب الكوفيين قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[2] في قراءة أبي جعفر ببناء "يُجزى" للمفعول، ونصب "قوماً" على أَن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور "بما كانوا يكسبون"، هذا هو الظاهر من الآية، وأما تأويلها على غير ذلك فهو من التكلف الواضح.

لذلك قال النيلي في شواهد الكوفيين:

"وقد تأوله النحويون بوجوه ركيكة لم نذكرها لركتها"[3].

---

(١) ينظر المكودي: شرح الألفية ص ٩٩.
(٢) سورة الجاثية: الآية (١٤).
(٣) النيلي: الصفوة الصفية، ج١، ص٢، ص ٥٥١.

وأوضح من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَ يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾ [1] حيث وقع الجار والمجرور نائباً عن الفاعل.

وقوله تعالى: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً﴾ [2] في قراءة أبي جعفر على أحد التخاريج في الآية أن نائب الفاعل "له" وكتاباً مفعول .. إلى غير ذلك من شواهد وقد تقدمت. ويضاف إلى هذه الشواهد أقوال الإمام الشافعي ولغته حجة، فقد وقع في كلامه نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول من مثل قوله "إن الله حَرَّمَ على المؤمن دَمَهُ ومالَه وأن يُظَنَّ به إلا خيراً"[3].

وقوله : " ... يُحْكَم فيها حكماً واحداً"[4] فـ (يُظن) مبني للمجهول ونائب الفاعل الجار والمجرور بعده (به).

وكذا قوله (ويُحكم فيها حكماً واحداً) فالجار والمجرور (فيها) هو نائب الفاعل.

(١) سورة الأنعام: الآية (٧٠).
(٢) سورة الإسراء: الآية (١٣).
(٣) الرسالة ص (٥١٤).
(٤) الرسالة س (٥٩٨).

المسألة السابعة

المنصوب بنزع الخافض

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز حذف حرف الجر، ونصب ما بعده، بنزع الخافض.

قال الشافعى – رضى الله عنه–: «كانت الكعبةُ القبلةَ التي لا يَحِلُّ لمُسلمٍ أن يَستَقْبِل المُكتُوبةَ في غير حَالٍ من الخوفِ غَيْرِهَا»(١).

فقوله: «أن يستقبل المكتوبة» نصب المكتوبة على نزع الخافض، قال الشيخ أحمد شاكر «كذا فى الأصل بنزع الخافض....» (٢).

موقف النحويين:

يحذف حرف الجر من المجرور، فينتصب مفعولاً به، على نزع الخافض(٣).

ويحذف حرف الجر قياساً في ثلاث مسائل وهى:

١- مع «أن» المصدرية الداخلة على الفعل إذا حذف حرف الجر قبلها، وكان المصدر المؤول في محل نصب، ومن ذلك قوله تعالى {أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ}(٤).

والأصل: أوعجبتم من أن جاءكم، فحذف الجار ونصب المصدر المؤول مفعولاً به على السعة.

٢- مع (أنِ) المصدريةِ الداخلة على الجملة الاسمية، مثل قول الله تعالى: {شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ}(٥) . حذف حرف الجر الباء قبل (أن) وكان المصدر المؤَول في محلَ نصَب مفعولاً به على السعة.

---

(١) الرسالة ص (٢٢٠) فقرة رقم (٦٠١).
(٢) هامش الرسالة ص (٢٢٠) هامش (٣).
(٣) الصبان (١٢٢/٢).
(٤) سورة الأعراف الأية ٦٣.
(٥) سورة أل عمران الأية ١٨.

٣- مع (كى) المصدرية غير المسبوقة باللام، وليس بعدها (أن) لفظاً، ولا تقديراً، مثل قول الله تعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ}[١]، فقد حذفت اللام قبل (كى) واللام جاره، فانتصب المصدر مفعولاً به على السعةَ.

وقد اقتصر بعض النحويين على هذه المواضع الثلاثة لحذف حرف الجر قياساً[٢].

قال ابن هشام: «ولا يحذف الجار قياساً إلا مع» (أنْ) و (أنَّ) وأهمل النحويون ذكر (كى) مع تجويزهم فى نحو: «جئت كى تكرمنى» أن تكون «كى» مصدرية واللام مقدرة، وأجازوا أيضاً كونها تعليلية، و (أن) مضمرة بعدها، ولا يحذف مع (كى) إلا لام العلة» [٣] .

وإنما اطَّرد الحذف لحرف الجر قبل (أنْ) و «أنَّ» و «كى» لأمرين:

١- طول الموصول الحرفى بصلته.

٢- الفرار من دخول حرف على حرف فى الظاهر، ولم يتحقق ذلك مع الموصول الاسمى مع طوله بالصلة أيضاً لهذا السبب الثانى[٤] .

وأما حذف حرف الجر سماعاً، فقد وقع ذلك فى الاختيار، كما وقع فى الضرورة[٥]، فمما وقع فى الاختيار قوله تعالى: {أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ}[٦]، حذف حرف الجر (عن).

ونُصب (أمر) مفعولاً به على السعة.

ومنه قوله تعالى: { واقعدوا لهم كل مرصد }[١]. حذف حرف الجر (على) أو (فى) قبل «كل» ونصب (كل) مفعولاً به على السعة اختياراً، والتقدير {واقعدوا لهم على كل مرصد أو فى كل مرصد}، وهذا قول الأخفش[٢].

---

(١) سورة الحشر الأية ٧.
(٢) ينظر أستاذنا الدكتور / السيد محمد عبد المقصود درويش السعة فى الظرف والمجرور بالحرف ص ٥٣٤ . بحث بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد الواحد والعشرون لسنة (٢٠٠٣).
(٣) ابن هشام المغنى ص (٥٧٩).
(٤) الصبان حاشيته على شرح الأشمونى (٩٢/٢).
(٥) الدكتور/ السيد درويش السعة ص ٥٤٤ بحث تقدم.
(٦) سورة الأعراف الأية (١٥٠).

وحكى ابن الاعرابى (ت ٢٣١هـ) : «مررت زيداً» بحذف حرف الجر الباء ونصب (زيداً) بعد الحذف على أنه مفعول به على السعة[٣].

و ورد ذهبت الشامَ، وتوجهت مكةَ، وضربت فلاناً الظهرَ، والبطنَ، بحذف الحروف: (إلى)، و (على)[٤].

ومنه قول الإمام الشافعى السابق: «كانت الكعبةُ القبلةَ التي لا يَحِلُّ لمسلم أن يستقبلَ المكتوبَة غيرها» [٥] حذف حرف الجر (فى) أى فى المكتوبة.

وورد فى أشعار العرب من ذلك شواهد كثيرة منها :

قوله:

آليْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ ... والحَبُّ يأكُلُه في القَريةِ السُّوسُ [٦]

و قوله:

تَمُرّونَ الدِّيارَ ولَمْ تَعوجُوا ... كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرامُ[٧]

أى: تمرون بالديار، فحذف حرف الجر الباء قبل (الديار)، فانتصب الديار مفعولاً به على نزع الخافض، أو على السعة: وهذا ضرورة[٨].

---

(١) سورة التوبة الأية (٥).
(٢) ينظر معانى القرآن له (٣٢٦/٢) والإملاء (١١/٢).
(٣) ينظر ابن يعيش شرح المفصل (٥١/٨).
(٤) الصبان (٩٠/٢) .
(٥) الرسالة ص (٢٢٠).
(٦) البيت من البسيط للمتلمس جرير بن عبد المسيح. وأليتُ: حلفت بضم التاء أو فتحها (وأطعُمُه) أى: لا أطعمه. وينظر ديوان الشاعر: ص ٩٥ والكتاب (١٧/١) وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦ وابن الشجرى ٣٩٥/١ والجنى الداني ٤٧٣ وشرح المكودى ٦٩ والمقاصد النحوية ٥٤٨/٢ وأراد بالقرية: الشام والحَب البُرّ.
(٧) البيت من الوافر لجرير وله روايات مختلفة وهو فى ديوانه (٢٧٨) والخزانة (١١٨/٩ – ١١٩، ١٢١) والدرر اللوامع (١٨٩/٥) ولسان العرب (مرر) والعينى. المقاصد النحوية (٥٦٠/٢) وشواهد المغنى (٣١١/١) وابن هشام تخليص الشواهد (٥٠٣) وورد غير منسوب فى شرح المفصل (٨١٨)، (١٠٣/٩) ومغنى اللبيب (١٠٠/١) وابن عصفور المقرب (١١٥/١) وينظر المعجم المفصل (١٢٦/٧ – ١٢٧).
(٨) العينى المقاصد النحوية (٥٦٠/٢).

وقوله:

أَسْتَغفِرُ اللّهَ ذَنْباً لَسْتُ مَحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ[1]

فقد حذف حرف الجر (من) قبل (ذنباً) مفعولاً به على نزع الخافض، أو على السعة[2]، وهذه الأمثلة التى تقدمت حذف فيها حرف الجر، ونصب مجرورة بعد حذفه، منها (تمرون الديار) بدلا من (تمرون بالديار) (وتوجهت مكة وذهبت الشام) بدلا من توجهت إلى مكة، وذهبت إلى الشام، فهذه كلمات منصوبة على نزع الخافض، كما يقول النحويون، والنصب به سماعى، وهو رأى أكثر أئمة اللغة، كابن مالك و الرضى، وأبى حيان، وابن هشام[3]، وهذا هو الرجح فيما أرى، فلا يجوز أن ينصب فعل من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا التى وردت معه مسموعة عن العرب، كما لا يجوز فى كلمة من تلك الكلمات المعدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل الذى وردت معه مسموعة.

فلا يقاس عليها، حتى لا يكثر الخلط بين الفعل اللازم، والفعل المتعدى، فينتشر اللبس والإفساد المعنوى، وتفقد اللغة أوضح خصائصها، وهو التبيين وعدم الاضطراب[4]، وأما قول الشافعى: «كانت الكعبة القبلة التى لا يحل لمسلم أن يستقبل المكتوبة فى غير حال الخوف غيرها: فقد نصبت (المكتوبة) على نزع الخافض (فى) وهذا قليل وإنما جاز لتعين الحرف، وهو (فى) وتعين محله، وهو (المكتوبة) فلا يقع اللبس حينئذ، ولذلك لا يجوز: (بَرَيْتُ القلمَ السكينَ) خلافاً لعلى بن سليمان»[5].

(١) البيت من البسيط مجهول القائل والوجه: القصد وينظر سيبويه الكتاب (٣٧/١) وابن السيرا فى شرح أبيات سيبويه (٤٢٠/١) والتصريح ٣٩٤/١ واللسان (غفر) والمقتضب (٣٢١/٢) وأدب الكاتب (٥٢٤).

(٢) ينظر ابن السيرافى شرح أبيات سيبويه (٤٢٠/١).

(٣) ابن مالك شرح الكافية الشافية (٦٣٢/٢) والرضى شرح الكافية (٧٥/١) وأبو حيان الارتشاف ١١١٤/٤ وابن هشام أوضح المسالك (٩٦/٢).

(٤) النحو الوافى (١٥٩/٢ – ١٦٠).

(٥) الأمير حاشيته على المغنى (١٤٣/١).

المسألة الثامنة

(زيادة (من) في الإثبات)

تمهيد:

(من) تكون حرف جر، فتجر الأسماء، وتأتي لمعان كثيرة، ومنها.

التبعيض، والابتداء في الأزمنة والأمكنة وغير ذلك، والأصل في حروف المعاني ألا تزاد، لأن كل حرف منها جاء لمعني، والزيادة تنافي ذلك، إلا أن بعض هذه الحروف قد تأتي في بعض المواضع زائدة، بحيث يجوز سقوطها، ولا يتغير المعني[1]، ومن هذه الحروف (من) الجارة، فقد وردت زائدة، إلا أن النحويين اختلفوا في شروط زيادتها، فأجاز بعضهم زيادتها بشرط واحد، وبعضهم بشرطين، ومنها من أجاز زيادتها مطلقاً بلا شرط، ونقف أولاً على موقف الشافعي.

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي- رحمة الله- إلي جواز زيادة (من) في الإثبات، ووقع في كلامه زيادة (من) في الإثبات في مواضع.

قال الشافعي: "فقال: "فأوضِحْ لِيْ مِنْ هذا بشيء لَعلِّي أكون به أعرفَ مني بها"[2]

فقوله (فأوضح لي من هذا) (من) زائدة في الإثبات، والأصل: فأوضح لي هذا. قال الشيخ أحمد شاكر: "ويأتي ذلك كثيراً في كلام البلغاء"[3]

وقال الشافعي: "وهكذا مِمَّنْ أخبر مِمَّن لا يُعْرفُ لم يُقْبَل خبرُه"[4]

قال الشيخ أحمد شاكر: " (ممن) في سائر النسخ (من)، والذي في الأصل "ممن"، وهو صواب، لأن (من) تزاد كثيراً في الإثبات، وهي هنا زائدة"[5]

---

(١) ينظر في "من" الكتاب (١، ٣٨)، (٣١٥/٢) (٢٢٥/٤) ومعاني القرآن للأخفش (١٠٥/١) والمقتضب (١٣٨/١) وابن يعيش (١٢/٨).
(٢) الرسالة ص (٣٧٢) فقرة رقم (١٠٠٣).
(٣) هامش الرسالة ص (٣٧٢) هامش (٢).
(٤) الرسالة ص (٤٣٤) فقرة رقم (١١٩٣).
(٥) هامش الرسالة ص (٤٣٤) هامش (١).

موقف النحويين:

اختلف النحويون في زيادة (من) في الإثبات على ثلاثة مذاهب كما يلي:

أولاً: مذهب سيبويه والبصريين ومن وافقهم:

ذهب سيبويه والبصريون ومن وافقهم إلي أن "مِنْ" تجوز زيادتها توكيداً بشرط أن يتقدمها نفي أو شبهه، ولا يجوز أن تزاد في الإيجاب قط، كما يشترط في مجرورها أن يكون نكرة.

وقد صرح سيبويه بالشرط الأول فقال عن إيصال الفعل إلي الاسم بعد حذف حرف الجر: "..... وكما تقول: نبئت زيداً يقول ذاك، أي: عن زيد، وليست "عن" و "علي" ههنا بمنزلة الباء في قوله: (كَفَى بِاللهِ شَهِيدا)[1]، وليس بزيد؛ لأن "عن" و"علي" لا يفعل بها ذاك، ولا بـ "من" في الواجبَ"[2]

وقال سيبويه في موضع آخر عن "مِنْ": "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة "ما"، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجت "من" كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ (منْ)، لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس"[3]

فما تقدم من كلام سيبويه يفهم منه أن (مِنْ) لابد أن يكون مجرورها نكرة، وأن يتقدمها نفي.

ويقرر هذا ابن يعيش حيث قال: وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شرائط:

أحدها: أن تكون مع النكرة.

والثاني: أن تكون عامة.

والثالث: أن تكون في غير الموجب، وذلك نحو: ما جاءني من أحد..." [4]

---

(١) سورة النساء الآية (٧٩).
(٢) الكتاب (٣٨/١).
(٣) السابق (٢٢٥/٤).
(٤) شرح المفصل (١٢/٨-١٣) وينظر ابن أبي الربيع. البسيط (٨٤١/٢).

وتابع سيبويه في ذلك البصريون، فصرحوا باشتراط تقدم النفي أو شبهه، وكون مجرور (من) نكرة.

قال المبرد: "وذلك قولك: ما جاءني من أحد إلا زيد، على البدل، لأن (من) زائدة، وإنما تزاد في النفي، ولا تقع في الإيجاب زائدة، لأن المنفي المنكور يقع واحدة في معني الجميع، فتدخل "من" لإبانة هذا المعني، وذلك قولك: ما جاءني رجل، فيجوز أن تعني رجلاً واحداً، وتقع المعرفة في هذا الموضع، تقول: ما جاءني عبد الله، فإذا قلت: ما جاءني من رجل لم يقع ذلك إلا للجنس كله، ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفاً لم يجز لو قلت: ما جاءني من عبد الله كان محالاُ، لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس. فإذا قلت: جاءني، لم تقع "من" ها هنا زائدة، لأن معني الجميع ها هنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين، كما كان هنا نفياً لجميعهم"[1]

فالمبرد صرح بالشرطين معاً. وكذا فعل ابن السراج[2]

وصرح بذلك كثير من النحويين كالرماني[3]، والهروي[4] والجرجاني[5]، والحريري[6]، والأنباري[7].

كما صحح مذهب البصريين، العكبري[8]، وابن يعيش[9] وابن الحاجب[10]، وابن عصفور[11]، وابن الناظم[12]، والمالقي[13]، وابن هشام[14]، وابن عقيل[15]،

---

(١) المقتضب (٤/٤٢٠) وينظر منه (٤/١٣٧).
(٢) الأصول (١/٤١٠).
(٣) معاني الحروف ص ٩٧.
(٤) الأزهية ص٢٣٠.
(٥) المقتصد (٢/٨٢٤).
(٦) شرح ملحة الإعراب ص١٢٥.
(٧) أسرار العربية ص (٢٥٩-٢٦٠).
(٨) اللباب (١/٣٥٥).
(٩) شرح المفصل (٨-١٢-١٣).
(١٠) الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٤٤).
(١١) شرح الجمل (١/٤٨٥).
(١٢) شرح الألفية (٣٦١).
(١٣) رصف المباني ص ٣٢٥.
(١٤) المغني (١/٣٢٢-٣٢٣).
(١٥) شرح الألفية (٣/١٧).

والمكودي[١]، والسيوطي[٢]، والأشموني[٣]، والصبان[٤]، والخضري[٥]، والشيخ خالد الأزهري[٦].

ثانياً: مذهب أكثر الكوفيين:

ذهب الكوفيون غيرَ الكسائي وهشام إلي أن "من" تأتي زائدة في الكلام بشرط تنكير مجرورها، سواء تقدمها نفي أو شبهة أم لم يتقدمها، فلا تزاد عندهم في المعرفة.

قال ثعلب: "(من) تدخل في الجحد على النكرة في الابتداء، ولا تدخل في المعارف.." [٧]

وقال ابن عصفور: "وأما أهل الكوفة فلا يشترطون فيها أكثر من دخولها على النكرة، وأجازوا وأزيادتها في الواجب، وحكوا في ذلك: قد كان من مطر، وقد كان من حديث فَخِلِّ عَنِّيْ، التقدير عندهم: قد كان مطر، وقد كان حديث فخل عني"[٨]

وقال المالكي: "وقد تكون "من" زائدة عند الكوفيين في الواجب، وحكوا قد كان من مطر"[٩]

وحكي نحواً من ذلك عن الكوفيين أبو حيان[١٠]، وابن هشام[١١]، وابن عقيل[١٢]،

---

(١) شرح الألفية ص ٩٦.
(٢) الجمع (٣٩٧/٢)
(٣) شرح الأشموني (٢١٢/٢).
(٤) حاشية الصبان (٢١٢/٢).
(٥) حاشية الخضري (٢٢٩/١).
(٦) التصريح (٨/٢-٩).
(٧) مجالس ثعلب (١٠١/١).
(٨) شرح الجمل (٤٨٥/١).
(٩) رصف المباني ص٣٢٥.
(١٠) الارتشاف (٤٤٤/٢).
(١١) المغني (٣٢٥/١).
(١٢) شرح الألفية (١٧/٣).

والشيخ خالد الأزهري[١] والأشموني[٢] وغيرهم[٣].

وكذا صرح بذلك ابن جني في الخصائص[٤]

وظاهر السماع المذكور يشهد لمذهب الكوفيين، حيث زيدت (من) في الإيجاب فلم تسبق بنفي أو شبهه، والمانعون من ذلك يتأولون مثل ذلك بما يجعله على غير وجه زيادة (من). نسمع عن العرب: قد كان من مطر، كما سمع عنهم: قد كان من حديث فخل عني، فقيل (من) زائدة في الفاعل، وتأوله له بعضهم بأنه لا دليل فيه، لاحتمال أن يكون الفاعل ضميراً يعود على اسم الفاعل أي: كائن من مطر، أو يكون على الحكاية، كأن سائلاً سأل: هل كان من مطر، فقيل في الجواب: قد كان من مطر[٥]

ثالثاً: مذهب الأخفش والكسائي وهشام:

ذهب الأخفش من البصريين، والكسائي وهشام من الكوفيين إلي جواز زيادة (من) مطلقاً بلا شرط، أي سواء تقدمها إيجاب أو نفي، وسواء أكان مجرورها معرفه أم نكرة.

قال الأخفش: "وأما قوله: "يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها وقثائها"[٦]

فدخلت فيه (من) كنحو ما تقول في الكلام" أهل البصرة يأكلون من البُر والشعير، وتقول: ذهبت فأصبت من الطعام، تريد: شيئاً، ولم تذكر الشيء وإن شئت جعلته على قولك: ما رأيت من أحد، تريد: ما رأيت أحداً، وهل جاءك من رجل؟، تريد: هل جاءك رجل؟.."[٧]

وقد حمل الأخفش آياتٍ كثيرةً من القرآن على زيادة (من) في الإيجاب، مع كون مجرورها معرفة. من ذلك قوله تعالي ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ

(١) التصريح (٢/٩).
(٢) شرح الألفية (١/٤٦١).
(٣) ينظر حاشية الصبان (٢/٣١٢).
(٤) الخصائص (٣/١٠٦).
(٥) حاشية يس (٢/٩-١٠).
(٦) سورة البقرة الآية ٦١.
(٧) معاني القرآن (١/١٠٥) وينظر الفارسي. البغداديات ص(٢٤٢).

جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾[1]

فهب الأخفش إلي زيادة (من) في قوله (من جبال) [2]

وتابع الفارسي مذهب الأخفش والكسائي وصححه فقال: "وأجاز أبو الحسن زيادة (من) في الإيجاب، ومما يدل على صحة قوله قول الأسود بن يعفر يذكر عاداً:- [3]

هَوَيْ بِهِمُ مِنْ حَيْنِهِمْ وساهم من الريح لا تمري سحاباً ولا مطراً.

المعني هوي بهم الريح"[4].

وحكي الهروي هذا المذهب عن الكسائي وهشام فقال: "وأمَّا قوله:"

(١) سورة النور الآية ٤٣.
(٢) معاني القرآن (٢٧٦/١).
(٣) البيت من الطويل للأسود كما ذكر الفارسي وهو منسوب إليه في ضرائر الشعر لابن عصفور ص٦٤. والحين بالفتح: الهلاك، ويقال: هوت الريح أي: هبت. ويقال: مرت الريح السحاب إذا أنزلت منه المطر. اللسان (حين- هوا- مرا) أي أن الريح لم تتنزل عليه مطراً.
والشاهد: زيادة (من) في الإيجاب في قوله (من الريح).
(٤) كتاب الشعر (٤٤٤/٢).

عز وجل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (١) فقال الكسائي وهشام وغيرهما: "من" في هذا الموضع زائدة للتوكيد، والمعني يَغفر لكم ذنوبكم..." (٢).

ونسب ابن مالك هذا المذهب إلي الكسائي، وذكر أنه حمل على ذلك قول النبي ﷺ "إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناسِ عَذَاباً يومَ القيامةِ المصوِّرون"(٣)، وأنه أراد: إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"(٤).

ونسبه أبو حيان إلي الأخفش والكسائي وهشام(٥).

كما حكاه عن الكسائي وهشام الأزهري، والسيوطي، والصبان(٦) وذهب ابن مالك إلي تصحيح مذهب الأخفش في هذه المسألة، واستشهد على صحته نثراً ونظماً فقال: "وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب، وجرها للمعرِفة، وبقولِه أقول، لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً، فمن النثر قوله تعالي: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾(٧).

ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعه: (٨).

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّها عِنْدَنا فَمَا قالَ مِنْ كَاشِحٍ لم يَضُرْ.

ومنه قول الآخر: (٩).

لَمَّا بَلَغْتُ إِمَامَ العَدْلِ قُلْتُ لَهُم: قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ إدلاَجِيْ وتَهْجِيرِيْ.

أراد: قد كان طول إدلاجي وتهجيري..." (١٠).

---

(١) سورة الأحقاف الآية ٣١ ونوح الآية ٤.
(٢) الأزهية ص(٢٢٨).
(٣) حديث صحيح رواه مسلم في كتاب: اللباس والزينة حديث (٩٨) عن ابن مسعود.
(٤) شرح التسهيل (١٣٩/٣) وينظر المغني (٣٢٥/١).
(٥) الارتشاف (٤٤٤/٢).
(٦) ينظر التصريح (٩/٢) والهمع (٣٧٩/٢) والصبان (١٣/٢).
(٧) سورة الأنعام الآية ٣٤.
(٨) البيت من التقارب وهو في ديوان عمر ص ١٧٥ ونسب إليه في شواهد التوضيح ص١٢٦ والخبى الداني ص ٣١٨ والمغني (٣٢٥/١) والكاشح: هو الذي يضمر لك العداوة، وينمي بمعني: يزداد. والشاهد زيادة (من) في الإيجاب.
(٩) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ص ٢٥٦ من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك ونسب إليه في شواهد التوضيح ص ١٢٧ وشرح أبيات المغني للبغدادي (٣٢٩/٥).
(١٠) شرح التسهيل (١٣٨/٣- ١٣٩).

وذكر ابن مالك في (شواهد التوضيح) نحواً من هذا الكلام، فصَّرح بجواز زيادة (من) بلا شرط، وساق الشواهد السابقة[1].

وعلى ما تقدم. فالشافعي تابع للكسائي ومن وافقه في جواز زيادة (من) في الإثبات، بدون تقدم نفي أو شبهه.

وعلي هذا جاء قول الشافعي (فقال: فأوضح لي مِنْ هذا بشيء) [2].

أي: فأوضح لي هذا.

تعقيب وترجيح:

تقدم أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب عند النحويين:

الأول: جواز زيادتها بشرط تنكير مجرورها، وبشرط أن يتقدم نفي أو شبهة، وهو مذهب البصريين ومن وافقهم.

الثاني: يجوز زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط، وهو مذهب أكثر الكوفيين.

الثالث: يجوز زيادة (من) بلا شرط، وهو مذهب الأخفش والكسائي وهشام ومن وافقهم.

وأري أن مذهب البصريين هو أقرب المذاهب إلي الصواب لما يأتي:

أولاً: أن الأصل في حروف المعاني ألا تأتي زائدة، لأن كل حرف وضع لمعني يدل عليه، والزيادة تنافي ذلك، ولذا كان التزام الأصل أولي، إلا في أضيق الحدود، وذلك في المواضع التي يتأتي فيها التوكيد بزيادة "من" كما إذا تقدمها نفي أو شبهه. وأيضاً الحروف وضعت للمعاني اختصاراً، وما قصد به الاختصار لا ينبغي أن يجيء زئداً، لأن ذلك عكس الغرض[3].

ثانياً: أن (من) فيما استدل به المجيزون لزيادتها مطلقاً تحتمل أن تكون غير زائدة وذلك بأن تكون مفيدة لمعني من المعاني التي تأتي لها، كابتداء الغاية والتبعيض، وبيان الجنس، وليس فيما استدلوا به دليل قاطع على كونها زائدة. والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

---

(١) شواهد التوضيح ص (١٢٥-١٢٧).
(٢) الرسالة ص (٣٧٢).
(٣) رصف المباني ص ٣٢٥.

فمثلاً قوله تعالي: (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)[1] قد جعل الأخفش وغيره "مِنْ" فيها زائدة، مع أنها تحتمل أن تكون تبعيضيةً، إذ إن إعطاء الصدقات مبداة كانت أو مخُفاة ليس شرطاً لغفران كل الذنوب، بل يمكن أن يكون المعني. يكفر عنكم بعض سيئاتكم بقدر عطائكم[2] وصحة وقوع "بعض" هنا يقوى ذلك المعني.

ثالثا: أن ما حكاه الكوفيون والأخفش من نحو قد كان من مطر، وقد كان من حديث مع احتماله للتأويل فهو قليل لا ينهض دليلاً على إجازة زيادة "من" في الإيجاب لمخالفته القياس[3].

وأما قول الإمام الشافعي: "فأوضح لي من هذا بشيء".

فيمكن حملة على غير زيادة (من) في الإيجاب. وذلك باعتبار "بشيء" مفعول "أوضح" ودخلت الباء زائدة في المفعول أي: فأوضح لي من هذا شيئاً. وزيادة الباء في المفعول واردة كزيادتها في مفعول "كفي" ومنه قوله ﷺ: (كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ) [4].[5].

وتزاد أيضاً بعد "ما" التميمية والحجازية[6] فلا مانع من زيادتها في المفعول في كلام الشافعي. وكما قيل بزيادتها في المفعول في قوله تعالي: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [7]. على أحد الأقوال فيها[8].

(١) العكبري. اللباب (٣٥٥/١).
(٢) سورة البقرة الآية ٢٧١.
(٣) ابن يعيش (١٣/٨) وأسرار العربية ص ٢٦٠.
(٤) رواه مسلم في صحيحة بلفظ "كفي بالمرء كذباً..." باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع.
(٥) المغني (١-١٠٩).
(٦) الجني الداني (ص٥٣-٥٤).
(٧) سورة البقرة الآية ١٩٥.
(٨) ينظر السمين الحلبي. الدر المصون (٣١٠/٢).

المسألة التاسعة

حذف نون المثنى المضاف إلى الضمير

تمهيد

المثني هو: لفظ دَلَّ على اثنين بزيادة في أخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه[١] مخرج بقولنا: (لفظ دلَّ على اثنين بزيادة في آخره) كل اسم في آخره زيادة المثني وليس بمثنى، نحو: شعبان، وسكران، وعثمان، وحسان في الأعلام والصفات، ويُعْرَبَ هذا وأمثاله بحركات ظاهرة علي النون، والألف ملازمة لها في كل حال، فنقول: جاء حسانُ، ورأيت حسانَ، ومررت بحسانَ.

وخرج بقولنا: (صالح للتجريد) نحو: اثنان فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه.

وخرج بقولنا: (عَطْفُ مِثْلِهِ عَلَيْهِ) ما صَلَح للتجريد وعطف غيره عليه نحو: القمران، فهو صالح للتجريد، فتقول: قمر، ولكن يُعطف عليه مغايره لامثله، نحو: شمس وقمر، وهذا ما يسمى بباب التغليب، كالقمرين للشمس والقمر، والأبوين للأب والأم ونحو ذلك. [٢].

ويرفع المثني بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة نحو: جاء الزيدان وأكرمت الزيدين، ومررت بالزيدين[٣].

وقد يضاف المثني إلى الضمير، وحينئذ تحذف نون المثني، للإضافة، وقد تعرض النحويون لهذه المسألة، وأعرض موقف الشافعيّ أولاً.

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز حذف نون المثنى المضاف إلى الضمير مع إقحام حرف الجر بينهما.

قال الشافعي: «..... على أن فَرْضَ غَسْلِ القَدَمَيْن إنّما هو على المُتَوضِّئ

---

(١) شرح ابن عقيل (٥٦/١).
(٢) ينظر ابن عقيل. المرجع السابق.
(٣) ينظر كل كتب النحو (باب المثني) منها شرح الرضي على الكافية (٧٢/١) وشرح ابن الناظم ص ٢١ وغيرها.

لاخُفَّىْ عليه....» [1] و الأصل : لا خفين عليه.

قال أحمد شاكر: «حذف النون هنا للإضافة إلى الضمير، وحرف الجر بينهما مقحم، على ما قاله علماء العربية، ورجحوه، وهذا الحذف ورد كثيراً فى كلام العرب...» [2]

موقف النحويين:

ورد فى اللغة إقحام اللام فى اسم (لا) التبرئة، المضاف إذا كان مثنى، وحذف النون والفصل مع ذلك بين المتضايفين، وذكر النحويون أن هذا الحكم خاص بالمثنى، وجمع المذكر السالم، والأب، والأخ، من الأسماء الستة، إذا وقعت هذه الأشياء بعد (لا) النافية للجنس، وقبل لام الجر.

و لهذه الأشياء حينئذ مع «لا» استعمالان[3]:

أحدهما – وهو الكثير – أن تستعمل استعمال المفرد: فتكون مبنية على ما تنصب به، فيقال لاغلامين لك، ولا مسلمين لك، ولا أبَ لك،
ولا أخَ لك، ببناء الأول والثانى على الياء: لأن المثنى، وجمع المذكر السالم، ينصبان بالياء، وبناء الثالث، والرابع، على الفتح، لأن الأخ، والأب، إذا أفُردا ولم يضافا كان نصبهما بالفتحة.

ثانيهما – وهو القليل– أن تستعمل هذه الأشياء استعمال المضاف، فتكون معربة اتفاقاً، وتحذف نونا المثنى والجمع، وتثبت الألف فى الأب والأخ، فيقال: لا غلامى لك، ولا مسلمى لك، ولا أبا لك، ولا أخا لك[4]، بنصب الأول والثانى بالياء، ونصب الثالث والرابع بالألف.

وتكون اللام فى هذا الاستعمال مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير لا غلاميك، ولا مسلميك، ولا أباك، ولا أخاك، وإن كانت اللام فاصلة فى اللفظ، إلا

---

(١) الرسالة ص (٢٣٠) فقرة (٦٤٠) وينظر منها ص (٥٤٦) فقرة ١٦/٦.
(٢) هامش الرسالة ص (٢٣٠).
(٣) شرح الكافية للرضى ٢٤٤/١.
(٤) قولهم «لا أبالك» و «لا أخالك» كلام جرى مجرى المثل فليس المقصود به نفى الأب والأخ على الحقيقة وإنما خرج مخرج الدعاء، والمعنى: أنت عند تستحق أن يدعى عليك بفقد الأب أو فقد الأخ ينظر الخصائص لابن جنى ٣٤٣/١.

أنها مقحمة، فكأنها غير موجودة[١]، وعلى هذا جاء قول الشافعى «لا خُفَّىْ عليه» أى: لا خفيه عليه[٢] .

والذى يدل على أن اللام فى ذلك مقحمة ولا اعتداد بها، شيئان:

أحدهما: حذف النون فى قولهم: لا غلامى لك، ولا يدى لك، ولا مسلمى لك، ونون المثنى وجمع المذكر السالم لا تُحذف إلا للإضافة، فدل على أن اللام زائدة[٣].

ثانيهما: أن أباك، وأخاك، لا يكونان بالألف فى حال النصب إلا إذا كانا مضافين – وهما فى ذلك بالألف، فدل على أنهما مضافان، واللام مقحمة[٤].

اعتراض ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) :

اعترض ابن الطراوة على ذلك، وزعم أن اللام ليست مقحمة، وحمل لا أخا لك، ولا أبا لك، على لغة من ألزمهما الألف، وأعربهما بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاث[٥].

رد هذا الاعتراض:

وهذا الاعتراض مردود، بأنه لو كان الأمر كما قال، لما قالت جميع العرب لا أبا لك بالألف، والعرب قاطبة تقوله، وهو إنما حمل ذلك على لغة بعض العرب، فلو كان كما قال، لكان ذلك خاصاً بأصحاب هذه اللغة، ولكن العرب جميعاً ينطقون بها بالألف، فدل على أنه مضاف، وأن اللام مقحمة[٦].

والغرض من إقحام اللام ههنا تأكيد الإضافة، وخصت اللام دون غيرها من حروف الإضافة لأن الإضافة فى مثل ذلك بمعنى اللام، وإن لم تكن اللام موجودة، فقولك أبوك، معناه أب لك، فإذا أتيت بها مقحمة كانت مؤكدة [٧].

---

(١) شرح المفصل ١٠٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢.
(٢) الرسالة ٤٣٣.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢.
(٤) الكتاب ٢٧٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢.
(٥) هذه لغة بعض قبائل العرب فى أب وأخ وحم وفى المثنى نسبها الكسائى إلى بلحارث وزبيد وخثعم وحمدان ونسبها أبو الخطاب الأخفش لكنانة ونسبها بعضهم إلى بَلْعَنبر وبطون من ربيعة. وينظر العينى المقاصد النحوية ٣٨/١.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢.
(٧) ابن يعيش ١٠٦/٢.

هل يجوز الفصل بين المنفى بلا، وما أضيف إليه مع اللام المقحمة ؟

هذا موضع خلاف بين الخليل (ت ١٧٥ هـ) ، ويونس (ت ١٨٢هـ) ، ذكر ذلك سيبويه، فقال: " وتقول: لا يدين بها لك، ولا يدين اليوم لك، إثبات النون أحسن ، وهو الوجه، وذلك أنك إذا قلت: لا يدى لك، ولا أبا لك، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء، نحو: لا مثل زيد، فكما قبح أن تقول: لا يدى بها لك، ولكن تقول: لا يدين بها لك ، لا أب يوم الجمعة لك، كأنك قلت: لا يدين بها، ولا أب يوم الجمعة، ثم جعلت لك خبراً، فراراً من القبح.....

وإنما اختير الوجه الذى تثبت فيه النون فى هذا الباب كما اختير فى «كم»، إذا قلت: كم بها رجلاً مصاباً، وأنت تخبر، لغة من ينصب بها[1]. لئلا يفصل بين الجار والمجرور، ومن قال: كم بها رجل مصاب فلم يبال القبح، قال: لا يدى بها لك، ولا أخا يوم الجمعة لك، ولا أخا فاعلم لك.

والجر فى: كم بها رجلٍ مصابٍ، وترك النون فى لا يدى بها لك قول يونس، واحتج بأن الكلام لا يستغنى إذا قلت: كم بها رجل.

والذى يستغنى به الكلام، وما لا يستغنى به قبحهما واحد، إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور.... وإثبات النون[2] قول الخليل رحمة الله[3].

واضح من عبارة سيبويه اختلاف الخليل، ويونس، فى حذف نون المثنى والجمع المنفيين بلا «النافية للجنس»، وإثباتها، وذلك فى حال الفصل بينهما وبين ما أضيفا إليه مع إقحام اللام، ويلحق بذلك أيضاً إثبات الألف فى الأب والأخ وحذفها:

فيونس يذهب إلى حذف النون من المثنى، وإثبات الألف فى الأخ، والأب، فيقول: لا يدى بها لك، ولا أخا يوم الجمعة لك.

---

(١) يعنى إذا فصلت بين كم الخبرية وتمييزها فإنك تعدل عن الجر إلى النصب حملا على كم الاستفهامية وذلك فراراً من الفصل بين الجار والمجرور وما فى ذلك من قبح.

(٢) يعنى إثبات النون فى لا يدين بها لك ويفهم منه أيضا أن حذف الألف فى «لا أب يوم الجمعة لك» قول الخليل كذلك لإن إثبات النون وحذف الألف إنما يكونان عند عدم الإضافة.

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢ – ٣٨١ بتصرف وينظر التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى ٢٧/٢ –٢٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٢ –١٠٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/٢ – ٢٧٨.

والخليل يذهب إلى إثبات النون، وحذف الألف، فيقول: لا يدين بها لك، ولا أخ يوم الجمعة لك.

وهذا إنما هو ثمره الخلاف بينهما، فى إجازة الفصل بين المنفى «بلا» و ما أضيف إليه، مع إقحام اللام:

أما الخليل فإنه لا يجيز الفصل بين المنفى بلا، وما أضيف إليه مع وجود اللام المقحمة، وذلك لأن اللام كأنها لم تذكر، فالاسم كأنه متصل بالمضاف إليه، ليس بينهما حاجز، وذلك كقولهم: لا مثل زيد، فكما يقبح أن تقول: لا مثل بها زيد، يقبح أن تقول: لا أبا فيها لك[1]، بل هذا أقبح، لأنه فصل بشيئين «فيها» و«اللام».

ونظير ذلك فى الفرار من الفصل بين الجار والمجرور، أنك إذا فصلت بين «كم» الخبرية وتمييزها بشيء، عدلت به من الجر إلى النصب، وإن كانت لغة الجر مع غير الفصل أكثر، ولكن عدلت إلى النصب، فقلت: كم بها رجلاً مصاباً، فراراً من الفصل بين المضاف والمضاف إليه[2] .

ويترتب على قول الخليل هذا، إذا وجد الفاصل[3] الخروج من الإضافة إلى الإفراد وذلك بالبناء، بدلا من الإعراب، وبإثبات النون فى المثنى والجمع، وحذف الألف من أب وأخ، فيقال: لا يدين بها لك، ولا أب فيها لك.

ولا تقول على هذا: لا يدى بها لك، ولا تقول: لا أبا فيها لك: لأن حذف النون من التثنية، وإثبات الألف فى الأب، يؤذنان بإرادة الإضافة – كما تبين من قبل[4]، والفصل يبطل إرادة الإضافة[5].

وأما يونس فإنه يجيز الفصل بين المنفى بلا، وما أضيف إليه مع إقحام اللام، وذلك بالظرف، أو الجار والمجرور، ولا يستقبح ذلك، خاصة إذا كان الظرف، أو الجار والمجرور ناقصاً لا يتم الكلام به، نحو: لا يدى بها لك، فهذا إنما جاز

(١) ابن يعيش ١٠٧/٢.
(٢) هذا رأى أبى الفارسى فى التعليقة على كتاب سيبويه ١٦/٢ حيث قال: هذا عندى أقبح لاجتماع الفصل بـ «بها وباللام» يعنى فى قولهم: لا يدى بها لك.
(٣) أى الفاصل بين اسم «لا» وما اعتقد إضافته إليه.
(٤) حيث ذكرنا ذلك فى بيان وجهى استعمال المثنى والجمع والأب والأخ مع «لا» فى صدر هذه المسألة.
(٥) ابن يعيش ١٠٨/٢.

الفصل به، لأن الجار والمجرور فى هذا الموضع لم يتم به الكلام، ولم يستغن به[1].

رد سيبويه حجة يونس :

ورد سيبويه احتجاج يونس بأنه ليس العبرة فيما يفصل به بين المضاف والمضاف إليه تمام الكلام ونقصانه عن التمام، وإنما العبرة فى قبح ذلك أن ليس منهما.

وكذلك إذا فصلت بكلام غير تام، فقد فصلت بما ليس منهما، فالتمام والنقصان فى القبح سواء[2].

ويترتب على قول يونس هذا حذف النون من المثنى، وإثبات الألف فى الأب والأخ، لأن الإضافة معتبرة عنده مع الفاصل، وعلى هذا يكون المنفى «بلا» معرباً نصبا بالياء فى المثنى، وجمع المذكر السالم، وبالألف فى الأب والأخ فيقال: لا غلامى فيها لك، ولا أبا يوم الجمعة لك. وبناءً على ما تقدم يكون قول الشافعى:

«لا خفىّ عليه» [3]. جارياً على مذهب يونس، والأصل «لا خفَّيْن عليه» فحذف النون لإضافته إلى الضمير، وتكون (على) مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وان كانت فاصلة فى اللفظ إلا أنها مقحمة، فكأنها غير موجودة.

ولكن الشافعي خالف هنا النحويين، لأن النحويين يقولون: لا يقحم بين المضاف والمضاف إليه إلا اللام، وخصت اللام دون غيرها، لأن الإضافة فى مثل ذلك بمعنى اللام، وإن لم تكن اللام موجودة، فقولك: خُفَّيْه معناه خُفَّيْنِ له، فإذا أتيت بها مقحمة كانت مؤكدة [4].

وأما الشافعى فاستعمل «على» وجعلها مقحمة بين المضاف «خُفَّىْ» وبين المضاف إليه الضمير فى «عليه» وقد يكون هذا أسلوباً جديداً فى هذه المسألة، وهو جواز الفصل بـ «على» بين المنفى بلا وما أضيف إليه.

ولكنى أرى أن قول الشافعى «لا خُفَّىْ» عليه حُذفت فيه النون تخفيفاً فقط،

---

(١) ابن يعيش ١٠٨/٢.
(٢) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسى ٢٨/٢.
(٣) الرسالة ص (٢٣٠) فقرة (٦٤٠).
(٤) ابن يعيش شرح المفصل (١٠٦/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٧٦/٢).

والأصل لا خُفَّيْنِ عليه، والتخفيف وارد فى لغة العرب، وإنما قلت ذلك لأنه لا معنى لقولنا.

لا خفيه، بعد حذف «على» فثبت أن النون حذفت تخفيفاً من قول الشافعى [1].

(١) و حدثنى به أستاذنا الدكتور أمين عبد الله سالم حفظه الله .

المسألة العاشرة

ورود المصدر على صورة اسم المفعول

تمهيد

المصدر عند علماء اللغة: اسم يدل علي الحدث مجرداً من الزمان، ومن أمثلة ذلك المصدر (ضَرْب)، فإنه يدل على وقوع الحدث وهو الضَّرْب نفسه من دون أن يتضمن الدلالة علي الزمان الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويأتي المصدر على أوزان مختلفة[1] وقد اختلف النحويون في استعمال المصدر في معنى اسم المفعول، فمنهم من أجازه ومنهم من منعه، وأبين أولاً موقف الشافعي.

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز وقوع المصدر بمعنى اسم المفعول.

قال الشافعى -رضى الله عنه-: «وكَأنَتْ هَذِهِ الوجوُه التِّيْ وَصَفْتُ اجتمَاعها في معرفة أهل العلم منها به.. معرفةً واضحةً» [2].

قال العلامة أحمد شاكر: «المعرفة مصدر استُعمل هنا في معنى اسم المفعول: أى كانت هذه الوجوه أمراً معروفاً» [3].

موقف النحويين:

اختلفت النحويون فى مجئ المصدر على وزن (مفعول) على مذهبين على النحو الأتى:

(١) ينظر الكتاب (١١٥/١، ١١٦ . ١٨٩) وشرح التسهيل لابن مالك (١٢٦/٣ . ١٢٧) وشرح الكافية الشافية (١٠٢٤/٢) والأصول (١٦٧/١) والتصريح (٣٣١/١).
(٢) الشافعى: الرسالة ص (٥٢) فقرة رقم (١٧٧).
(٣) الرسالة هامش ص ٥٢ هامش رقم (٦).

المذهب الأول مذهب الفراء، والأخفش، ومن وافقهما:

ذهب الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، والأخفش (ت ٢١٥هـ) ، ومن وافقهما، كالأنبارى (ت ٥٧٧هـ)، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، إلى جواز ورود المصدر على صورة اسم المفعول(١).

وجعلوا من ذلك قوله تعالى: {بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ}(٢) أى: بأيكم الفتنة(٣). وقول العرب: دعه إلى وقت يسره، ودع وقت عِزّه.

ومن ذلك قول الشاعر:

حَتَّى إذَا لم يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ لَحْمَاً وَلَا لفؤاده مَّعْقُولاً(٤)

الشاهد فيه قوله «معقولاً»،

قال الفراء: "والعرب تقول للكذب: مكذوب، وللضعف: مضعوف، وليس له عقد رأى، ومعقود رأى، فيجعلون المصدر فى كثير من الكلام مفعولاً، ويقولون هذا أمر ليس له مَعْنِىّ، يريدون: معنى، ويقولون للجلد: مجلود قال الشاعر:

..... إنَّ أخَاَ الْمَجلُودِ مَنْ صَبَرا(٥)

وقال أخر:

حَتَّى إذا لم يَتْرُكُوا لِعِظَامِه لَحْماً ولاَ لفُؤَادَه مَعْقُولاً (٦)

---

(١) الفراء معانى القرآن (٣٨/٢)، ١٧٣/٣ والبيان للأنبارى (٤٥٣/٢) والأصول (٢٨٤/٣) وشرح المقدمة الجزولية (١١٤١/٣) والارتشاف (٢٢٢/١) ومعاني القرآن للأخفش (٥٠٥).

(٢) سورة القلم الآية ٦.

(٣) عن ابن عباس والحسن والضحاك وهو أحد قولى الفراء وأجازه النحاس وأبو على وغيرهما واختاره الطبري والفارسي في المسائل المنثورة (٥٧) والبصريات (١٦٥) وينظر كشف المشكلات (١٣٧٣/٢).

(٤) البيت من الكامل للراعى النميرى من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ويشكو من السعاة. ينظر ديوانه (٢٣٦) والفراء معانى القرأن (٣٨/٢) وإيضاح شواهد الإيضاح (٨٨١/٢) والأشمونى (٤٦٨/٢) والبكرى. سمط اللآلى ص (٢٦٦).

(٥) من البسيط. ورواية اللسان (جلد) فاصبر فإن أخا المجلود من صبرا ولم أهتد إلى صدر البيت ولا قائله.

(٦) الفراء معاني القرآن (٣٨/٢). ونقل كلامه ابن منظور في اللسان (كذب).

واختار هذا القول ابن الحاجب، ونص على قلته.

قال: «وأما ما جاء على مفعول، كالميسور، والمعسور، والمجلود، والمفتون، فقليل»[١].

قال الرضى : "هى بمعنى اليُسْر، والعُسْر، والجَلْد، وهو الصبر، والفتنة كقوله تعالى: « بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ» [٢] ومن ذلك قول ذى الرمة.

أَهْلَكْتَنَاْ بِاللَّوْمِ والتَّفْنِيْدِ

هَلْ بَيْنَنَا للوَصْل مِنْ مَرْدُوْدِ[٣]

بَعْدَ الّذِىْ بَدَّلْتِ مِنْ عُهُودِىْ[٤]

والمعنى: هلى بيننا من مراجعة، ورد للوصل بعد نقض العهد، فمردود بمعنى (رَدَّ) ويقول، أيضاً:

مَوْعُــــوْدُ رَبِّ صَــــادِقِ المَوْعُــــوْدِ واللّهُ أَدْنَــــى لِــــيْ مِــــنَ الْوَرِيْــــدِ[٥]

فقوله: «مَوعُود ربى» أى وَعْدُه، وكذلك صادق الموعود.

ومن ذلك قول الإمام الشافعى: «وهذه الوجوه التى وصفت اجتماعها فى معرفة أهل العلم منها به.... معرفة واضحة» [٦].

فقوله (معرفة واضحة) مصدر، استعمل فى معنى اسم المفعول، أى: كان أمراً معروفاً[٧].

المذهب الثانى: مذهب سيبويه:

أنكر سيبويه مجئ المصدر على وزن (مفعول)، وَتَأَوَّلَ ما ورد من ذلك تأويلاً يبقيه على الأصل، وهو اسم المفعول حقيقة.

---

(١) شرح الشافية (١٦٨/١).
(٢) شرح الشافية (١٦٨/١).
(٣) من الرجز في ديوانه (٣٣٣/١) والتفنيد. التضعيف.
(٤) من الرجز فى ديوانه (٣٥٦/١) والوريد عرق يحمل الدم إلى القلب.
(٥) دراسات نحوية وصرفية فى شعر ذى الرمة ص (٣٥٦) د/ على فاخر.
(٦) الرسالة ص (٥٢).
(٧) هامش الرسالة ص (٥٢).

قال سيبويه: «وأما قوله: دَعْهُ إلى مَيْسُورِه، ودَعْ مَعْسُورَه، فإنما يجئ هذا على المفعول، كأنَّه قال: دَعْهُ إلى أمر يُوسَرُ فيه، أو يُعْسَرُ فيه.... وكذلك المعقول، كأنه قال عُقِلَ له شيء، أى: حُبِس له لُبَّه وشُدّد» [١].

وقال أيضاً: «إن المصدر لا يكون مفعولة» [٢].

الترجيح:

الصحيح ثبوت ورود المصدر فى معنى اسم المفعول للسماع، وقد نقل الفراء ذلك عن العرب، ولأن القول به لا يُحوج إلى تأويل وتكلف، وعدم التأويل، إن أمكن أولى.

وقول الشافعى المتقدم شاهد لذلك.

وقد وقع ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَحْدَثَ في أمْرِنَا هذا مَاْ لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌ» [٣] قال ابن حجر: «قوله: (رد) معناه: مردود من إطلاق المصدر على اسم المفعول، مثل خَلْقٌ، ومخلُوقٌ، ونَسْخ، ومنسوخ». [٤]

---

(١) الكتاب (٤/ ٩٧).

(٢) السابق (٤/ ٣٤٩).

(٣) الحديث رواه البخاري كتاب الصلح حديث رقم (٢٦٩٧) ومسلم رقم (١٨١١) وأبو داود رقم (٤٦٠٦) وابن ماجه رقم (١٤).

(٤) ابن حجر.فتح البارى (٥٨٠/٦).

المسألة الحادية عشرة

استعمال اسم الفاعل فى معنى اسم المفعول

تمهيد

اسم الفاعل: كل وصف يدل على الحدث والحدوث وفاعله [١].

فالحدوث جنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال

والحدوث: يُخْرِجُ الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فإنهما يَدْلاَّنِ على الثبوت.

وفاعله يُخرج اسم المفعول؛ لأن اسم المفعول يدل على المفعول، لاعلى الفاعل. [٢]

ويصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد علي وزن (فاعل) نحو: كتب فهو كاتب ودرس فهو دارس، وحَسَب فهو حاسب، وإذا كانت عين الفعل مُعَلّة تقلب في اسم الفاعل إلى همزة نحو: قال فهو قائل، وباع فهو بائع، وإذا كان الفعل مَعْتَلَّ اللام حُذِفْت في تنوين الرفع والجر نحو: سعى فهو ساع ورمى فهو رام[٣] هذا. وقد ذهب بعض النحويين إلى أن اسم الفاعل قد يأتي بمعنى اسم المفعول. ووقع ذلك في كلام الشافعي، وله أدلة.

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز ورود اسم الفاعل في معنى اسم المفعول.

قال الشافعي – ﷺ-: «وقَضَىْ رَسُوُل اللهِ على أنَّ على أَهْلِ الأمـوَالِ حِفْظَهَا بالنَّهارِ، وما أَفْسَدَتْ المَواشى باللَّيلِ، فَهُو ضَامِنٌ على أَهلِها»[٤].

---

(١) أوضح المسالك (١٨١/٣) والتصريح (٦٥/٢).
(٢) ينظر الشيخ خالد. التصريح (٦٥/٢).
(٣) ينظر في اسم الفاعل الأصول لابن السراج (١٢٣/١) والمقرب (١٢٣/١) وابن يعيش (٨٦/٦) وشرح ابن الناظم ص ٣٠١.
(٤) الرسالة ص (٥٥١) فقرة (٦٣٧).

قال أحمد شاكر: «ضَامِنٌ على أَهلِها» أى مضمون عليهم قيمةُ ما أفسدت المواشي. قال الرافعي: «كقولهم سر كاتم، أي: مكتوم، وعيشه راضية، أى مرضية»[1].

موقف النحويين:

ذهب النحويون إلى أن اسم الفاعل قد يأتى بمعنى اسم المفعول، ومنهم الفراء، والنحاس، وغيرُهما، واستدلوا ببعض الآيات من القرآن الكريم ومنها:

١- قوله تعالى: { قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ}[2] فقال (عاصم) فاعل بمعنى مفعول.

قال الفراء: «.... لو جعلت العاصم فى تأويل معصوم كأنك قلت: لا معصوم اليوم من أمر الله، لجاز رفع «مَنْ» ولا تُنكرنّ أن يخرج المفعول على فاعل، ألا ترى قوله: {مِن مَّاء دَافِقٍ}[3] فمعناه – والله أعلم – مَدْفُوْقٌ، وقوله {فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ}[4] معناها مرضَّية.

(١) هامش الرسالة (٥٥١).
(٢) سورة هود الأية ٤٣ وينظر البحر المحيط (٢٢٧/٥) والبيان للأنبارى (١٥،١٦/٢) والمغنى (٧٠١) والطبرسى مجمع البيان (١٦٢/٣ – ١٦٣).
(٣) سورة الطارق الأية ٦.
(٤) سورة القارعة الأية ٥.

وقال الشاعر:

دَعِ المَكَـــارِمَ لا تَرْحَـــلْ لِبُغْيَتِهَـــا ... واقْعُـد فإنَّـكَ أنـت الطَّـاعِمُ الكَاسِـي[1]

معناه: المكسو، تستدل على ذلك أن تقول: رَضِيْتُ هذه المعيشة، ولا تقول: رَضِيَتْ، وَدُفِقَ الماءُ، ولا تقول: دَفَقَ، وتقول كُسِيَ العُريان، ولا تقول: كَسَا....»[2].

وقال السمين الحلبى (ت ٧٥٦هـ) : «الثالث: أن عاصماً بمعنى معصوم، وفاعل قد يجئ بمعنى مفعول، نحو: ماء دافق أى: مدفوق.

قال الشاعر:

بَطِـــئُ القِيـــامِ رَخِـــيمُ الكَـــلاَمِ ... آمِســـيَ فُـــؤادِي بِـــهِ فَاتِنَـــا[3]

أى: مفتوناً » [4].

وقال الرضى فى قول الشاعر:

.... واقعُـــد فإنـــك أنـــت الطَّـــاعم الكاســـي

وكاسٍ يجوز أن يكون بمعنى مفعول، كماء دافق[5].

وعلى هذا جاء قول الشافعى: «وما أفسدت المواشى بالليل فهو ضامن على أهلها» [6]. **فـ «ضامن» بمعنى مضمون.**

وممن حكى ورود فاعل بمعنى مفعول، ابن يعيش، وابن مالك[1].

---

(١) البيت من البسيط للحطيئة فى ديوانه ص (١٠٨) من قصيدة يهجو فيها الزبرقان بن بدر التميمى فحبسه عمر رضى الله عنه من أجلها ثم اعتذر فأخرجه .ينظر الخزانة (٢٩١/٦) وابن يعيش (١٥/٦) وشرح شافية ابن الحاجب (٨٨/٢) واللسان (طعم) وشرح شواهد الشافية ص (١٢٠) وتخليص الشواهد (٤١٨) والأزهية (١٧٥).

(٢) الفراء معاني القرآن (١٥/٢ – ١٦) وينظر النحاس إعراب القرآن (٩٣/٢) والخزانة(٢٩٩/٦).

(٣) البيت من الرمل ولم اهتد إلى قائله وهو فى البحر (٢٢٧/٥).

(٤) السمين الحلبى. الدر المصون (٣٣٢/٦).

(٥) الرضى شرح الشافيه (٨٨/٢) وينظر ابن يعيش (١٥/٦).

(٦) الرسالة ص (٥٥١).

واستدل ابن مالك بقول الشاعر:

لَقَـد عَيَّـل الأيتَـامَ طَعنَـةَ نَاشِـره أنَـا شِـرَ لاَ زَالَـتْ يَمِينُـكَ مَاشِـرَه[٢]

ثم قال «أى مأشورة، والمأشورة، المقطوعة بمئشار» [٣] .

ووقع اسم الفاعل موقع اسم المفعول مراعاة لرؤوس الأي، كما فى الآيات السابقة، من مثل قوله تعالى: {فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ}[٤]. أى: مرضية[٥].

وقوله تعالى: {خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ}[٦]. أى: مدفوق مصبوب فى الرحم، يعنى النطفة[٧]. وممن قال بأن (راضية) و (دافق) بمعنى اسم المفعول، أبو عبيدة (ت ٢١١هـ) ، والفراء ت (٢٠٧هـ).

قال الفراء: «وقوله (فى عيشة راضية) فيها الرضا، والعرب تقول: هذا لَيْلٌ نائمٌ، وسرٌ كاتم، وماءٌ دافقٌ، فيجعلونه فاعلاً وهو مفعول فى الأصل، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولوكان فعلاً مُصَرَّحاً لم يُقل ذلك فيه، لأنه لا يجوز أن تقول للضارب مضروب، ولا للمضروب ضارب، لأنه لا مدح فيه ولاذم» [٨].

وقال: «قوله عز وجل (مِنْ مَاْءٍ دَافِقٍ) أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً، إذا كان فى مذهب نعت، كقول العرب: هذا سِرٌ كاتم، وَهَمٌّ

---

(١) ينظر شرح المفصل (٨١/٢) وابن مالك شرح التسهيل (٧٢/٣).

(٢) البيت من الطويل نسبه ابن برى لنائحة هَمَّام بن مرة وأشر الخشب بالمئشار شقه والآشرة المأشورة وينظر المساعد ١٩٠/٢ وابن يعيش ٨١/٢ والخصائص ١٥٢/١ والأغانى (٤٥/٥) وشفاء العليل (٦٢٣/٢). واللسان (أشر) وتاج العروس (أشر).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٧٢/٣).

(٤) سورة الحاقة الأية ٢١.

(٥) ينظر الإتقان (١٠٠/١) وابن قتيبة تأويل مشكل القرآن ٢٩٦ والعكبرى التبيان (٤٦٥/٢) وحاشيه الجمل (٣٩٨/٤) وتفسير ابن كثير (٤١٥/٤).

(٦) سورة الطارق الأية ٦.

(٧) ينظر الواحدى الوجيز ٤٣٩/٢ والإتقان (١٠٠/٢) و البحر المحيط (٣٢٥/٨) وفتح البارى (٥٣٢/٨).

(٨) الفراء معانى القرآن (١٨٢/٣).

ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية، وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التى هن معهن» [١].

ومجئ اسم الفاعل مراداً به اسم المفعول قليل فى اللغة[٢]، ويمكن حمله على غير ذلك، فقيل: إن (راضية) و(دافق) جئ بهما على فاعل للدلالة على النسب، أى: عيشةٌ ذاتُ رضًا.

وقال سيبويه: «وتقول: مكان آهِلُ أى: ذو أَهْلٍ وقال ذو الرمة:

إلى عَطَنٍ رحْبِ المَباءَةِ آهِلِ[٣].

وقالوا لصَاحبِ الفَرسَ: فَارِسٌ.

وقال الخليل: إنما قالوا: عيشة راضية، وطاعم، وكاسٍ على ذا، أى: ذاتُ رِضَاً، وذو كِسْوة وطَعَامٍ، وقالوا نَاعِل لذى النَّعْلِ.

وقال الشاعر: كِلِينِى لَهَمّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ[٤] .

أى: لَهِمٍّ ذى نصبٍ» [٥].

وقيل: راضية على بابها، كأن العيشة رَضَيَتْ بمحلها وحصولها فى مستحقها، أو أنها لا حال أكمل من حالها فهو مجاز[٦].

وقال أبو حيان في قوله تعالى: {خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ} و (دافق) قيل: هو بمعنى: مدفوق، وهى قراءة زيد بن على، وعند الخليل، وسيبويهٌ، على النسب كلا بن، وتامر أى: ذى دفق، وعن ابن عباس بمعنى دافق لزج، وكأنه أطلق عليه وصفه لا أنه موضوع فى اللغة لذلك، والدفق الصب فعله متعد.

وقال ابن عطية: والدفق دفع الماء بعضه ببعض، تَدَفَّقَ الوادى والسيل إذا جاء يركب بعضُه بعضاً، ويصح أن يكون الماء دافقاً لأن بعضه يدفع بعضاً، فمنه

(١) الفراء. المرجع السابق (٢٥٥/٣).
(٢) الحملاوى. شذا العرف فى فن الصرف (٧٤ – ٧٥).
(٣) شطر بيت من الطويل والعطن مبرك الإبل عند الماء.والمباءة: المنزل من باء يبوء إذا رجع وينظر اللسان (عطن)، (بوأ) والشاهد: آهِلٌ بمعنى ذى أهل.
(٤) شطر بيت من الطويل قاله النابغه الذبيانى وتمامه: (وليل أقاسيه بطئ الكواكب) ديوان النابغة ص٤٠ والأزهية ٢٣٧ وابن السيرافى شرح أبيات سيبويه (٤٤٥/١) واللسان (نصب).
(٥) سيبويه الكتاب (٣٨٢/٣).
(٦) التبيان للعكبرى (٤٦٥/٢) والإيضاح للقزوينى ص (١٦).

دافق، ومنه مدفوق انتهى، وَرَكَّبَ قوله هذا على تدفق، وتدفق لازم، دفقته فتدفق نحو: كسرته فتكسر.

ودفق ليس فى اللغة معناه ما فسر من قوله: والدفق دفع الماء بعضه ببعض، بل المحفوظ أنه الصب» [1].

(١) أبو حيان البحر المحيط (٨/٤٥٥) وينظر سيبويه الكتاب (٣/٣٨١-٣٨٢).

وحمل بعضهم (ماء دافق) على أنه من قبيل المجاز فى الإسناد، فأسند إلى الماء ما لصاحبه مبالغة[١].

وقيل (دافق) جاء على المعنى، لأن اندفق الماء يعنى: نزل ذَكَرُه العكبرى[٢].

و مما تقدم نعلم أن وقوع اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول وارد عن العرب وإن كان قليلاً، وعليه الشواهد المتقدمة من القرآن، والشعر، على بعض الآراء، ومنه قول الشافعى: «وما أفسدت المواشى بالليل فهو ضامن على أهلها» [٣] أى: مضمون عليهم قيمة ما أفسدت المواشى.

(١) حاشيه الجمل (٥١٨/٤) والإيضاح للقزوينى ص١٦.
(٢) التبيان (٢٦٧/٢).
(٣) الرسالة (٥٥١).

المسألة الثانية عشرة

استعمال اسم التفضيل عارياً عن معنى التفضيل

تمهيد

اسم التفضيل هو اسم مشتق مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة[1].

وأفعل التفضيل لا يصاغ إلا من فعل استوفى الشروط الأتية:

١-أن يكون الفعل ثلاثياً، فلا يبني من فعل زائد على ثلاثة أحرف نحو: دحرج وانطلق واستخرج.

٢-أن يكون الفعل منصرفاً، فلا يُبني من فعل غير متصرف (جامد) نحو: نعم، بئس، عسى، ليس).

٣-أن يكون معني الفعل قابلاً للمفاضلة والتفاوت والزيادة، كالأفعال الدالة علي الكرم، والبخل وسواهما، لذلك لا يصاغ من نحو: مات، فَنِيَ، عَمِيَ، غَرِقَ فلا مفاضلة في هذه الأشياء.

٤-ألا يكون الفعل ناقصاً نحو (كان) وأخواتها.

٥-ألا يكون الفعل منفياً نحو: ما عاج الدواء أي : ما نفع.

٦-ألا يكون الصفة منه علي وزن أفعل الذي مؤنثة فعلاء نحو أعرج وأحمر.

٧-ألا يكون الفعل مبنياً للمجهول حين الصياغة فلا يصاغ من ضُرب[2].

---

(١) التصريح (١٠٦/٢).

(٢) ينظر في هذه الشروط الكتاب (٤٠٠/٤) وشرح التسهيل لابن مالك (٥٢/٣) والمساعد (١٦٦/٢.١٦٧) والتصريح (١٠١/٢) والأشموني (٤٣/٣).

هذا والأصل في صيغة التفضيل أن تأتي لمعني التفضيل نحو: زيد أعلم من عَلِيَّ، وقد تأتي لغير المفاضلة وقد اختلف النحويون في هذه المسألة علي النحو الأتي:

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز استعمال اسم التفضيل على غير بابه، لا يراد به التفضيل.

قال الشافعي –رضي الله عنه–: فتقول: «لم يكونوا ليَشهَدوُا إلا على مَنْ هو أَعْدَلُ عندهم» [1].

قال العلامة أحمد شاكر: «في سائر النسخ (عدل)، و الذي في الأصل (أعدل) و هو صواب، و قد يؤتي باسم التفضيل على غير بابه» [2]

موقف النحويين:

اختلف النحويون في مجئ أفعل التفضيل مجرداً عارياً عن معنى التفضيل على مذهبين:

المذهب الأول:

ذهب بعض النحويين إلى جواز مجئ أفعل التفضيل مجرداً عارياً عن معنى التفضيل، و من هؤلاء المبرد و أبو عبيدة، و مكي، و المهدوي، و ابن مالك، و ابن عقيل و استدلوا بما يلى :

(1) الشافعي. الرسالة ص (٣٧٥) فقرة رقم (١٠٢٠)
(2) السابق. هامش ص (٣٧٥) هامش (٧).

قال تعالى: {هُوَأَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى}[1] أي: عالم[2] .

و اختلفوا هل يكون هذا مقيسا أم يقتصر فيه على السماع، فجعله المبرد مَقِيْساً[3]

قال المبرد: «و أعلم أن (أفعل) إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل مطرد» [4] و جعله ابن مالك، و الرضي، غير مقيس.

قال ابن مالك: «و استعماله عارياً دون (من) مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعل، أو صفة مشبهة، مطرد عند أبي العباس، والأصح قصره على السماع» [5]

و قال الرضي: «اعلم أنه يجوز استعمال (أفعل) عاريا عن اللام والإضافة و (من) مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل، والصفة المشبهة قياساً عند المبرد، سماعاً عند غيره و هو الأصح» [6]

و قد حكي عن أبي عبيده القول بأن (أفعل) يأتي مؤولاً بما لا تفضيل فيه[7]، واستدل بالسماع.

قال أبو عبيدة في قولة تعالى: « وَهُوَالَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَأَهْوَنُ عَلَيْهِ »[8]

«مجازه: و ذلك هَيِّنٌ عليه لأن (أفعل) يوضع في موضع الفاعل... فإن احتج محتجٌ فقال: إن الله لا يُوصَفُ بهذا، و إنما يوصف به الخلق، فزعم أنه: «و هو أهون على الخلق، فإن الحجة عليه قول الله: {وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرا} [9] و في أية أخرى: { وَلا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا } [10][1].

---

(1) سورة النجم الآية ٣٢.
(2) شرح التسهيل لابن مالك (٦٠١٣).
(3) شرح الكافية الشافيه لابن مالك (٢ / ١١٤٣) و الهمع (٣ / ١٠٣).
(4) المقتصب (٣ / ٢٤٧).
(5) ابن مالك التسهيل ص(١٣٤) و ينظر ابن عقيل المساعد (٢ / ١٧٨).
(6) الرضي. شرح الكافية (٢ / ٢١٧).
(7) المرادي. توضيح المقاصد (٢ / ٩٣٩).
(8) سورة الروم الآية (٣٧).
(9) سورة الأحزاب الأية (١٩).
(10) سورة البقرة الأية (٢٥٥).

و للمجوزين جانب قوي من القياس ذكره أبو على الفارسي، فقال: «ولا أرى القياس إلا مجيزاً له ؛ لأن الفصل قد جاء في باب (نعم) و(بئس) كقوله تعالى: {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا}[٢] فإذا جاز الفصل في هذا كان في التعجيب أجوز، لأنه أشد تَصَرفاً في معموله من (نعم)، ألا ترى أنه يعمل في المعرفة، و النكرة، والمضمر، و المظهر، و معمول (نعم) على ضرب واحد إنما هو اسم منكور، فهو لذلك أشبه بـ (عشرين) و ما يبعد من مشابهة الفعل، فإذا جاز في (نعم) كان في التعجب أجوز» [٣]

و لقائل أن يقول: إن الفصل بالجار و المجرور و الظرف قد يدور في (إن و أخواتها) مع ضعفها عن فعل التعجب فهو في التعجب أولي[٤].

---

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢ / ١٢١ – ١٢٢).
(٢) سورة الكهف الآية ٥٠ و ينظر العكبري التبيان (٢ / ٨٥١).
(٣) الفارسي. البغداديات ص (٢٥٦).
(٤) شرح ابن يعيش علي المفصل (٧ /١٥٠) والهمع (٩١/٢).

المذهب الثاني:

ذهب بعض العلماء إلى منع مجئ أفعل التفضيل عارياً من التفضيل، و لم يسلموا لأبي عبيدة ما ذهب إليه، ومن هؤلاء الكسائي، و الفراء، و هشام، و الرضي، و أبو حيان، و غيرهم.(١)

قال أبو حيان: «و الصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كونه (أفعل) لا يخلو من التفضيل» (٢)

وقال الدماميني (ت ٨٣٧ هـ) فيما نقل عنه: «المقترن بـ (من) لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلاً و لا سماعاً، لأن (من) هذه هي الجارة للمفضول»(٣).

و تأولوا كل ما جاء من ذلك. فتأولوا قوله تعالى: « وَهُوَأَهْوَنُعَلَيْهِ » (٤) بأن التفضيل باقٍ فيه، لأن المخاطبين يعرفون أن الإعادة أهونِ من البدء، مع قياسهم الغائب على الشاهد، و أما قوله: (هُوَأَعْلَمُبِكُمْ)» (٥) ففيه تفضيل على من يعلم بعض الوجوه(٦).

و استَثْنَوا ما جاء على طريق التهكم فلا مشاركة فيه حقيقة، ولا مجازاً، و حملوا على ذلك قولَ الرَّاجِز:

لأَكَلَهُ مِنْ أَقِطٍ بِسَمَنِ
أَلْيَنُ مَسّاً في حَوَايَا البَطْنِ
مِنْ يثرَبِّيات قِذاذٍ خُشْنِ (٧)

---

(١) محمد محي الدين عبد الحميد عدة السالك (٣ / ٢٨٩).
(٢) الارتشاف (٥/ ٢٣٢٨).
(٣) البحر المحيط (١ / ١٤٤).
(٤) سورة الروم الأية (٣٧).
(٥) سورة النجم الأية (٣٢).
(٦) ينظر البحر المحيط (٧ / ١٦٩) و الصبان (٣ / ٥٠) و الخضري (٢ / ٤٩).
(٧) الرجز في شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٥٥) و ابن يعيش (١ / ٨٢) والارتشاف (٥ / ٢٣٢٨) و تذكره النحاة لأبي حيان ص (٤٧) و المساعد (٢ / ١٧٠) و شفاء العليل (٢ / ٦١٢) و اليثربيات هي سهام منسوبة إلى يثرب و القذاذ: بعينها أذي و خشن أي في ملمسها. والأقط: اللبن المجفف.

إلا أن أفعل التفضيل استُعمل غيرَ مقصود بهِ التفضِيل كثيراً، وكثرته لا تنكر. و جاء من ذلك في النثر قولِه تعالى: {رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نفوسِكُمْ}[1] و قوله تعالى: {وَهُوَ الذِي يَبْدَأُ الخلقَ ثمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}[2] أي: عالم بما في نفوسكم، و هين عليه.[3] لأنه سبحانه ليس عليه شيء أهون من شيء[4].

قال أبو حيان: «وليست (أهون) أفعل تفضيل ؛ لأنه لا تفاوت عند الله في النشأتين الإبداء و الإعادة» [5] و مما يدخل ضمن العاري عن التفضيل قول الإمام الشافعي: «لم يكونوا ليشُهدوا إلا على من هو أعدل عندهم» [6].

أي: إلا على من هو عَدْلٌ عندهم.

و مثل ذلك قولهم: أنا أكبر من الشعر، و أنت أعظم من أن تقول كذا، فليس المقصود بتفضيل المتكلم على الشعر و القول، و هذا الكلام لا معنى له إن قُدِّرَ على اللفظ[7].

و نظيره قولهم: أنت أكرمُ من أن أضربَكَ[8] . و من الشعر قول الفرزدق:

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَ أَطْوَلُ[9]

و قوله:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَ إِنِّي لَأَوجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ[10]

أي: «إني لوجِلٌ[1] كما يقال في الأذان: الله أكبر فتأويله: كبير» [2] .

---

(1) سورة الإسراء الأية (٢٥) .
(٢) سورة الروم الأية (٢٧).
(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ١٤٣) و الصبان (٣ / ٥٠).
(٤) ابن يعيش (٩ / ١٣).
(٥) البحر المحيط (٧ / ١٦٩).
(٦) الرسالة مع الهامش (٢٧٥).
(٧) الرضي (٣ / ٥٢١) و الصبان (٣ / ٥٠) .
(٨) الكتاب (١ / ٢١٣) و الارتشاف (٥ / ٢٣٢٨).
(٩) البيت من الكامل في ديوانه (٢ / ١٥٥) والخزانه (٦ / ٥٣٨)، (٨ / ٢٢٥) و شرح ابن يعيش (٦ / ٩٧) و اللسان (كبر) و تاج العروس (عزز) و العيني المقاصد النحوية (٤ / ٤٢).
(١٠) ينظر أستاذنا الدكتور السيد محمد عبد المقصود . خروج اسم التفضيل على التفضيل فى الكلام العربى ص ٥٩١ بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد السادس ١٤٠٦هـ ١٩٨٦ م

فهذه النصوص المتقدمة لا يجوز حملها على التفضيل بتأويلها، لأن التأويل سيكون فيه تجاوزات، ذكرها الصبان، و استحسن حمل كل هذا على ما لا تفضيل فيه[٣] .

الترجيح:

أرى أن القول الراجح جواز خروج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فى بعض ما قيل فيه بالخروج، و قد يترجح القول بعدم الخروج فى بعض ما قيل فيه بالخروج ، و الراجح أيضاً أنه يُقتصر فى جواز خروج اسم التفضيل عن التفضيل على السماع كما هو مذهب ابن مالك

أما ترجيح القول بجواز الخروج عن التفضيل فلما يلى : [٤]

١-البعد عن تكلف المانعين للخروج عن التفضيل حيث يتكلفون التأويل و التقدير فى الألفاظ و المعاني حتى لا يخرج اسم التفضيل عن التفضيل ، و ما لا يحتاج إلى تأويل أولى.

٢-إن بعض الأمثلة التي قيل فيها بخروج اسم التفضيل عن التفضيل لا تقبل التأويل و لا التقدير حتى لا تخرج عن التفضيل و من ذلك قول الشاعر :

تَمَنَّى رِجَالٌ أَنْ أموتَ و إِنْ أَمُتْ ** فَتِلْكَ سَبِيْلٌ لَسْتُ فيها بِأَوْحَدِ [٥]

فـ (أوحد) هنا خرج عن التفضيل ، و لا يقبل تأويلاً يبقيه على التفضيل، لأن المعنى هنا : لست فيها بواحد أى : فرد ، أما أن يؤول على أن الشاعر يشترك مع غيره فى الوحدة و يزيد عنهم فيها على أى تقدير فغير مقبول [٦]

---

(١) المقتصب للمبرد (٣ / ٢٤٦) .
(٢) السابق (٣ / ٢٤٥) .
(٣) الصبان (٣ / ٥٠).
(٤) ينظر أستاذنا الدكتور السيد محمد عبد المقصود . خروج اسم التفضيل على التفضيل . بحث بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد السادس صـ ٥٩١ وما بعدها.
(٥) البيت من الطويل قيل هو لمالك ابن القين الخزرجى و البيت من أبيات ثلاثة ذكرها القالى فى أماليه ٢١٨/٣ و قيل أنشده ثعلب و ينظر البغدادى خزانة الأدب ٢٤٣/٨ .
(٦) الشوكانى فتح القدير ٢٢١/٤ .

٣-خروج اسم التفضيل عن التفضيل لا يعدو أن يكون استعمالاً لكلمة بمعنى كلمة أخرى من مادتها ، إذ هو يكون بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة إذا خرج عن التفضيل ، و لذلك نظائر كاستعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل كما فى قوله تعالى {إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا}[١] أى غائراً و استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كقوله تعَالى{ هَذَا خَلْقُ اللهِ }[٢] أى هذا مخلوق الله.

فهذه النظائر و غيرها ترجح استعمال اسم التفضيل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، و هو ما يقصد به خروج اسم التفضيل عن التفضيل .

و أما ترجيح الاقتصار فى ذلك على السماع كما هو مذهب ابن مالك فلأنه ينبغى أن نقف فى كل ما يخرج عن أصله عند المسموع عن العرب حتى لا ينقلب الفرع إلى أصل بكثرة الاستعمال على القول بجواز القياس و الاطراد. [٣]

---

(١) سورة الملك الآية ٣٠ .
(٢) سورة لقمان الآية ١١ .
(٣) أستاذنا الدكتور السيد محمد عبد المقصود بحث تقدم قريباً.

المسألة الثالثة عشرة

حذف همزة الاستفهام في اختيار الكلام

تمهيـــد:

الأصل في الحروف الذكر لا الحذف، والقياس ألا تحذف حروف المعاني، لأن الحروف دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو حذفتها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به، وذلك أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد أغنت "ما" عن (أنفي)، وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فقد نابت "إلا" عن (أستثنى)، وهي فعل وفاعل، وإذا قلت: أكلت من الطعام فقد نابت "من" عن "البعض" أي: أكلت بعض الطعام، وكذا بقية الحروف، فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تجحف بها[1].

وهمزة الاستفهام من هذه الحروف التي يجوز حذفها من بين بقية أدوات الاستفهام، لأنها أصل أدواته، وإنما تحذف عند أمن اللبس وفهم المعنى[2].

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة وأعرض أولاً موقف الشافعي.

موقف الشافعي:

أجاز الشافعي –رحمه الله– في مواضع متعددة من كتابه "الرسالة" حذف همزة الاستفهام في الاختيار، ووقع في كلامه حذف هذه الهمزة اختياراً، وهو بذلك موافق لبعض مذاهب النحويين.

قال الشافعي: "وقال: أحدثك عن رسول الله وتقول: تأخذ به" [3]؟فقوله: (تأخذ به) أي: أتأخذ به، فحذفت الهمزة.

قال الشيخ أحمد شاكر: "في سائر النسخ "أتأخذ به"، بإثبات همزة الاستفهام، وليست في الأصل، ولكن زادها بعض قارئيه بشكل مصطنع، وحذفها على إرادتها جائز"[4].

---

(1) الخصائص (2/ 273– 274)، والمحتسب (1/ 51).
(2) المغني (1/ 14).
(3) الرسالة ص (451– 452) فقرة رقم (1234).
(4) هامش الرسالة ص (452) هامش (4).

وقال الشافعي: "أفرأيت العالمين إذا قاسوا على إحاطة هم"[1].

قال الشيخ أحمد شاكر: " ضرب بعض قارئي الأصل على كلمة "هم"، وكتب بدلها في الحاشية (منهم)، وهو خطأ، بل خلط يفسد به المعنى، لأن قوله (على إحاطة هم) جملة استفهامية حذفت منها الهمزة، وقوله (هم) مبتدأ، و (على إحاطة) خبر مقدم، كأنه قال: أهم على إحاطة ويقين عند القياس من أنهم أصابوا الحق عند الله"[2].

قال الشافعي: "قال: فَتِجُدَكَ تَحْكُمُ بأمرٍ وَاحِدٍ من وجوه مختلفة"[3]؟ فقوله (فتجدك) أصلها أفتجدك، فهو استفهام محذوف منه الهمزة[4].

وقال الشافعي: "قلنا: فلست تراني كلفت الحق..." [5].

---

(1) الرسالة س (٤٧٧) فقرة (١٣٢٧).
(2) هامش الرسالة ص (٤٤٧) هامش رقم (٦).
(3) الرسالة ص (٤٨٣). فقرة رقم (١٣٥٩).
(4) هامش الرسالة ص (٤٨٣) هامش رقم (٦).
(5) الرسالة ص (٤٨٥) فقرة رقم (١٣٦٨).

والأصل: أفلست تراني[1].

ففي هذه النصوص المتقدمة حذف الشافعي همزة الاستفهام في اختيار الكلام.

وقال الشافعي: "قال: فَتْذكُرُ حَدِيْثاً في تَجْويزِ الاجتهادِ"[2]؟

إلى غير ذلك من مواضع[3].

موقف النحويين:

أختلف النحويون في حكم حذف همزة الاستفهام، فذهب سيبويه ومن وافقه إلا أنه لا يجوز حذف همزة الاستفهام، في اختيار الكلام، وإن حذفها خاص بضرورة الشعر بشرط أن تكون "أم" المتصلة لتدل على حذف الهمزة، وذهب الأخفش ومن وافقه إلى أنه يجوز حذف همزة الاستفهام في الاختيار، وكأن خلافهم على مذهبين:

أولاً مذهب سيبويه:

ذهب سيبويه إلى ان حذف همزة الاستفهام خاص بالضرورة بشرط أن تكون مع "أم" المتصلة.

قال سيبويه: "وزعم الخليل أن قول الأخطل:

كَـذَبَتْكَ عَيْنـكَ أَمْ رَأَيْـتَ بِوَاسِـطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً[4].

كقولك: إنها لإبل أم شاء.

---

(1) هامش الرسالة ص (٤٨٥) هامش رقم (١).

(2) السابق ص (٤٩٤) فقرة رقم (١٤٠٨).

(3) منها فقرة (٢٦١٣)، (١٦٦٥)، (١٧٦٥).

(4) البيت من الكامل وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٨٥ والبغدادي. الخزانة ٦/ ٩- ١٢، ١٠ وابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٧، والمبرد. المقتضب ٣/ ٢٩٥ وابن فارس. الصاحبي ص ١٢٥، وابن منظور. اللسان "كذب"، "غلس" و "أمم" والزبيدي تاج العروس (غلس)، "أمم". وواسط موضع بنواحي الشام. والغلس: الظلام في آخر الليل والرباب اسم امرأة. وينظر البغدادي. الخزانة ١١/ ١٢٢- ١٣١- ١٣٣ والبيت مطلع قصيدة الأخطل في هجاء جرير والشاهد قول: "أم رأيت" حيث يجوز أن تكون "أم" منقطعة بمعنى "بل" ويجوز أن تكون متصلة عاطفة بعد استفهام محذوف الأداة.

ويجوز في الشعر أن يريد بـ "كذبتك" الاستفهام ويحذف الألف، قال التميمي وهو الأسود بن يعفر:

لَعْمرُك مَآ أدرِي وإنْ كُنْتُ دَارِياً شُعَيْثُ ابن سَهْمٍ أمْ شُعَيْثُ ابن مُنْقِرَ(١).

وقال عمر بن أبي ربيعة(٢):

لعمُرك ما أدري وإن كنتُ دارياً بِسَبْعِ رَمَيْنَ الجمَر أم بثمان(٣).

أي أن "أم" في بيت الأخطل السابق يجوز فيها أن تكون متصلة أيضاً معادلة لهمزة الاستفهام المحذوفة للضرورة، ويكون التقدير: أكذبتك عينك أم رأيت، من حذف همزة الاستفهام للضرورة كذلك بيت الأسود وابن أبي ربيعة، فالتقدير في بيت الأسود: أشيعت ابن سهم أم شيعت ابن منقر، قال الأعلم: الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة "أم" عليها، ولا يكون هذا الإعلى تقدير الألف؛ لأن قوله: ما أدري يقتضي وقوع الألف، و"أم" مساوية لها كما تقول: ما أدري: أزيد في الدار أم عمرو(٤).

وقال ابن هشام: "الأصل "أشعيث" بالهمزة في أوله والتنوين في أخره، فحذفها للضرورة، والمعنى: ما أدري أي النسبين هو الصحيح(٥).

الموافقون لسيبويه:

(١) البيت من الطويل للأسود في خزانة الأدب ١١/ ١٣٦، ونسب أيضاً للعين المنقرى في الخزانة للبغدادي ١١/ ١٣٦ كما نقل البغدادي أيضاً أنه لأوس بن حجر. وهو في ديوانه ص ٤٩ وينظر أيضاً المبرد. المقتضب ٣/ ٢٩٤. وابن جني. المحتسب ١/ ٥٠. وابن منظور. اللسان. "شعث".

ومعنى البيت: لا أدري هل هو شعيث ابن سهم أو شعيث ابن منقر، فهو يشكك في نسبه، والتقدير: أشعيث، فحذفت همزة للاستفهام.

(٢) البيت من الطويل لعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦، وينظر الهروي. الأزهيه ص ١٢٧ وابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٣ وابن يعيش. شرح المفصل ٨/ ١٥٤ والبيت من قصيدة له قالها في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي الصحابي.

(٣) سيبويه. الكتاب ٣/ ١٧٤- ١٧٥ وينظر المبرد. المقتضب ٣/ ٢٩٤- ٢٩٥.

(٤) ينظر هامش الكتاب ط بولاق ١/ ٤٨٥ وينظر الدكتور إبراهيم حسن. سيبويه والضرورة الشعرية ص ١٨٣.

(٥) ابن هشام. مغني اللبيب ٤٢.

وافق سيبويه جماعة من النحويين فذهبوا إلا أن حذف همزة الاستفهام لا يكون إلا في ضرورة الشعر، ومن هؤلاء:

المبرد:

أجاز المبر حذف همزة الاستفهام في الشعر حيث قال:

"ويجوز في الشعر حذف ألف الاستفهام؛ لأن "أم" التي جاءت بعدها تدل عليها... [1].

النحاس:

ذهب أبو جعفر النحاس إلى أن همزة الاستفهام لا يجوز حذفها في اختيار الكلام إلا أن يكون في الكلام "أم" فإنه يجوز حذفها في الشعر، ورد مذهب الأخفش في هذه المسألة.

قال النحاس في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[2].

قال الأخفش: "فقيل المعنى" أو تلك نعمة؟ وحذفت ألف الاستفهام، قال أبو جعفر: وهذا لا يجوز؛ لأن ألف الاستفهام، تحدث معنى، وحذفها محال، إلا أن يكون في الكلام "أم" فيجوز حذفها في الشعر، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً إلا شيئاً قاله الفراء قال: يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك، وحكى: ترى زيداً منطلقاً، بمعنى: أترى[3].

ابن يعيش:

جعل ابن يعيش حذف همزة الاستفهام خاص بالضرورة الشعرية إذا كان في اللفظ ما يدل عليه[4].

الأنباري:

جعل حذف الهمزة ضعيفاً في الاختيار، وخصه بالشعر[5].

وتابع سيبويه أيضاً الزمخشري، والرضي، وابن أبي الربيع[1].

---

(1) المبرد. الكامل ٢/ ١٣٢- ١٣٣، ١/ ٣٨٤ وينظر المقتضب ٣/ ٢٩٤- ٢٩٥.
(2) سورة الشعراء الآية ٢٢.
(3) ينظر الأنباري. البيان ١/ ٥١- ٥٢.
(4) ينظر الزمخشري. المفصل ص ٣٢٠ والرضي. شرح الكافية ٢/ ٣٧٣. وابن أبي الربيع. البسيط ١/ ٣٥١- ٣٥٢.
(5) ينظر ابن الحاجب. الإيضاح ٢/ ٢٤٠.

علة عدم جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار:

لما كان حذف الهمزة مقصوراً على الضرورة عند سيبويه ومن وافقه، فقد علّلوا لذلك بأن الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها، ولم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها[٢].

(١)

(٢) ينظر ابن الحاجب. الإيضاح ٢/ ٢٤٠.

ثانياً: مذهب الأخفش ومن وافقه وأدلتهم:

ذهب الأخفش وتابعه جماعة من النحويين إلى جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار عند أمن اللبس، واستدلوا لمذهبهم بما يلي:

١-قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[١].

حيث ذكروا أن المعنى: "أو تلك نعمة"[٢].

٢-قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ. . . ﴾[٣].

في قراءة من قرأ "إنكم" بهمزة واحدة[٤].

قال الأصبهاني: ونافع همزة الاستفهام، واستغنى عنها في قوله "إنكم لتاتون الرجال" بقوله "أتأتون الفاحشة" كما استغنى عنها الشاعر في قوله:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان[٥].

أي:أبسبع رمين الجمر أم بثمان[٦].

---

(١) سورة الشعراء الآية ٢٢.
(٢) ينظر الأخفش. معاني القرآن ص ٤٢٦ وابن هشام. المغني ١/ ١٥.
(٣) سورة الأعراف الآيتان ٨٠- ٨١.
(٤) قرأ عاصم ونافع بهمزة واحدة والباقون بهمزتين. وينظر ابن مجاهد. السبعة ص ٢٨٥- ٢٨٦ والداني. التيسير ص ٣٢، ١١١ وابن الجزري. النشر ٢/ ٢٧.
(٥) تقدم في صدر المسألة
(٦) الأصبهاني. كشف المشكلات ٢/ ٤٦١- ٤٦٢.

موقف ابن جني:

تابع ابن جني الأخفش، فأجاز حذف همزة الاستفهام في اختيار الكلام، وحمل على ذلك بعض آي القرآن الكريم، واستشهد ببعض الشواهد الشعرية.

قال ابن جني: "من ذلك قراءة "أنذرتهم"[1]. بهمزة واحدة من غير مد.

قال أبو الفتح: "هذا مما لا بد فيه أن يكون تقديره: "أأنذرتهم"، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفاً لكراهة الهمزتين، ولأن قوله: "سواء عليهم" لابد أن يكون للتسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك؛ ولمجئ "أم" من بعد ذلك أيضاً، وقد حذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضرب فقال:

فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر ... أتوني فقالوا: من ربيعة أم مضر[2].

فيمن قال: "أم" أي: أمن ربيعة أم مضر؟

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً ... بسبع رمين الجمر أم بثمان[3].

وقال الكميت:

طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البِيْضِ أَطْرَبُ ... وَلاَ لَعِباً مني وذُو الشَّيْبَ يَلْعَبُ[4].

قيل: أراد: أو ذو الشيب يلعب؟

وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ أراد: أو تلك نعمة.

قال:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

---

(1) سورة البقرة الآية ٦ وقرأ بهمزة واحدة ابن محيض والزهري. وينظر البنا. الإتحاف ١/ ٣٧٦ وأبو حيان. البحر المحيط ١/ ٤٨.

(2) البيت من الطويل لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١١ قالها لما ترك في قوم الأزد حيث مات بينهم، ويروى: من ربيعة. أو مضر وينظر البغدادي. الخزانة ٥/ ٣٥٩ وابن جني. الخصائص ٢/ ٢٨١ والفارسي. كتاب الشعر ١/ ٢، ٥٦/ ٣٨٥ وينظر إميل يعقوب. المعجم المفصل ٣/ ٢٩.

(3) تقدم في صدر المسألة

(4) البيت من الطويل للكميت بن زيد من قصيدة يمدح فيها آل البيت، وينظر البغدادي. الخزانة ٤/ ٢٩٠، ١١/ ١٢٩ والإربلي. جواهر الأدب ص ٢٢ وابن هشام. المغني ص ١٤ وابن مالك. شواهد التوضيح ص ٨٨.

يريد: "أبسبع"[1].

كما وافق الأخفش الشجري، والعكبري، والأصبهاني، وابن الناظم، والمكودي، السيوطي، والأشموني[2].

موقف ابن مالك:

تابع ابن مالك الأخفشَ، فأجاز حذف همزة الاستفهام في الاختيار، واستدل ببعض الآيات، والأحاديث النبوية، وأشعار العرب.

قال ابن مالك: وقد كثُر حذْف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [3].

قال أبو الفتح وغيره: أراد: أو تلك نعمة؟

ومن ذلك قراءة ابن محيض "سواء عليهم أنذرتهم" بهمزة واحدة... ومن حذف الهمزة لظهور المعنى قول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

أراد أو ذو الشيب.

ومثله قول الأخر:

فَأصْبَحْتُ فيهم آمناً لا كمعشر أتوني فقالوا: من ربيعة أم مُضَر[4].

ثم ذكر ابن مالك بعض الشواهد من الحديث النبوي فقال:

ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله ﷺ: (يا أبا ذر عَيَّرتَهُ بأُمَّه) [5] أراد: أعيرته.

---

(1) ابن جني. المحتسب ١/ ٥٠- ٥١ وينظر الخصائص ٢/ ٢٨١.

(2) ينظر الشجري أماليه ١/ ٢٦٧ والعكبري. اللباب ٢/ ١٣٣ والأصبهاني. كشف المشكلت ٢/ ٤٦١- ٤٦٢، وابن الناظم. شرح الألفية ص ٥٣١ والمكودي. شرح الألفية ١٤٣ والسيوطي. البهجة المرضية ص ١٣٤ والأشموني. شرح الألفية ٢/ ١٠٦.

(3) سورة الشعراء الآية ٢٢.

(4) ابن مالك. شواهد التوضيح ص ٨٧- ٨٨ .

(5) حديث صحيح أخرجه البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه باب: المعاصي من أمر الجاهلية برواية "أعيرته بأمه" بالهمزة وينظر ابن حجر فتح الباري ١/ ١٠٦.

ومنه قول النبي ﷺ: (أتأني أت من ربي فبشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زني وإن سرق قال: وإن زني وإن سرق) [1].

ومنه حديث ابن عباس: أن رجلاً قال: (إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه) [2].

وتابع الأخفش أيضاً أبو حيان والمرادي[3].

الجواب عما استدل به الأخفش ومن وافقه:

ذكر أنصار سيبويه أنه لا حجة فيما استدل به الأخفش ومن وافقه على مجئ همزة الاستفهام محذوفة في الاختيار؛ لأنها أدلة احتمالية لا قطعية، وأولوها على خلاف ما أولها به الأخفش وموافقوه، وردوا أدلتهم على النحو الأتي:

١-أما قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[4].

٢-قال الفراء: "يقول: هي- لعمري- نعمة إذ ربيتني، ولم تستعبدني كاستعبادك بني إسرائيل فـ "أن" تدل على ذلك، ومثله في الكلام أن تترك أحد عبديك أن تضربه، وتضرب الآخر، فيقول: هذه نعمة علي أن ضربت فلاناً وتركتني، ثم يحذف "وتركتني" والمعنى قائم معروف... [5].

وقال أبو حيان: "والظاهر أن هذا الكلام إقرار من موسى عليه السلام بالنعمة. كأنه يقول: وتربيتك لي نعمة من حيث عبدت غيري وتركتني واتخذتني ولداً، ولكن لا يرفع ذلك رسالتي، وإلى هذا التأويل ذهب السدى والطبري"[6].

---

(1)حديث صحيح أخرجه البخاري في كتاب الجنائز باب: من كان آخر كلامه لا إله إلا الله وينظر ابن حجر فتح الباري ٣/ ٣٢ وأخرجه مسلم في صحيحة في كتاب الإيمان باب: من مات لا يشرك بالله شئ دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار وينظر النووى. شرح مسلم ١/ ٩٤.

(2)حديث صحيح أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب من مات وعليه صوم برواية: "أفاقضيه عنها" بالهمزة وينظر ابن حجر فتح الباري ٤/ ٢٢٧ ومسلم (١١٤٩) والترمذي (٦٦٧).

(3)ينظر أبو حيان. الارتشاف ٢/ ٦٥٣ والبحر المحيط ١/ ٤٨ والمرادي الجني الداني ص ٣٤-٣٥.

(4)سورة الشعراء الآية ٢٢.

(5) القراء معاني القرآن ٢/ ٢٧٩.

(6) أبو حيان. البحر المحيط ٧/ ١١ وينظر الطبري. تفسيره ١٩/ ٤٢- ٤٣.

وقال ابن هشام: "والمحققون على أنه خبر، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه باطل، فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال وبالحجة"(١).

٢-قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾(٢). قرأها بعض القراء بهمزة واحدة على الإخبار، لا على الاستفهام(٣).

٢-قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾(٤) بهمزة واحدة على الخبر، فهم يخبرون فرعون أن الأجر ثابت لَهم(٥).

٣-وأما قراءة ابن محيصن ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة واحدة فالهمزة المحذوفة فيها همزة التسوية، لا همزة الاستفهام(٦).

وأما الأحاديث التي أوردها ابن مالك فرواية البخاري في النسخ المعتمدة "أعيرته"، أفاقضيه" بالهمزة.

وأما قوله ﷺ (وإن زنى وإن سرق) فيحتمل أن تكون الهمزة محذوفة مع مدخولها، والتقدير: أيدخل الجنة وإن زنى وإن سرق، والاحتمال يَبْطُلُ به الاستدلال(٧).

الترجيح:

أرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من أن حذف همزة الاستفهام وحدها عند أمن اللبس من ضرورات الشعر، سواء أكان بعدها "أم" أم لم يكن بعدها، وأما ما استدل به الأخفش ومن وافقه فهي أدلة محتملة، وليست صريحة، وخرج المحققون أدلة الأخفش على غير تخريجه، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

---

(١) ابن هشام. المغني ١/ ١٥ وينظر القرطبي. تفسيره ١٣/ ٩٥- ٩٦.
(٢) سورة الأعراف الآية ٨١.
(٣) ينظر ابن أبي مريم. الكتاب الموضح ٢/ ٥٣٧.
(٤) سورة الأعراف الآية ١١٣.
(٥) ينظر الأزهري. معاني القراءات ١/ ٤١٧.
(٦) ينظر أبو حيان. البحر المحيط ١/ ٢٧٣.
(٧) ينظر ابن الأثير جامع الأصول ٦/ ٤١٨ والدسوقي حاشيته على المغني ١/ ١٥، وابن مالك. شواهد التوضيح ص ٨٩.

وأضف إلى ذلك أن الهمزة في الاستفهام حرف من حروف المعاني، والأصل في حروف المعاني الذكر، لا الحذف، لأنها تحدث معنى، فحذفها محال.

المسألة الرابعة عشرة

حذف أن المصدرية قبل الفعل المضارع

تمهيد:

"أن" حرف مصدري ونصب، يدخل على الفعل المضارع فينصبه، ويؤول مع هذا الفعل بمصدر، يكون هذا المصدر حسب موقعه الإعرابي، فيكون في موضع رفع أو نصب، أو جر، وقد تحذف "أن" المصدرية قبل الفعل المضارع. ويرفع الفعل المضارع جوازاً أو وجوباً عند بعض النحويين، ويجوز بقاء عملها بعد حذفه عند بعضهم[١].

وأوضح أولاً موقف الشافعي.

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز حذف "أن" المصدرية قبل الفعل المضارع، ووقع ذلك في كلامه.

قال رحمه الله: "وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان (من) ختم به نبَّوتَه، وأنزلَ به آخرَ كُتبه. كما عليه يَتَعَلَّمُ الصلاةَ والذكرَ فيها..." [٢].

فقال "كما عليه يتعلم" والأصل أن يتعلم. فحذف "أن" المصدرية قبل الفعل المضارع. قال الشيخ أحمد شاكر: "وحذف "أن" في مثل هذا الموضوع جائز قياساً على قول، واختلف في إعراب الفعل حينئذ، فذهب الأكثرون إلى وجوب رفعه إذا حذفت، وذهب بعضهم إلى أنه إذا حذفت بقى عملها"[٣].

وقال الشافعي: "قلت: وأنت متسرع بتقديمه قبل يَحِلُّ عليك"[٤].فقال (قبل يَحِلُّ) أي: قبل أن يحل، فحذف (أن) المصدرية قبل المضارع.

موقف النحويين:

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧٦ (٢/ ١٧).
(٢) الرسالة ص ٤٩ فقرة رقم (١٦٨).
(٣) الرسالة هامش ص (٤٩) هامش (١).
(٤) الرسالة ص ٥٨٢ فقرة (١٧٣٢).

اختلف النحويون في حكم حذف "أن" وعملها النصب في المضارع على مذهبين على النحو الآتي:

أولاً مذهب سيبويه والبصريين:

ذهب سيبويه والبصريون إلى أن "أن" لا تعمل النصب في المضارع مع الحذف، ويجب رفع المضارع بعدها، لأنها لما حذفت ضعفت عن العمل.

قال سيبويه "ولوقلت: مُرْهُ يحفرها على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه على شئ هو قليل في الكلام، على مره أن يحفرها، فإذا لم يذكروا "أن"، جعلوا المعنى بمنزلته في (عسينا نفعل)، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيد قائلاً، ثم وضع (يقول) في موضعه، وقد جاء في الشعر.

قال طرفة بن العبد[1]:

أَلاَ أَيُّهَـذَا الزَّاجِـرِي أَحْضُـرُ الـوَغَى وأن أشْـهدَ اللـذاتِ هَـلْ أنـتَ مُخْلـدِيْ[2].

وقال سيبويه أيضاً في قول الشاعر[3]:

فَلَـمْ أَرَ مِثْلَهـا خُبَاسضَـةً وَاحِـدٍ وَنَهْنَهُـتُ نَفْسِـيْ بَعـدْ مَـا كَـدتْ أَفْعَلَـهْ

"أراد: بعد ما كدت أن أفعله، وهذا لضرورة الشعر"[4].

---

(1) البيت من الطويل لطرفة في ديوانه ص ٣٢. والوغي: الحرب، أشهدها: أحضرها. والمعني: يا من يلومني في حضور الحرب لئلا أقتل، وفي أن أنفق مالي لئلا أفتقر ما أنت مخلدي إن قبلت منك، فدعني للشجاعة والبذل. والشاهد فيه رفع (أحضر) لحذف الناصب، وقد يجوز النصب بإضمار "أن" ضرورة، وهو مذهب الكوفيين. ينظر العيني. المقاصد النحوية (٤/ ٤٠٢) والشنقيطي. الدرر اللوامع (٢/ ٣٣) والخزانة (٨/ ١٩٩) وأمالي الشجري (١/ ٨٣)، والأنباري. الإنصاف (٢/ ٥٦٠) مسألة (٧٧)، وابن السراج. الأصول (٢/ ١٦٢) والمالقي، رصف المباني ص ١١٣.

(2) سيبويه الكتاب (٣/ ٩٩).

(3) البيت من الطويل لعامر بن جوين الطائي. وخباسة: عنيمة، واحد: أي: رجل واحد. نهنهت: كففت. والشاهد: بعد ما كدت أفعله. حيث نصب (أفعله) بأن محذوفة مع بقاء عملها. ينظر شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٥٠) وشرح شواهد المغني (٧/ ٣٤٧) والإنصاف (٢/ ٥٦٠) مسألة (٧٧).

(4) الكتاب (١/ ٣٠٧).

وقال المبرد: "وتقول: مره يحفرها. فالرفع على ثلاثة أوجه:

..... ويكون على شئ هو قليل في الكلام، وذلك أنك تريد مره أن يحفرها، فتحذف (أن) وترفع الفعل، لأن عامله لا يضمر، وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار "أن"، والبصريون يأبون ذلك... ونظير هذا الوجه قول طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وقال سيبويه أيضاً في قول الشاعر: [1].

فلم أرَ مثلها خباسة واجد ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله

"أراد: بعد ما كدت أن أفعله، وهذا لضرورة الشعر"[2].

وقال المبرد: "وتقول: مُرْهُ يحفِرُها. فالرفع على ثلاثة أوجه:

..... ويكون على شئ هو قليل في الكلام، وذلك أنك تريد:

مُرْهُ أن يحفرها، فتحذف (أنْ) وترفع الفعل، لأن عامله لا يضمر، وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب علي إضمار "أنْ"، قال الشاعر:

ألا أيها الزاجرى أحضر الوغي وأن أشهد اللذان هل أنت مخلدى

ومن رأي النصب هناك رأى نصب (أحضر)" [3].

حجة البصريين:

احتج البصريون على أن "أن" إذا حذفت فلا يبقي عملها بما يأتي:

أولاً: أنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغي ألا تعمل مع الحذف من غير بدل[4].

---

(1) البيت من الطويل لعامر بن جوين الطائي. وخباسة: عنيمة، واحد: أي : رجل واحد. نبهت: كففت. والشاهد: بعد ما كدت أفعَلَه. حيث نصب (أفعله) بأن محذوفه بقاء عملها.
ينظر شرح التسهيل لابن مالك (٥٠/٤) وشرح شواهد المغني (٣٤٧/٧) والإنصاف (٥٦٠/٢) مسألة (٧٧).

(2) الكتاب (٣٠٧/١).

(3) المبرد. المقتضب (٨٥/٨٤/٢) وينظر ابن السراج. الأصول (١٦٢/٢-١٦٣). ومجالس ثعلب ص ٣٨٣ وابن يعيش (٧/٢) (٢٨/٤).

(4) الإنصاف (٥٦٢/٢) واللباب (٣١/٢).

ثانياً: الذي يدل على أن عوامل الأفعال ضعيفة أن (أن) المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، وإذا كانت "أن" المشددة لا تعمل مع الحذف فـ (أن) الخفيفة أولي أن لا تعمل وذلك لوجهين:

أحدهما: أن (أن) المشددة من عوامل الأسماء، و"أن" المخففة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وإذا كانت "أن" المشددة لا تعمل مع الحذف وهي الأقوي، فأن لا تعمل "أن" الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف كان ذلك من طريق الأولي[1].

والثاني: أن (أن) الخفيفة إنما عملت النصب، لأنها أشبهت "أن" المشددة، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف، فالفرع المشبه أولي أن لا ينصب مع الحذف، لأنه يؤدي إلي أن يكون الفرع أقوى من الأصل، وذلك لا يجوز[2].

ثالثاً: احتج البصريون بقوله تعالي: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[3].

حيث وقع الفعل "أعبدُ" مرفوعاً، وقد وردت فيها قراءة بالنصب على تقدير "أن"[4] وهذه القراءة تدل على إرادة "أن" في الأصل[5].

رابعاً: قوله تعالي: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾[6].

حيث حذفت (أن) قبل الفعل (يريكم) فارتفع الفعل، والأصل: ومن آياته أن يريكم[7].

قال العكبري: "والوجه الثاني أن "أن" محذوفة أي: ومن آياته أن يريكم، وإن حذفت (أن) في مثل هذا جاز رفع الفعل"[8].

وجعل السمين الحلبي هذا الوجه هو الظاهر الموافق لإخوانه[1] وذكر هذا الوجه الأنباري وأبو حيان[2]، ولم يذكر غيره الزمخشري[3] ونسبه الأصبهاني والآلوسي إلي الفارسى[4].

---

(1) الإنصاف (٢/٥٦٣).
(2) السابق (٢/٥٦٣).
(3) سورة الزمر، الآية ٦٤.
(4) ذكر هذه القراءة أبو حيان في البحر المحيط (٧/٤٢٩) ولم ينسبها لأحد. وكذلك الزمخشري في الكشاف (٤/١١٠)، وينظر ابن خالوية الشواذ ص ١٣١.
(5) السمين الحلبي. الدر المصون (٩/٤٤٠).
(6) سورة الروم الآية ٢٤.
(7) ينظر الأخفش معاني القرآن ص ٤٣٧ وابن فارس. الصاحبي ٣٨٩.
(8) الإملاء (٢/١٨٥).

واختار هذا المذهب ابن هشام[٥].

خامساً: احتج البصريون بقول العرب (نَسْمَعُ بالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَرَاْهُ) [٦] والأصل: أن تسمع، فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل وبطل عملها[٧].

ثانياً: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلي أن" أن" الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل[٨].

حجة الكوفيين:

احتج الكوفيون على جواز إعمال (أن) النصب مع الحذف بقراءة عبد الله ابن مسعود "وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله"[٩]، فنصب: (لا تعبدوا) بـ (أن) مقدرة؛ لأن التقدير: أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف (أن)، وأعملها مع الحذف، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف[١٠].

واستدلوا من الشعر بقول الشاعر: [١١].

ألا أبهذا الزاجري أحضر الوغي

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

فنصب (أحضر) لأن التقدير فيه: أن أحضر، فحذفها، وأعملها مع الحذف، والتقدير على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله (وأن أشهد اللذات)، فدل على أنها تنصب مع الحذف[١٢].

---

(١) ينظر السمين. الدار المصون (٣٨/٩).
(٢) الأنباري. البيان (٢٥٠/٢) والبحر (١٦٧/٧).
(٣) الكشاف (٤٧٤/٣).
(٤) الأصبهاني. كشف المشكلات (١٠٤٨/٢) وروح المعاني (١٥/١٢).
(٥) المغني (٨٣٩).
(٦) هذا مثل عربي. والمعيدي: تصغير معدي على غير قياس. والمثل يضرب لمن خبره خير من مرآة. ينظر مجمع الأمثال (١٢٩/١).
(٧) الألوسى. روح المعاني (١٥/١٢).
(٨) الإنصاف (٥٥٩/٢) واللباب للعكبري (٣١/٢).
(٩) سورة البقرة الآية ٨٣ ونسبت لأبي ينظر البحر المحيط (٢٨٢/١).
(١٠) الإنصاف (٥٥٩/٢).
(١١) تقدم في هذه المسألة.
(١٢) الانصاف (٥٦٠/٢).

وقال الشاعر:

فلـم أر مثلـها خباسـة واجـد ونهنهت نفسـي بعـد مـا كـدت أفعلـه[1]

فنصب (أفعله) بـ (أن) محذوفة، فدل على أنها تعمل محذوفة[2].

ويضاف إلي أدلة الكوفيين ما تقدم من أقوال الشافعي التي ذكرتها في صدر المسألة.

الرد على أدلة الكوفيين:

رد البصريون ما استدل به الكوفيون من جواز إعمال "أن" النصب مع الحذف على النحو الآتي:

١-أما قراءة من قرأ "لا تعبدوا إلا الله" فهي قراءة شاذة، وليس لهم فيها حجة؛ لأن "تعبدوا" مجزوم بـ "لا"، لأن المراد بها النهي[3].

٢-وأما قول طرفة:

ألا أبهذا الزاجري أحضر الوغى.

فالرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة، وأما من رواه بالنصب، فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال "أن مع الحذف فلا يكون فيه حجة[4].

وأما قول الآخر:

(بعد ما كدت أفعله).

فهذا يقع في ضرورة الشعر.

الترجيح:

بعد عرض مذهب البصريين والكوفيين في هذه المسألة، وعرض أدلة كلا الفريقين أي أن الراجح أن إضمار "أن" لا ينقاس، إنما يجوز في مواضع عدها

---

(١) تقدم البيت في هذه المسألة.
(٢) الإنصاف (٢/٥٦١-٥٦٢).
(٣) الإنصاف (٢/٥٦٤) واللباب (٢/٣١).
(٤) الإنصاف (٢/٥٦٤).

النحويون، وجعلوا ما سواها شاذاً قليلاً، وهو مذهب البصريين، وهو الصحيح خلافاً للكوفيين، وإذا حذفت (أن) فالصحيح جواز النصب والرفع، وروي: (مره يحفرها) و (أحضر الوغي) بالوجهين وهذا مذهب المبرد[1] والكوفيين، خلافاً للأخفش[2] حيث التزم رفعه. وبناءً على هذا تحمل أقوال الإمام الشافعي – رحمه الله– على إضمار (أن) وجواز رفع الفعل بعد ذلك أو نصبه من مثل قوله: (وأنت متسرع بتقديمه قبل يَحِلُّ عليك) [3] أي قبل أن يحل، فحذف (أن) ورفع الفعل.

وقوله (كما عليه يتعلُم الصلاة والذكر فيها) [4] فقال (يتعلم بالرفع) ومع أن الآخرين جائزان فالرفع أكثر وعليه عامة النحويين، فيجوز أن يوجه كلام الشافعي على كلا الوجهين.

قال الشيح أحمد شاكر "الشافعي لغته حجة لفصاحته وعلمه بالعربية، وأنه لم يدخل على كلامه لُكنة، ولم يُحفظ عليه خطأ أو لحن، وما وجدناه في كتاب (الرسالة) مما شذ عن القواعد المعروفة في العربية، أو كان على لغة من لغات العرب، لم نحمله على الخطأ، بل جعلناه شاهداً لما استعمل فيه، وحجة في صحته"[5].

(1) المقتضب (٢/١٣٤).
(2) معاني القرآن (١/١٢٦).
(3) الرسالة ص ٥٨٢.
(4) السابق ص ٤٩.
(5) الرسالة هامش ص ٦٥٩.

المسألة الخامسة عشرة

الفصل بين الموصوف و الصفة بجملة

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز الفصل بين الصفة والموصوف بجملة. قال الشافعي – رحمه الله –: «قال بعضُ الناسِ: لاَ يُؤَمَّنَّ أحدٌ بعد النبي جالساً، واحتج بحديثٍ رواه منقطعٍ» [1]

فقوله (منقطعٍ) بالخفض، صفة لحديث، و يكون قد فصل بين الموصوف (حديث) و الصفة (منقطع) بجملة (رواه)[2]

موقف النحويين:

هذه الجملة التي فصل بها الشافعي بين الموصوف و الصفة، جملة (رواه يصح أن تكون جملة اعتراضية، و قد أجاز العلماء الفصل بين الصفة و والموصوف بجمل الاعتراض).

قال ابن عصفور: «و لا يجوز الفصل بين الصفة و الموصوف إلا بجمل الاعتراض، و هي كل جملة فيها تسديد للكلام»

نحو قوله تعالى: {وإنهُ لقسمٌ لو تعلمون عظيمٌ}[3] و لا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة[4].

ووقع الفصل في الآية السابقة بين الموصوف (قسم) و الصفة (عظيم) بجملة (لو تعلمون) و هي شرطية اعتراضية[5] .

ووقع الفصل أيضاً بين الصفة و الموصوف بالاعتراض، في قوله تعالى: {ولمن خاف مقام ربه جنتان * فبأي آلاء ربكما تكذبان * ذواتا أفنانٍ}[6] فـ «ذواتا

---

(1) الرسالة ص (٢٥٥) فقرة (٧٠٦).
(2) أحمد شاكر هامش الرسالة ص (٢٥٥) هامش (٥).
(3) سورة الواقعة الأية ٧٥.
(4) المقرب (١ / ٢٢٨) و ينظر الخصائص (٢ / ٣٩٦) و المحرر الوجيز (١٥ / ٣٨٥).
(5) البحر المحيط (٨ / ٢١٤) و الإملاء (٢ / ١٣٤) و الحلبيات (١٤٧) و البيان (٤١٨/٢) و المغني (٥١٠ – ٥١١) و الهمع (٤ / ٥٣) .
(6) سورة الرحمن الآيات (٤٦ / ٤٨).

أفنان» صفة (جنتان) أو خبر لمبتدأ محذوف[1] ومنه قوله تعالى: {ذلكم الله ربي عليه توكلت و إليه أنيب فاطر السموات الأرض} [2] .

(فاطر السموات) بالرفع، و فاطر صفة للفظ الجلالة، وجملة (عليه توكلت) اعتراض بين الصفة و الموصوف[3].

و ذكر السيوطي ما يجوز الفصل به بين الصفة و الموصوف، فقال: «ويجوز فصلها أي التوابع بغير مباين محض،كمعمول الوصف نحو {ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ}[4].

والموصوف نحو {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ}[5].

والمفسر نحو {إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ}[6].

والمبتدأ الذي خبَرَه في متعلق الموصوف، نحو: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}[7].

وَالخبر نحو: زيد قائم العاقلُ، و جواب القسم، نحو {بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ}[8].

وَالاعتراض نحو {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ}.

و الاستثناء نحو: مَا اجاءني أحد إلا زيداً خيرٌ منك[9].

اعتراض علي كلام السيوطي:

وأرى أن بعض كلام السيوطي المتقدم فيه نظر، فإنه استشهد للفصل بين الصفة و الموصوف بمعمول الموصوف، بقوله تعالى : {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ}.

و هَذا الاستشهاد ليس في محله، فإن الموصوف هو لفظ الجلالة (الله) ليس له معمول، و إنما هو فَصْلٌ بمعمول عامل الموصوف، و هو المصدر (سبحان)، فإنه عامل في الموصوف، و في الجار و المجرور، الذي فَصَلَ بين لفظ

---

(1) ينظر العكبري الإملاء (٢ / ١٣٣) و حاشية الجمل (٤ / ٢٥٧).
(2) سورة الشوري الآيتان (١٠ / ١١) .
(3) أبو حيان: البحر المحيط (٧ / ٥٠٩).
(4) سورة ق الآية ٤٤ .
(5) سورة المؤمنون الأية (٩١ – ٩٢) .
(6) سورة النساء الاية (١٧٦) .
(7) سورة إبراهيم الأية (١٠).
(8) سورة سبأ الأية (٣).
(9) ينظر السيوطي الهمع ٢ / (١١٥ – ١١٦).

الجلالة و بين صفته (عالم الغيب)، و لعله اعتبر أن المضاف و المضاف إليه كالشيء الواحد، فبدل أن يقول بمعمول عامل الموصوف، قال بمعمول الموصوف، والتمثيل الصريح للفصل بمعمول الموصوف هو:

يعجبني ضَرْبُكَ زيداً الشديدُ، فإن الفصلِ بـ (زيداً) بين الموصوف وهو الضرب، و الوصف و هو الشديد و الحال أن (زيداً) معمول للموصوف[1].

و من الفصل بجملة اعتراضية أيضاً، ما تقدم من قول الشافعي: «و احتج بحديثٍ رواه منقطعٍ» [2] على أن جملة (رواه) اعتراضية، وهو شاهد جيد من كلام الشافعي لهذه المسألة.

([1]) ينظر الصبان. حاشيتة علي الأشموني (٣ / ٥٧). و ينظر أبو حيان الارتشاف (١٩٣٥/٤) و شرح الجمل (١ / ٥٦١).

([2]) الرسالة ص (٢٥٥).

المسألة السادسة عشرة

إهمال «لم» الجازمة حملا على «ما»

تمهيد:

"لم" حرف نفى يجزم المضارع، ويقلبه إلى زمن المضى وقد تخرج عن هذا الأصل، فيرفع بعدها المضارع حملاً لها علي (ما) أو (لا) النافيتين[1]. وقد نص على ذلك النحويون واختلفوا في هذه المسألة.

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز إهمال (لم) الجازمة حملاً على (ما).

قال الشافعي: «لَا بأْسَ مَاْ لَمْ يُحِيلُ المَعْنَى» [2] .

وقال: «لو صَلَّى لم يُؤَّدِيَ ذلك عنه» [3].

و قال: «ولم يَسْتَثْنِيْ وَقْتَاً من الأوقَاتِ» [4] .

إلى غير ذلك من مواضع و هي متكررة [5] .

قال الشيخ أحمد شاكر: «رفعت هذه الأفعال في كلام الشافعي على لغة من يهمل «لم» حملاً على «ما».

و شاهده معروف في كتب النحو» [6].

موقف النحويين:

«لم» حرف نفي و جزم، فتجزم الفعل المضارع، كقوله: { لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}[7]

و اختلف النحويون في رفع الفعل بعد «لم» على مذهبين:

---

(١) ينظر شرح التسهيل (٦٦/٤) والمغني (٢٧٧/١) والهمع (٥٦/٢) والأشموني (٦/٤) وشرح الكافية الشافية (١٦٣٠/٣).

(٢) الرسالة ص (٢٧٥) فقرة (٧٥٥).

(٣) السابق ص (٣٢٠) فقرة (٨٧٦) .

(٤) السابق (٣٢٥) فقرة (٨٨٨) .

(٥) ينظر الرسالة فقرة (٨٩٤)، (٩١١)، (٩٢٥)، (٩٥٢)، (٩٨٢)، (٩٨٦)، (١٠٩٠)، (١١٦٤)، (١٢٧١)، (١٦٠٠)، (١٦٤٢).

(٦) هامش الرسالة ص (٢٧٥) هامش (٤).

(٧) سورة الإخلاص الآية ٣.

الأول: ذهب بعض النحويين إلى أن الرفع بعد «لم» لغة قوم من العرب، يهملون «لم» حملاً على «ما» لأن كلا الحرفين للنفي، و من هؤلاء ابنُ مالك، حيث استدل على ذلك بقول الشاعر:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ و أُسْرَتُهُم يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجَارِ[1]

ثم قال: «فرفع الفعل بعد «لم» و هي لغة لقوم» [2].

و نقل المرادي، و ابن هشام، هذا عن ابن مالك[3] وعلى هذه اللغة جاء قول الشافعي: «لا بأس ما لم يُحْيلُ المعنى» [4].

فرفع الفعل (يحيل) على لغة من يهمل «لم».

الثاني: ذهب بعض النحويين إلى أن رفع الفعل بعد «لم» ضرورة و ليس لغة.

قال أبو حيان: «و قد تلغي «لم» في الشعر، فلا تجزم حملاً على (ما) و قيل: حملاً على «لا» [5]

و قال ابن يعيش: فأما ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:

لولا فوارس من ذهل و أسُرْتُهمُ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فشاذٌ سبيله عندنا على تشبيه «لم» بـ «لا» [6].

و قال الأشموني «قيل حملاً على «ما» و هو أحسن لأن (ما) تنفي الماضيَ كثيراً بخلاف «لا»»[7] .

و ممن ذهب إلى أنه ضرورة ابن جني في سر الصناعة[8].

---

(١) البيت من البسيط مجهول القائل وروي «من نعم» مكان «من ذهل» و الصليفاء اسم موضع و يوم الصليفاء كان لهوزان علي فزازة و عبس و أشجع و الجار المستجير و الحليف و «ذهل» حي من بكر وروي «نعم» و في شرح أبيات المغني (٥ / ١١٣) أن قوله «نعم» محرف وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٨)، (٤ / ٦٦) و الدرر اللوامع (٥ / ٦٨) و المحتسب (٢ / ٤٢) و المقاصد النحوية (٤ / ٤٤٦) و لسان العرب (صلف) و شرح عمدة الحافظ ص (٣٧٦) و الجني الداني ص (٢٦٦) و الخزانة (١ / ٢٠٥) و ابن يعيش (٧ / ٨) و الأشموني (٣ / ٥٧٦).

(٢) التسهيل وشرحه (١ / ٢٨) و ينظر المساعد (٣ / ١٣٢).

(٣) الجني الداني (٢٦٦) و المغني (١ / ٣٠٦ – ٣٩٢).

(٤) الرسالة ص (١٧٥) .

(٥) الارتشاف (١٨٦١/٤) .

(٦) شرح المفصل (٧ /٨).

(٧) شرح الأشموني (٥/٤) .

(٨) سر الصناعة (٢ /٤٤٨).

الترجيح:

و أرى أن حمله على أنه لغة قوم أولى لثبوت ذلك بالسماع في البيت المتقدم و النصوص الكثيرة عن الإمام الشافعي، من مثل قوله: «لا بأس ما لم يحيل المعنى» [1].

و قوله: «ولو صلى لم يؤدي ذلك عنه» [2].

و هذا ما أقره ابن جني في المحتسب، حيث قال: أما قراءة طلحة «فإمَّا تَرَيْنَ»[3] فشاذة، و لست أقول: إنها لحن، لثَّبات عَلَم الرفع وهو النون في حال الجزم، و لكن تلك لغة، أن تثبت هذه النون في الجزم، و أنشد أبو الحسن:

لولا فوارس من قيس و أسْرتُهمُ يوم الصُليفاء لم يوفون بالجار

كذا أنشده (يوفون) بالنون، و قد يجوز أن يكون على تشبيه «لم» بـ«لا»[4].

و قول الشافعي حجة، يؤيد قول ابن مالك بأن رفع الفعل بعد (لم)لغة قوم.

---

(1) الرسالة (٢٧٥) .

(2) السابق (٣٢٠).

(3) سورة مريم الأية ٣٢ و ينظر في قراءة طلحة المحتسب (٤٢/٢).

(4) ابن جني المحتسب (٢ / ٤٢).

المسألة السابعة عشرة

حـــذف اللام في جـــواب «لـــو»

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز حذف اللام في جواب «لو».

قال الشافعي رضي الله عنه: « و قُلتُ له: لو جاز أن تُتْرَك سُنَّةٌ مما ذَهَب إليه من جَهِلَ مكان السُّنَن من الكتاب، تُرك ما وصفنا من المسح على الخفين»[١]

فحذفت اللام من جواب «لو» في (تُرك)[٢].

موقف النحويين:

«لو» حرف شرط و هي عند سيبويه لما كان يقع لوقوع غيره[٣] .

و قال ابن مالك: (ت ٦٧٢هـ) «لو» حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه[٤].

و أكثر النحويين يقولون حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، يعني امتناع الثاني لامتناع الأول، في نحو: لو قام زيد لقمتُ [٥].

و قد ذكر ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) أن ما قاله أبوه في معناه أحسن و أدل على معناها مما قاله النحويون، و إن كان ما قالوه عنده صحيحاً وافياً بشرح معنى «لو» و هو مغزى كلام سيبويه[٦].

ولا تدخل «لو» إلا على الماضي عند أكثر المحققين و إن لم يكن لازماً، لأنها قد تأتي بمعنى (إن) الشرطية داخلة على المستقبل معنى، وإن كان ماضياً لفظياً، إذ إنها تصرف الماضي إلى المستقبل، كما في قوله تعالى: {وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ }[٧].

---

(١) الرسالة (٢٣٣) فقرة (٦٤٧).
(٢) هامش الرسالة ص (٢٣٣) .
(٣) الكتاب (٤ / ٢٢٤) .
(٤) ابن مالك شرح التسهيل (٤ / ٩٥) شرح ابن الناظم .
(٥) ابن مالك شرح التسهيل (٤ / ٩٥).
(٦) ابن الناظم شرح التسهيل (٤ / ٩٥) و الجني الداني (٢٧٥).
(٧) سورة يوسف الأية ١٧ .

وزعم بعضهم أنها لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسك به المجيزون من نحو الآية السابقة، لا حجة فيه لصحة حمله على الماضي، و ذلك هو اختيار ابن الناظم، و أجاز الأولَّ كثيرٌ من النحويين[1].

و«لو» الشرطية لا بد أن يكون لها جواب، تقول: لو جاءني زيد لأكرمته.

و جواب «لو» يأتي أحد الأشياء الآتية:

الأول: كونه فعلاً ماضياً مثبتاً مقترناً باللام، نحو لوجئتنا لأكرمناك.

الثاني: يكون فعلاً ماضياً منفياً بـ (ما)، نحو قوله تعالى: «لو كان خير ما سبقونا إليه» [2].

و الأكثر خلوه من اللام، و قد تصحبه، كقولك: لو كان كذا لما كان كذا.

الثالث: يكون فعلاً مضارعاً مجزوماً بـ (لم)، كقولك: لو قام زيد لم أقم[3].

وقد تأتي «لو» الشرطية داخلة على الماضي المثبت، و يكون جوابُها خالياً من اللام.

وعلى هذا جاء قول الإمام الشافعي السابق: لو جاز أن تُترك سُنةٌ مما ذهب إليه من جَهِل مكان السُّننَ من الكتاب، تَرَك ماوصفنا من المسح على الخفين[4] .

أي: لترك ما وصفناه من المسح على الخفين، و نص النحويون على أن الأكثر اقتران الخبر باللام.

قال المرادي: «لا يكون جواب (لو) إلا فعلا ماضياً مثبتاً..... والأكثر فيه اقترانه باللام و قد يحذف، كقوله تعالى: «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجَاً»[5].

و قال ابن مالك: «يظن بعض النحويين أن لام جواب «لو» في نحو: لو فعلت لفعلت لازمة»

و الصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور، قال تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ

---

(1) ابن الناظم شرحه علي الألفية ص ٧١٠ و الجني الداني (٢٨٤ – ٢٨٥) و ينظر البحر المحيط (١ / ٨٨) .

(2) سورة الأحقاق الأية ١١ .

(3) الجني الداني ٢٨٣ و المغني (١ / ٢٧١) و شرح التسهيل لابن مالك (٤ / ١٠٠).

(4) الرسالة (٢٣٣) .

(5) الجني الداني ص (٢٨٣) و ينظر الإربلي جواهر الأدب (٢٦٦) .

وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ) (٢) .

و كقوله تعالى: {أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ}(٢)، و منه قول رجل لرسول الله ﷺ: «و أَظُنُّها لو تَكَلَّمَتْ تصدقت، فهل لها من أجر إن تَصَدَّقْتُ عنها» قال: «نعم» (٣) (٤).

و بَيَّنَ الزمخشرى علة حذف اللام من قوله تعالى: {لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا}(٥) فقال: «فإن قلتَ، لِمَ أُدْخِلَتْ «اللام» على جواب «لو» في قوله: «لجعلناه حطاماً» ونُزعت منه هاهنا.

قلت: إن «لو» لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط، و لم تكن مخلصة للشرط، كإن ، و لا، عاملة مثلها، و إنما سري فيها معنى الشرط اتفاقاً، من حيث إفادتها في مضموني جملتيها، أن الثاني امتنع لامتناع الأول، افتقرت في جوابها إلى ما ينصب عَلَماً على هذا التعلق، فزيدت هذه اللام لتكون علماً على ذلك، فإذا حذفت بعد ما صارت علماً مشهوراً مكانه، فلأن الشيء إذا عُلِمَ و شُهِرَ موقعُه و صار مألوفاً و مأنوساً به لم يبال بإسقاطه عن اللفظ استغناء بمعرفة السامع» (٦).

و قال أبو حيان: «دخلت اللام في {لجعلناه حُطاماً} و سقطت في قوله: {جعلناه أجاجاً} و كلاهما فصيح، و طَوَّلَ الزمخشريُّ في مسوغ ذلك» (٧).

وقول أبي حيان: و كلاهما فصيح إثبات اللام في جواب (لم) و عدمه. وهذا يفهم منه أن أبا حيان يرى أن دخول اللام في جواب (لو) في

---

(١) سورة الأعراف الآية (١٥٥) و ينظر الدر المصون (٥ / ٤٧٥) .
(٢) سورة يس الآية (٤٧) .
(٣) رواه البخاري في كتاب الجنائز باب: موت الفجأة البغته حديث رقم (١٣٨٨) و ينظر ابن حجر فتح الباري (٤ / ١٩١) ط السعودية .
(٤) شواهد التوضيح ص (١٧٩).
(٥) سورة الواقعة الآية ٧٠ .
(٦) الزمخشري الكشاف (٤ / ٦١).
(٧) أبو حيان البحر المحيط (٨/ ٢١٢) و ينظر الشيخ محمد عضيمة دراسات لأسلوب القرآن (ق ١ جـ ٢ ص ٦٥٣) .

الآيــة وعــدمها ســواء، و لا تفيــد إلا التوكيــد، لأنهــا لام زائــدة، فَكَــأنَّ حــذفَها إيجاز للكلام لا غير.

و هـذا لا يليـق بكتـاب الله المعجـز، فكـل حـرف لـه معنـاه اللائـق ثبوتـاً و حـذفاً، و لـذلك نقـل الشـيخ ابـن عاشـور (ت ١٣٩٣هـ) فـي تفسـيره «التحريـر و التنـوير» عـن ابـن أبـي الأصـبع أنـه قـال، قيـل: لـم أكـد الفعـل بـاللام فـي الـزرع و لـم يؤكـد فـي المـاء ؟ قلـت: لأن الـزرع و نباتـه و جفافـه بعـد النضـارة حتـي يعـود حطامـاً ممـا يحتمـل أنـه مـن فعـل الـزارع، أو أنـه مـن سَـقْي المـاء، وجفافـه مـن عـدم السـقي، فـأخبر سـبحانه أنـه الفاعـل لـذلك علـى الحقيقـة، وأنـه قـادر علـى جعلـه حطامـاً فـي حـال نمـوه لـو شـاء، و إنـزال المـاء مـن السـماء ممـا لا يتـوهم أن لأحد قدرةً عليه غير الله تعالى» [1]

و ممـا تقـدم نعلـم أن دخـول الـلام فـي جـواب (لـو) لـيس واجبـاً ، بـل حـذفها قليـل، و مـن هـذا القليـل مـا ذكـره ابـن مالـك مـن شـواهد[2] مـن القـرآن و السنة، ويضاف إلى ذلك قول الشافعي السابق.

---

(1) ابن عاشور. التحرير و التنوير (١١ / ٣٢٥)..
(2) في كتابه (شواهد التوضيح) (١٧٩) .

المسألة الثامنة عشرة

حـــذف اللام فـي جواب «لولا»

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز حذف اللام في جواب «لولا».

قال الشافعي –رضي الله عنه–: «و لولا الاستدلال بالسُّنِة و حُكْمُنَا بالظاهر قَطَعْنَا من لزمه اسمُ سَرِقَةٍ.....» [1] .

قال العلامة أحمد شاكر: «هكذا هو بحذف اللام من (قطعنا) جواب «لولا»، و هو جائز على قلة، و استعمال الشافعي إياه يدل على أنه فصيح صحيح، و الشافعي لغته حجة» [2].

موقف النحويين:

«لولا» عند جمهور البصريين حرف مركب من (لو) و (لا)، يقول سيبويه: عن (لا) "و قد تغير الشيء عن حاله، كما تفعل «ما» و ذلك قولك «لولا» صارت «لو» في معنى أخر كما صارت حين قلت: «لو ما» تغيرت كما تغيرت «حيث» بـ «ما» و «إنَّ» بـ «ما» [3]".

و يقول ثعلب: «أصل «لولا» أن «لو» للتمني«و لا» للجحد، فلما ضُمَّتا صارتا كلمة واحدة: لو كان لكان كذا، لولا أنه كان كذا لكان كذا» [4] .

و قال المالقي عن البصريين و الكوفيين: «و قد اتفقت الطائفتان أن «لولا» مركبة من «لو» التي هي حرف امتناع لامتناع، و «لا» النافية.....»[5]

و تستعمل «لولا» على قسمين:

أحـدهما: لولا التحضيضية، و تختص حينئذ بالأفعال، كقولك: لولا تشكر زيداً، و إن وليها اسم قدر بعدها الفعل.

ثانيهمـا: أن تكون حرف امتناع لوجوب أو لوجود، كما يقول بعضهم وتسمي الامتناعية، و قد صَحَّحَ المالقي القول بأن تفسيرها بحسب الجملة التي تدخل عليها، فهي في قولك: لولا زيد لأحسنت إليك، حرف امتناع ، فقد امتنع

---

(1) الرسالة ص (٧٢ – ٧٣) فقرة (٢٥٣).
(2) هامش الرسالة ص (٧٣) هامش (١).
(3) سيبويه. الكتاب (٤ / ٢٢٢).
(٤) ثعلب. المجالس (٢ / ٥٥٩) و ينظر الشجري أماليه (٢ / ٥٠٩).
(٥) المالقي. رصف المباني ص (٢٩٤) (٣) معاني الحروف للرماني ١٢٣ .

الإحسان لوجود زيد، و قولك: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك، حرف وجوب لامتناع و هكذا[1].

وهذه تختص بالأسماء، و يأتي لها جواب، و هو إما فعل ماض مثبت مقرون باللام، نحو «لولا زيد لأكرمتك» أو منفي، نحو: لولا عمرو ما أكرمتك، و لا يجوز حذف اللام في جوابها إلا ضرورة، أو في نادر كلام[2].

ولم يجئ جواب «لولا» الامتناعية الماضي المثبت بغير لام ولا في موضع واحد»[3].

ونص على ذلك أيضا الزجاجي[4] .

وقال أبو حيان: «اللام ليست بلازمة، لجواز أن يأتي جواب «لولا» إذا كان بصيغة الماضي باللام، و بغير اللام، و تقول: لولا زيدْ لأكرمتك، و لولا زيد أكرمتك»[5] .

وقال أيضا: «و قد جاء في كلام العرب بغير لام».

وبعض النحويين يخص ذلك بالشعر و قال الشاعر[6] :

لَوْلاَ ٱلحَيَاءُ وباقِي الدِّيْنِ عِبْتُكُمَا ... بِبَعْضِ مَا فِيكُمَا إذْ عِبْتُمَا عَوَرِيْ[7]

الترجيح:

كلام أبي حيان المتقدم موافق لما يراه الشافعي من أن حذف اللام في جواب «لولا» جائز في الكلام و إن كان قليلاً، و لم يجعله مقصوراً على الضرورة، و قال الشافعي: «و لولا الاستدلال بالسُّنة، و حُكْمُنا بالظاهر قطعنا من لزمه اسمُ سَرِقَة»[8]

---

(١) المالقي. المرجع السابق (٢٩٣) و ينظر المرادي الجني الداني ٥٩٧ .
(٢) المرادي الجني الداني ص (٥٩٨) .
(٣) الأشباه و النظائر للسيوطي (٢ / ٢٢٦) .
(٤) الزجاجي اللامات (١٣٩ – ١٤٠) و ينظر الشيخ عضيمة دراسات لأسلوب القرآن ج ٢ ق ١ ص ٦٨٦ .
(٥) أبو حيان البحر المحيط (٥ / ٢٩٥) .
(٦) البيت من البسيط لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٧٦ و المقرب (١ / ٩٠) و الدرر اللوامع (٥ / ١٠٤) و اللسان (بعض)، وورد غير منسوب في الجني الداني ص (٥٩٨) ورصف المباني ص (٢٤٢) و الهمع (٢ / ٦٧).
(٧) أبو حيان البحر المحيط (١ / ٢٤٤) و ينظر ابن عصفور المقرب (١ / ٩٠).
(٨) الشافعي. الرسالة ص (٧٢ – ٧٣) .

و استعمال الشافعي هذا يدل على أن حذف اللام في جواب «لولا» صحيح فصيح لأن لغته حجة[1] .

(1) أحمد شاكر هامش الرسالة ص (٧٣).

المسألة التاسعة عشرة

تأنيث الضمير العائد إلى المضاف

تمهيد:

تنقسم الضمائر إلي ثلاثة أقسام: متكلم ومخاطب وغائب، ولابد لهذه الضمائر من مرجع تعود إليه، به يتبين السامع أو القارئ المراد من هذه الضمائر، فإن كان لمتكلم أو مخاطب فُسِّر بالمشاهدة وحضور المتكلم أو المخاطب، ولما كان ضمير الغائب عارياً عن المشاهدة احتيج إلى مرجع يفسِّرُه[1].

وقد يعود الضمير إلي المضاف المذكر بصيغة المؤنث، وقد وقع هذا في كلام الشافعي.

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز تأنيث الضمير العائد على المضاف المذكر.

قال الشافعى: «قال: وَجَدْتُ اسمَ الأُبُوَّة تلزمه» [2].

قال الشيخ أحمد شاكر «تلزمه، وهو جائز، لأن المضاف إليه مؤنث لفظاً، فاكتسب المضاف التأنيث منه» [3].

موقف النحويين:

قد يُذْكَرُ فى الكلام ضمير مسبوق بمضاف ومضاف إليه، وقد نص النحويون على أن الأصل فى مثل هذه الحال أن يعود الضمير على المضاف لأنه المقصود، والمُحدَّثُ عنه، والمؤثر فى المضاف إليه، حيث يكسبه التعريف إذا كان هو معرفة، أو التخصيص، إذا كان هو نكرة، ومن ذلك قوله تعالى: {وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا } [4] فالهاء فى (تحصوها) عائدة إلى (نعمة) الواقعة مضَافاً.

وقد يخالف هذا الأصل، فيعود الضمير إلى المضاف إليه.

كما فى قوله تعالى: {إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا } [5].

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (١١/٢) وشذور الذهب (١٨١/١).

(٢) الرسالة ص (٥٩٢) فقرة (١٧٧٩).

(٣) هامش الرسالة (٥٩٢) هامش (٢).

(٤) سورة إبراهيم الآية ٣٤.

(٥) سورة غافر الأية ٣٧.

فالهاء فى (أظنه) تعود على (موسى) الواقع مضافاً إليه، لا إلى إله، الواقع مضافاً.

قال السيوطى «الأصل عوده – يعنى الضمير – على أقرب مذكور.... إلا أن يكون مضافاً ومضافاً إليه، فالأصل عوده للمضاف لأنه المحدث عنه، نحو قوله تعالى: «وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها» وقد يعود على المضاف إليه نحو: «إلى إله موسى وإنى لأظنه كاذبا» [1].

وإذا كان المضاف إليه مؤنثاً فى اللفظ اكتسب المضاف التأنيث منه، فجاز عود الضمير مؤنثاً إلى المضاف، كما فى قول الشافعى المتقدم «وجدت اسم الأبوة تلزمة» [2].فأعاد الضمير مؤنثاً إلى (اسم) المضاف.

لما كان المضاف إليه مؤنثاً فى اللفظ وهذا جائز، وعلل بعضهم بأن المضاف المذكر يكتسب من المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: قُطِعَتْ بعضُ أصابعه، فصح تأنيث (بعض) لإضافته إلى (أصابع) عنه فتقول: قطعت أصابعه[3].

وهذا الشرط موجود فى قول الشافعى السابق، «وجدت اسم الأبوة تلزمه» فيجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فنقول: وجدت الأبوة تلزمه.

(١) السيوطى معترك الأقران (٥٧٨/٣).
(٢) الرسالة (٥٩٢).
(٣) شرح ابن عقيل (٥٨/٢) ط الفا خورى.

المسألة العشرون

جمــع حاجــة على (حوائــج)

تمهيد:

جمع التكسير هو كل اسم جمع تغيَّر فيه لفظ واحدة، ومن هنا يُسمي تكسيراً لتغيّير هيئة واحدة، كما تتغير هيئة الإناء بالتكسير، والتغيير أنواع:

١-تغيير باختلاف الحركة وزيادة الحرف نحو فَلْس وأفْلُس ورَجَل ورجال.

٢-تغيير الحركة فقط نحو: جَوَالق[١]، فالمفرد مضموم الأول، فإذا جمع فَتَحْتَ.

٣-تغيير بالنُقصان نحو: حِمَار وحُمُر.

والجمع على ضربين: قِلة وكثرة، فجمع القلة ستة أنواع.

١-جمع المذكر السالم نحو: مسلمون.

٢-جمع المؤنث السالم نحو: مسلمات.

٣-أفْعُل، نحو: أفلس. ٤-أفعال، نحو أجمال.

٥-أفعلة، نحو: أسلحة. ٦-فِعْلة نحو: غلمة.

وما عدا ذلك جمع كثرة، وإنما كان كذلك لأنك تميِّزْ بها العدد القليل، وهو من الثلاثة إلي العشرة[٢].

هذا. وقد اختلف النحويون في جمع (حاجة) في الكثرة، فقال بعضهم تجمع على (حاج) وقال بعضهم تجمع على (حوائج)، وأنكر بعضهم أن تجمع حاجة على حوائج، ونقف أولاً مع رأى الشافعي.

موقف الشافعي:

أجاز الشافعى -ﷺ- أن تُجمعَ (حاجة) على حوائج و قد أنكر بعض اللغويين هذا الجمع مستدلاً بأنه خارج عن القياس .و قالو : الصواب أن تجمع (حاجة) فى القلة على (حاجات) ، و فى الكثرة على (حاج) و لكن الشافعى استعمل (حوائج) جمعاً لـ (حاجة).

---

(١) الجوالق هو العِدْل من صوف أو شعر وهو الذي يسميه العامة (شوال). قال الجواليقي في المُعَرَّب: "و"الجوالق أعجمي معرَّب، وأصلة بالفارسية (كوالة) وجمعه جَوالق بفتح الجيم وهو من نادر الجمع. ينظر المعرب ص ١٨٥.

(٢) ينظر الكتاب (١٧٥/٢) والتكملة للفارسي ص ١٤٧ واللباب للعكبري (١٧٨/٢ . ١٧٩) وابن يعيشي (١١/٥).

قال الشافعى : (..... إنهم كانوا يذهبون لحوايجهم فى الصحراء ، فأمرهم ألا يستقبلوا القبلة و لا يستدبروها) [١]

موقف النحويين :

اختلف النحويون فى جمع (حاجة) على مذهبين :

المذهب الأول :

ذهب المبرد ، و الأصمعى و الصفدى ، و الحريرى ، و غيرهم إلى أن (حاجة) تُجمع على (حاجات) فى أقل العدد ، و على (حَاج) ، و (حِوَج) و أما قولهم (حوائج) فليس من كلام العرب.

قال المبرد فى قول الشاعر :

و مُرْسِلِ وَ رَسُوْلٍ غَيْرِ مُتَّهَمٍ و حَاجةٍ غَيْرِ مُزْجاةٍ مِنَ الحَاجِ[٢]

" الحاج : جمع حاجة ، و تقديره :فَعَلَه و فَعَل ، كما تقول : هامة و هام ، وساعة و ساع ، ....فإذا أردت أدنى العدد قلت : ساعات ، فأمَّا قولهم فى جمع (حاجة) (حوائج) فليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المولِّدين،و لا قياس له"[٣]

و مما يدل على أن (حاجة) تُجمع جمع قلة على (حاجات) قول الشاعر :

و قَدْ تَخْرُجُ الحَاجَاتُ يا أمَّ مالكٍ كَرائِمُ مِنْ رَبٍ بِهِنَّ ضَنِينِ[٤]

و ذكر صاحب لسان العرب أن (حاجة) تُجمع فى أكثر العدد على (حاج) و(حِوَج) [٥].

و أنكر الأصمعى جمع (حاجة) على (حوائج) [٦] و تابعه الصفدى[٧] والحريرى [١]

---

(١) الشافعى.الرسالة ص ٢٩٣ فقرة (٨١٤).

(٢) البيت من البسيط للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٨، و ورد بلا نسبة فى لسان العرب (٣٥٥/١٤) (زجا) ، و تهذيب اللغة (١١-١٥٥) (زجا) و درةالغواص للحريرى ص ٥٠.

(٣) المبرد الكامل (٣٦٨/١-٣٦٩).

(٤) البيت من الطويل و لا يُعرف قائله و ينظر الحريرى درة الغواص ص (٥٠).

(٥)ابن منظور .لسان العرب (حوج).

(٦)نقل رأيه صاحب اللسان (حوج).

(٧) يُنظر الصفدى . تصحيح التصحيف ٢٣٥.

و جعل قولهم فى جمع (حاجة) (حوائج) من أوهام الخواص ، ثم قال:

"و الصواب أن تجمع فى أقل العدد على (حاجات) ، ..... و أن تجمع فى أكثر العدد على (حَاج) ،مثل هامة و هام ، و عليه قول الراعى ... "(٢)

و قد ورد جمع (حاجة) على (حاج) فى قول الشاعر :

يا لَيْتَ شِعْرِيَ عن نَفْسِى أزاهِقةٌ نَفسِى و لم أقْضِ ما فيها مِنَ الحَاجِ(٣)

المذهب الثانى :

ذهب بعض النحويين منهم ابن جنى و الأصبهانى إلى أن (حاجة) تُجمع على : (حاجات) ، و (حاج) و (حوج) قياساً ، و (حوائج) على غير قياس .

قال ابن جنى " و قد شذَّت ألفاظ من الجمع عن القياس ، قالوا : و حاجة و حوائج" (٤).

و قال الأصبهانى (ت ٥٤٣هـ) : " و إنما قياس (حوائج) أن يكون واحدها (حائجة) فخالفوا"(٥) و استدلوا بأن هذا الجمع ثابت فى لغة العرب قال الشاعر :

لِتَقُمْ أنْتَ يا ابنَ خَيْرِ النّاسِ فَلْتَقُصِّىْ حَوَائِجَ المُسْلِمِينَ(٦)

و قال أيضا:

و لِى بِبِلادِ السِّندِ عَنْدَ أَمِيرِها حَوَائجُ جَمَّاتٌ و عِنْدِى ثَوابُها(٧)

و يضاف إلى ذلك ما تقدم من قول الإمام الشافعى " كانوا يذهبون لحوايجهم فى الصحراء "(١) و قوله حجة.

---

(١)دُرة الغواص ٥٠.
(٢) الحريرى دُرة الغواص ٥٠.
(٣) البيت من الطويل لفريعة بنت همام أم الحجاج ، و أنشده الفارسى فى التكملة ص ١٥٩.و القيسى فى إيضاح شواهد الإيضاح (٩٧١/٢).
(٤) ينظر ابن جنى اللمع ١٨٢.
(٥) ينظر الأصبهانى.الباقولى.شرع اللمع (٧٣٥/٢).
(٦) البيت من الخفيف و ورد بلا نسبة فى الإنصاف ٥٢٥/٢،و خزانة الأدب (١٤/٩-١٠٦) و تذكرة النحاة لأبى حيان ص ٦٦٦ و التصريح ٥٥/١ و شواهد المغنى ٦٠٢/٢ و المغنى (٢٢١/١)، (٥٥٢/٢).
(٧) البيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه ٨٦/١ ، و الأشباه و النظائر (٢٢٤/٧).

الترجيح :

بعد عرض أقوال العلماء فى جمع حاجة أرى أن الصحيح أن حاجة تُجمع على (حاجات) و (حاج) و (حوج) قياساً ، كما تُجمع على (حوائج) على غير القياس ، و هذا الجمع ليس مولداً كما زعم المبرد والأصمعى لمجيئه فى كلام رسول الله ﷺ و أشعار العرب ، أما أشعار العرب فقد تقدم بعضها و أما كلام رسول الله ﷺ فمن ذلك قوله ﷺ :" اسْتَعِينُوا على إنجَاحِ الحوائجِ بالكِتمانِ "(٢)

و قوله ﷺ : " إن لله خلقاً خلقهم لحوائجِ الناسِ ، تَفْزَعُ الناسُ إليهم فى حوائجِهم ، أولئك الآمنون " (٣)

و قال ﷺ " قد أَذِن اللهُ لكنَّ أن تخرُجنَ لحَوائجكُنَّ "(٤)

و رُوى عنه ﷺ : " اطْلُبُوا الحَوَائجَ إلى ذوى الرَّحمةِ من أمَّتى "(٥)

و من أشعار العرب غير ما تقدم قوله :

سيان بَيْتُ العَنْكَبُوتِ و جَوْسَقٌ(٦) رفيعٌ إذا لم تُقضَ فيه الحَوَائِجُ(٧)

و على ما تقدم فقول الشافعى حجة فى جمعه (حاجة) على (حوائج) ، و لكن الشافعى قال (حوايج) باليا فمنهم من قال أصل حاجة : حائجة ، فطرحت الهمزة تخفيفاً ، فلما جمعوها ردُّوا إليها ما حذفوا منها فقالوا حاجة و حوائج (٨)

---

(١) الرسالة ص ٢٩٣.
(٢) رواه الطبرانى فى الكبير ١٤٥/٤ و البيهقى فى شعب الإيمان (١١/٨) و أبو نعيم فى حلية الأولياء (١٧٨/٢) و صححه الألبانى فى الصحيحة رقم ١٤٥٣.
(٣) رواه الطبرانى فى الكبير برقم (١٣٣٣٤) و الهيثمى فى مجمع الزائد (١٩٢/٨) باب قضاء الحوائج.
(٤) حديث صحيح أخرجه البخارى فى كتاب (النكاح) باب :خروج النساء لحوائجهن رقم(٥٢٣٧).
(٥) حديث ضعيف أخرجه الطبرانى فى الأوسط رقم (١٥٢١) و ضعفه الألبانى فى الضعيفة (١٥٧٧).
(٦) الجوسق : القصر.
(٧) البيت من الطويل .نسب لبديع الزمان الهمذانى فى اللسان (حوج) و تاج العروس (هجج).
(٨) لسان العرب (حوج)

المسألة الواحدة والعشرون

الوقف على المنون المنصوب بالسكون

تمهيد:

الوقف في اللغة: الكفُّ والحبس.

واصطلاحاً: قطع الصوت عند آخر الكلمة.

فما كان ساكن الآخر وقفت عليه بسكونه سواءٌ أكان صحيحاً نحو: اكتبْ ولم يكتبْ أم معتلاً نحو: يمشى ويدعو.

وما كان متحركاً نحو: يكتبُ وكتبَ، وقفت عليه بحذف حركته أي بالسكون، وإذا وقفت على منوَّن حذفت تنوينه بعد الضمة والكسرة وأسكنت آخره مثل: هذا خالدْ، فإن كانت الحركة فتحة أبدلت التنوين ألفاً مثل: رأيتُ خالدا، هذه هى اللغة الفصحى وهى أرجح اللغات وأكثرها، وربيعة تجيز الوقف على المنون المنصوب كما يوقع على المرفوع منه بالمجرور بالسكون، فيقولون: رأيت خالد[1].

وقد اختلف النحويون في الوقف علي المنصوب بالسكون، فقال بعضهم، هو لغة عن العرب، وقال بعضهم هو مقصور علي الضرورة. وأعرض أولاً موقف الشافعي.

---

(١) ينظر الكتاب (١٩٦/٤) والمساعد (٣٠١/٤) والمقرب (٣٧٤/٢) والتصريح (٣٣٨/٢) وشرح الشافية للمرض (٢٧٣/٢)، وابن يعيش (٦٩/٩).

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز الوقف على المنون المنصوب بالسكون على لغة ربيعة.

قال الشافعى: «وَجَدنا سَعِيدْ بالمدينة يقول: أخبرنى أبو سعيد الخُدرى....» [١].

وقال: «وأَنْتَ تَعْلَمُ أَحْدَهُمَاْ مُخِطئْ» [٢].

وقال: «فَتَّكلُمُ المُولْى بالإيلى ليس هو طَلَاقْ» [٣].

وقال: «فإذا كَانْ مَعَ رسُولِ اللهِ ناسْ» [٤].

قال أحمد شاكر: «وهذا جائز على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور» [٥].

موقف النحويين:

إذا وُقِفَ على الاسم المنون المنصوب وكان التنوين بعد فتحة فى غير مؤنث بالهاء أُبدل ألفاً، وهو مذهب أكثر العرب فيقال:رأيت زيداً.[٦]

قال سيبويه: «هذا باب الوقف فى أواخر الكلم المتحركة فى الوصل، أما كُلٌّ اسم منوَّن فإنه يلحقه فى حال النصب فى الوقف الألف، كراهيةَ أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادةٍ فيه لم تجئ علامةً للمنصرف فأرادوا أن يَفْرِّقُوا بين التنوين والنون» [٧].

وَبيَّن ابنُ يعيشَ العِلَّة من إبدال التنوين ألفاً في حال النصب، فقال «وإنما أبدل من التنوين ألفٌ فى حال النصب، لأن التنوين زائد يجرى مجرى الإعراب، من حيث كان تابعاً لحركات الإعراب، فكذلك التنوين لا يُوقف عليه،

---

(١) الرسالة ص (٤٥٣) فقرة (١٢٣٨).
(٢) السابق (٤٩٠) فقرة (١٣٩١).
(٣) الرسالة ص (٥٨٤) فقرة (١٧٤٧).
(٤) الرسالة ص (٥٩) فقرة (١٩٨).
(٥) هامش الرسالة (٥٩) هامش (٢).
(٦) سيبويه الكتاب (١٦٦/٤) وينظر أبو حيان الارتشاف (٧٩٩/٢).
(٧) سيبويه.الكتاب (٦٧/٤).

ولأنهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصلية، فى نحو: حَسَن قطن أو الملحقة، فى نحو: رَعْشَنْ وضَيْفَنْ هذا مذهب أكثر العرب.....» [1].

والوقف بغير إبدال التنوين ألفاً جاء عند الجمهور من العرب فى الشعر، ولا يكون فى اختيار الكلام من مثل قول الشاعر:

أَلاَ حَبّذا غَنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِها لَقد تَرَكَتْ قَلْبِيَ بَهِا هائِماً دَنِفْ[2]

فموضع قوله: «دنف» النصب لكونها حالاً أو نعتاً للاسم المنصوب، ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون، وهذه لغة ربيعة، وليست لغة جمهرة العرب، فإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المنون بالألف[3] .

وذكر الأخفش، وقطرب، وأبو عبيد، والكوفيون، أن من العرب من يقف على المنصوب المنون بالسكون تقول: رأيت زيدْ[4].وعزا ابن مالك هذه اللغة إلى ربيعة[5].

وعزاها إليهم أيضاً ابن عقيل ، والشيخ خالد الأزهرىُ، والأشمونى، وابن هشام[6].

وقال أبو حيان: «وعزاها ابن مالك إلى ربيعة، وهو ـ والله أعلم ـ ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان، وفى البطون التى تفرعت عن ربيعة عالم شعراء لا يُحْصَوْنَ، ولا يوجد فى لسانهم الوقوف بغير إبدال التنوين ألفاً، إلا ما كان على سبيل الندور» [7].

---

(1) ينظر ابن يعيش شرح المفصل (٩٦/٩).
(2) البيت من الطويل وهو غير منسوب وينظر المقاصد النحوية (٥٤٣/٤) والهمع (٢٠٥/٢) وشرح قطر الندى ٣٢٨ وشرح الكافية الشافية (١٩٨٠/٤) والمساعد (٣٠٢/٤).
(٣) محمد محى الدين سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى (٣٦٥) وينظر الشنقيطى الدرر اللوامع (٢٣٢/٢).
(٤) ينظر الأخفش معانى القرأن (٣٦٠/١) وابن يعيش (٦٩/٩-٧٠) والمساعد (٣٠٢/٤) والارتشاف (٧٩٩/٢).
(٥) شرح الكافية الشافية (١٩٨٠/٤).
(٦) ابن عقيل المساعد (٣٠٢/٤) والتصريح (٣٣٨/٢) والأشمونى (٢٠٤/٤) وابن هشام قطر الندى (٣٢٨).
(٧) أبو حيان الارتشاف (٧٩٩/٢).

ونقل ابن يعيش هذه اللغة، وذكر أن الأخفش حكاها عن قوم من العرب وأنشدوا:

وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ[1].

ولم يقل عُصُماً، وذلك قليل فى الكلام [2].

وقال ابن جنى: «وحدثنى أبو على قال: حكى أبو عبيدة رأيت فَرَجْ فكما حمل أزد السراة المرفوع والمجرور على المنصوب، كذلك حمل أهل هذه اللغة التى حكاها أبو على عن أبى عبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور»[3].

وتقدم أن الجمهور يرون أن الوقف على المنون المنصوب بالسكون ضرورة، ولا يكون فى الكلام.

الترجيح:

النصوصَ المتقدمة عن الإمام الشافعى من كتابته المنصوب المنون بدون ألف، تدل على أنها لغة قوم تكلموا بها سمعها الشافعى منهم.

ولا أُرَاْهَاْ مقصورةً على الشعر، وقد استعملها الشافعى فى ثلاثة عشر موضعاً من كتابه الرسالة [4].

ومما يدل على ذلك أن هذه اللغة وقعت فى الحديث النبوى، من ذلك قول عائشة فى المُحَصَّبِ: «إنَّما كانَ مَنْزِلٌ يَنْزِلهُ النبىَّ ﷺ» [5].

---

(١) عجز بيت من المتقارب من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس بن معدى كرب – وصدره (إلى المرء قيس أطُيلُ السُّرى) والسرى: السير ليلاً والعُصْم: العهد يعنى يأخذ من كل قبيلة يمر بها عهداً ألا يؤذوه لأن له فى كل قبيلة أعداءً ممن هجاهم والشاهد قوله (عصم) حيث وقف عليه بالسكون فى لغة ربيعة لأنهم يجيزون تسكين المنصوب المنون فى الوقف وينظر الرضى شرح الكافية (٢٧٢/٢) مع الهامش (١) والعكبرى اللباب (٢٠١/٢) وشرح شواهد الشافية (١٩١) والخزانة (٢٦٤/٢).

(٢) ابن يعيش (٦٩/٩ – ٧٠).

(٣) ابن جنى – سر صناعة الإعراب (٥٢٢/٢).

(٤) فى الفقرات (١٩٨)، (٢٤٣)، (٦٩١)، (١٢١٨)، (١٢٣٨)، (١٢٤١)، (١٢٤٧)، (١٣٩١)، (١٤٦٦)، (١٥٩١)، (١٧٤٧)، (١٧٧٢)، (١٧٩٩).

(٥) رواه البخارى فى كتاب الحج باب المحصب حديث (١٧٦٥) وينظر ابن حجر فتح البارى (٧٢٥/٤).

قال ابن مالك: فى رفع منزل ثلاثة أوجه: ..... والثالث أن يكون «منزل» منصوباً فى اللفظ، إلا أنه يُكتب بلا ألف على لغة ربيعة، فإنهم يقفون على المنصوب المنون بالسكون وحُذفَ التنوينُ بلا بَدلٍ، كما يَفْعَلُ أكثرُ العرب فى الوقف على المرفوع والمجرور(١).

ومن ذلك أن بعض الصحابه سُئِلَ: كَمْ اعْتمَرَ النبىُّ صَلَّىْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم؟ قال (أربع)(٢).

قال ابن مالك : «كذا فى بعض النسخ برفع (أربع) وفى بعضها بالنصب.... ويجوز أن يكون كُتب على لغة ربيعة، وهو فى اللفظ منصوب»(٣).

فهذه شواهد تبين أن هذه اللغة مستعملة فى اختيار الكلام و يقوى ذلك استعمال الشافعى لها، فلا معنى لقصرها على الضرورة خلافاً للجمهور.

---

(١) ابن مالك شواهد التوضيح ص (٣٧).
(٢) رواه البخارى فى كتاب العمرة باب: كم اعتمر النبى صلى الله عليه وسلم حديث رقم(١٧٧٥).
(٣) ابن مالك شواهد التوضيح ص (٣٩/٣٧).

المسألة الثانية والعشرون

إثبات الياء في المنقوص النكرة رفعاً وجراً في الوقف

موقف الشافعي:

ذهب الشافعي إلى جواز إثبات الياء في الاسم المنقوص النكرة، رفعاً وجراً في الوقف.[1]

قال الشافعي -رحمه الله-: «وقَدَ فَرَّقَ النَّبيُّ عُمَّالاً عَلَىْ نَوْاحِىْ عَرَفْنَاْ أسْمَاءَهُمْ» [2].

و قال: «وكذلك كُلُّ والي بَعَثة أو صاحبُ سَرِيَّة» [3].

و قال: «أوَ يُكْوُن القِيَاْسُ مِنْ وَجه ثَانِيْ» [4] .

ففي هذه النصوص إثباتُ الياء في المنقوص النكرة رفعاً وجَرًّا، و هو جائز فصيح[5].

موقف النحويين:

إذا كان المنقوص مجروراً، أو مرفوعاً، و كان منوناً غيَر محذوف الفاء، أو العين، نحو: قاضٍ، فالأجود و الأكثرعند الوقف عليه حذف التنوين، و الياء، فتقول هذا قاض.و بعض العرب يقفون باثبات الياء فيقول: هذا قاضى ، نقلها أبو الخطاب و يونس عن العرب ، و هو موافق لما تكلم به الشافعى.

قال سيبوية: «هذا باب ما يُحذف من أواخر الأسماء في الوقف و هي الياءات، وذلك قولك: هذا قاضْ و هذا غازْ، و هذا عَمْ، تريد العَمِي، أذهبوها في الوقف كما ذَهَبَتْ في الوصل، و لم يريدوا أن تَظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل فهذا الكلام الجيد الأكثر، و حدثنا أبو الخطاب و يونس أن بعض من

---

(1) الشافعي الرسالة ص (٤١٥) فقرة رقم (١١٣٧).
(2) السابق (٤١٧) فقرة (١١٤٦) .
(3) السابق ص (٤٨٣) فقرة (١٣٥٧).
(4) السابق (٥٣) فقرة (١٥٤٤) .
(5) العلامة أحمد شاكر. هامش الرسالة ص (٢٩٤) هامش رقم (١).

يُوثَق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي، و غازي، و عَمِي أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غيرِ تنوين» [1].

و الذي يدل على إثبات الياء جائزٍ وٍ فصيح:

قراءة ابن كثيرٍ: {إِنَمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ }[2].

و قوله: {وَمَا لَهُم مِّنَ اللهِ مِن وَاقٍ}[3].

و إثبات ابن كثيرَ للياء في المنون رفعاً و جراً، لأن الياء حُذفت من المنون لالتقائها مع التنوين، و قد زال التنوين هنا بالوقف، فوجب عنده أن تعود الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين[4].

و على هذا فإثبات الشافعي للياء جائز فصيح، و قفاً، ووصلاً، و لا سيما أن بعد الياء حروفاً متحركة في كلام الشافعي.

(١) سيبوية الكتاب (٤ / ١٨٣) و ينظر أيضا الرضي شرح الشافية (٢ / ٣٠١) و ابن مالك شرح الكافية الشافية (٤ / ١٩٨٥) و ابن عصفور المقرب (٢ / ٣٨٢) وشرح الجمل له (٢ / ٤٣٢) و ابن يعيش (٩ / ٧٤) و التصريح (٢ / ٣٤٠) و الأشموني (٤ / ٢٠٧)

(٢) سورة الرعد الآية ٧ و ينظر في قراءة ابن كثير النشر (٢ / ١٣٧ – ١٣٨) و الإتحاف (٢٧٠) و السبعة (٣٦٠) .

(٣) سورة الرعد الآية ٣٤: ص (٢٧٥) و السبعة (٣٦٠) و المبسوط (٢١٦) .

(٤) ابن ابي مريم الكتاب الموضح (٢ / ٧٠١) .

المسألة الثالثة والعشرون

إمالة (لا) في قولهم: (إما لا) وكتابتها بالياء

تمهيد:

الإمالة إلى الشئ التقريب منه، ومعناها: تقريب الألف من الياء، والفتحة قبلها من الكسرة، والغرض من ذلك التخفيف بتجانس الصوت واعتداله، وأسبابها سته:

السبب الأول: الياء الكائنة قبل الألف بحرف أو حرفين نحو: شيبان وغَيْلان، فأهل الحجاز لا يُميلون، وتميم تميل الألف في هذا كله ليقرب من صوت الياء.

السبب الثاني: الكسرة، وقد تكون بعد الألف نحو: عائد، وقد تكون قبلها وبينهما حاجز نحو: جبال وحبال، وقد يكون بينهما حرفان، ومن شرطه أن يكون ما بعد الكسرة ساكناً نحو سربال وجلباب.

السبب الثالث: كون الألف منقلبة عن ياء نحو: رمي وباع، فإن كانت الألف رابعة فصاعداً أميلت من أى أصل كانت نحو: مرمى ومغزى.

السبب الرابع: ما شُبِّه بالمنقلب عن الياء نحو: غزا ودعا، فإنه يُمال لأن الياء تقع هنا كثيراً.

السبب الخامس: كسر ما قبل الألف في بعض الأحوال وذلك في الفعل خاصة نحو: خاف وطاب وجاء، لأنك تقول: خفت وما أشبهها فأما في الأسماء فلا يجوز نحو: باب ودار.

السبب السادس: الإمالة للإمالة نحو: رأيت عماداً وكتبتُ كتاباً، فتميل ألف التنوين من أجل الإمالة الأولي. [1]

هذا وقد أجاز النحويون إمالة "لا" في قولهم (إمَّا لا) وكتابتها بالياء وأعرض أولاً موقف الشافعي.

موقف الشافعي:

---

(١) العكبري. اللباب (٤٥٢/٢ . ٤٥٤) وينظر في الإمالة. الكتاب (٢٥٩/٢ . ٢٦٠). والمقتضب (٤٢/٣) والأصول (١٦٠/٣) وشرح المفصل (٥٩/٩) وشرح الشافية (٤/٣). والقاسم بن محمد. دقائق التصريف ص ٥٣٣ز

ذهب الشافعي إلى جواز إمالة «لا» في قولهم «إمالا» وكتابتها بالياء.

قال الشافعي –رحمه الله– عن طاوس قال: «كنت مع ابن عباس إذ قال له زيدُ بنُ ثابت أَتُفْتِى أن تَصْدَرَ الحائضُ قَبْلَ أن يكونَ أَخِرُ عَهْدِهَا بالبيت ؟ فقال له ابنُ عباس إمَّا لَي فَسَئَلْ فلانةً الأنصاريةَ» [1] .

موقف النحويين:

(إما لا) بالألف أصلها (إن) و (ما) و (لا). وقد نصَّ العلماء على أصلها.

قال ابن الأثير: «و أصلها (إن) و (ما) و (لا) فأُدغِمَتْ النون في الميم و «ما» زائدة في اللفظ لا حكم لها، وقد أمالت العرب «لا» إمالة خفيفة، و العوام يشبعون إمالتها فتصير ألفها ياء، و هو خطأ، و معناها إن لم تفعل هذا فليكن هذا» [2] **.وقد خَطَّأ الجواليقي من قالها بالياء، و استدرك عليه ابن بري فقال:كذا يكتب «إمَّا لَي» بالياء، و هي «لا» أميلت، فألفُها بين الياء و الألف، و الفتحة قبلها بين الفتحة والكسرة**[3] .

و قال القاضي عياض: ووقع عند الطبري (إمَّا لِي) مكسور اللام، وكذا ضبطه الأصيلي في جامع البيوع، و المعروف فتحها، و قد منع من كسرها أبو حاتم و غيره، و نسبوه إلى العامة، و لكن هذا خارج جائز على مذهب كثير من العرب في الإمالة، و أن يجعل الكلمة كلها كأنها كلمة واحدة[4] .

و قال القُسْطَلاَّني في شرح البخاري، عند شرح حديث زيد بن ثابت «فإمَّا فلا تتبايعوا حتي يَبْدَو صلاحُ الثمر» [5] **قال: «بكسر الهمزة و أصله: فإن لا تتركوا هذه المبايعة، فزيدت (ما) للتوكيد، و أُدْغِمَت النون في الميم، و حُذِفَ الفعلُ أي افعل هذا إن كنت لا تفعل غيرَه، و قد نَطَقَتْ به العرب**

---

(1) الرسالة ص (٤٤٠) فقرة (١٢١٦) .
(2) ابن الأثير النهاية (٢ / ٢٤٣).
(3) الجوليقي تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ها (٢٨ – ٢٩) نقلاً عنه تحقيق الرسالة للشيخ أحمد شاكر ٤٤٠.
(4) مشارق الأنوار (١ / ٣٧) .
(5) رواه البخاري في كتاب البيوع باب الثمار قبل أن يبدو صلاحها حديث رقم (٢١٩٣).

بإمالـــة «لا» إمالـــةَ صُـــغْري، لتضـــمُّنها الجملـــة، وإلا فالقيـــاسُ أن لا تمـــال الحروف، و قد كتبها الأصفهاني (فإمالي) بلام و ياء لأجل إمالتها[1].

و قـال ابـن حجـر عنـد شـرحه للحـديث السـابق: «قولـه (فإمـا لا) أصـلها إن الشرطية و «ما» زائدة فأدغمت».

قـال ابـن الأنبـاري: وهـي مثـل قولـه: {فَإِمَّـا تَـرَيِنَّ مِـنَ الْبَشَـرِ أَحَـدًا}[2] فـاكتفي بلفظـه عـن الفعـل، و هـو نظيـر قـولهم: مـن أكرمنـي أكرمتـه، و مـن لا، أي: و مـن لـم يكرمنـي لـم أكرمـه، و المعنـى إلا تفعـل كـذا فافعـل كـذا، وقـد نطقت العرب بإمالة «لا» إمالة خفيفة، و العامة تُشبع إمالتها وهو خطأ[3].

و هـذا مـا قـرره سـيبويه فـي معنـى (إمـا لا) حيـث قـال: «و مثـل ذلـك قـولهم: «إمـا لا» فكأنـه يقـول: افعـل هـذا إن كنـتَ لا تفعـل غيـره، و لكـنهم حذفوا (ذا) لكثرة استعمالهم (إياه)، و تَصَّرفِهم حتي استَغْنَوا عنه بهذا»[4].

و علـى مـا تقـدم فـإن معنـى (إمـا لـي) فيمـا حكـاه الإمـام الشـافعي عـن ابـن عبـاس «إمـا لـي» فسـئل فلانـةَ الأنصـاريةَ إن كنـت لا تفعـل هـذا فسـئل فلانة، مع إمالة «لا» إمالةً صُغْري.

قـال العلامـة أحمـد شـاكر: و نقـل شـيخنا العلامـة الشـيخ طـاهر الجزائـري رحمـه الله فـي توجيـه النظـر (٣٧٦): «أن إمالتهـا لغـة قـريش، فمـا كتـب فـي الأصل هنا صحيح فصيح، مطابق لغة الشافعي» [5] .

---

(١) القُسطَلاَّني شرح البخاري (٤ / ٧١) نقلاً عن تحقيق الرسالة ص ٤٤٠ .
(٢) سورة مريم الأية ٢٦ .
(٣) ابن حجر فتح الباري (٥ /٦٧٠) شرح حديث رقم (٢١٩٣).
(٤) سيبويه الكتاب (١ / ٢٩٤) و ينظر المقتضب (٢ / ١٤٩) و المساعد (٢٧٥/١) و الهمع (١/ ١٢٢) و الأشموني (١ / ٢٤٥) الدرر اللوامع (١ / ٩٣) .
(٥) عن هامش الرسالة ص (٤٤٠).

الخاتمـــة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلي آله وأصحابه أجمعين، و بعد:

فقد كان للإمام الشافعي – رضي الله عنه – دور كبير في ميدان الدراسات النحوية، و قد صحبته في هذه الرحلة لأكشف عن استعمالاته النحوية في لغته الفصيحة، و حجيتها، و موقف النحو منها من خلال كتابه «الرسالة» الذي يعد بحق من أهم المصنفات التي جادت بها قرائح العلماء في مجال أصول الفقة، وقد دارت هذه الدراسة حول استعمالات الشافعي النحوية في هذا الكتاب.

ويجدر هنا أن أشير إلى أهم النتائج التي تَوَصَّلَتْ إليها هذه الدراسة وأجملها فيما يلي:

١-نشأ الإمام الشافعي نشأة لم تتح لكثير من أئمة العربية، فضلاً عن الفقهاء والمحدثين، حيث أقام في بطون العرب عشرين عاماً أخذ أشعارها، ولغاتها، وأثر ذلك في فصاحته و بيانه.

٢-تميِّز أسلوب الشافعي بالفصاحة و الدقة، و قد ظهر ذلك في استعمالاته النحوية، و تراكيبه اللغوية، و احتجاج النحويين بها مما يدعو بإلحاح إلى إفرادها بالدراسة.

٣- عُنِيَ هذا البحث بجمع الأساليب النحوية في كتاب الرسالة، و عرضها على أقوال النحويين، و الاحتجاج بها، و موقف النحويين منها.

٤-كان للتراكيب النحوية في لغة الشافعي أثر واضح في إجازة وجه منعه بعض النحويين، أو تأسيس لقاعدة نحوية، أو استدلال لصحتها، أو تفريع لمسألة، أو تقوية لرأي...، و كل هذا واضح من خلال دراسة لغة الشافعي داخل هذا البحث.

٥-ذهب بعض النحويين في بعض الأساليب النحوية إلى قصرها على الضرورة، فأثبت البحث جوازها في اختيار الكلام، محتجا باستعمال الشافعي لها، و من ذلك حذف اللام في جواب «لولا».

٦-استعمل الشافعي بعض لغات العرب ، كرفع الفعل المضارع بعد «لم» الجازمة. وكالوقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة، وكاستعمال لغة تميم في نصب الاسم والخبر معاً بـ (إن وأخواتها).

٧-استعمل الشافعي حروف الجر بعضها مكان بعض، و كأنه يري جواز نيابة حرف عن حرف، كما في ورود (من) بمعنى (عن).

إلى غير ذلك مما هو مبثوث في هذا البحث، و من خلال هذه الدراسة فإني أوصي بجمع استعمالات للفصحاء من الفقهاء و غيرهم و دراستها، بعرضها على أقوال النحويين القدامي، و المحدثين، إذ فيها استدلال واضح من النثر على صحة القواعد، و في هذا إثراء للدرس النحوي، و اللغوي معاً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فأرجوا أن أكون قد وفقت في عرض هذا الموضوع عرضاً ينفع القارئ، ويفيد الدارس، والباحث، خدمة للغة القرآن الكريم، والله سبحانه وتعالى هو الهادي إلى الصواب.

و الله أعلم

الباحث

د/ زهران طلبة عمر محرم.

أستاذ اللغويات المساعد بكلية

اللغة العربية بالمنوفية

ثبت المصادر والمراجع

أولاً المجلات:

١- مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد الثامن لسنة ١٩٨٦م، والعدد الواحد والعشرون لسنة ٢٠٠٣م.

ثانياً الكتب:

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي ت/ د/ طارق الجنابي بيروت ١٩٨٧ م.
٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للبنا القاهرة ١٣١٧ هـ بدون.
٣. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٤٠٥هـ.
٤. أحكام القرآن لمحمد بن إدريس الشافعي. جمع الإمام البيهقي علق عليه عبد الغني عبد الخالق قدم له محمد زاهد الكوثري ط بيروت بدون.
٥. آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي ت عبد الغني عبد الخالق ط بيروت.
٦. أدب الكاتب لابن قتيبة شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ على قاغور ط أولى بيروت.
٧. ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق د/ رجب عثمان. ومراجعة د/ رمضان عبد التواب ط مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٨ م.
٨. الأزهية في علم الحروف للهروي ت د/ عبد المعين الملوحي طبع دمشق طبعة أولى ١٩٨١ م.
٩. أسرار العربية للأنباري ت محمد حسين شمس الدين بيروت طبعة أولى سنة ١٩٩٧م.
١٠. الأشباه والنظائر للسيوطي ط بيروت بدون.
١١. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلى ت د/ محسن بن سالم العميري ط جامعة أم القرى ط أولى ١٤٢٠ هـ.
١٢. الأصول في النحو لابن السراج ت د/ عبد الحسين الفتلي ط الأردن. ١٤٠٥ . ١٩٨٥ م.
١٣. إعراب القرآن للنحاس ت د/ زهير غازي بدون.
١٤. إعراب القرآن المنسوب للزجاج ت إبارهيم الإبياري ط القاهرة ١٩٦٣ م.
١٥. الأعلام للزركلي ط دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٤ م.
١٦. الأغاني لأبى الفرج الأصفهانى ط تونس ١٩٨٣ م.
١٧. الاقتراح للسيوطي ت د/ أحمد قاسم.
١٨. أمالي ابن الحاجب ت د/ فخر سليمان قدارة ط بيروت ط أولى ١٩٨٩م.

١٩. أمالي الزجاجي ت عبد السلام هارون ط بيروت ١٩٨٩ م.
٢٠. أمالي ابن الشجري طبعة حيدر أباد الدكن ١٣٤٩ هـ.
٢١. أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى ت محمد أبو الفضل ط دار الكتاب العربي ١٩٦٧ م.
٢٢. الانتصاف من الكشاف لأحمد الإسكندراني ابن المنير مطبوع على هامش الكشاف للزمخشري ط بيروت.
٢٣. الأنساب للسمعاني ت عبد الرحمن اليماني ط الهند.
٢٤. الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ومعه كتاب الانتصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد ط بيروت بدون.
٢٥. أوضح المسالك لابن هشام ت محمد محى الدين عبد الحميد ط بيروت.
٢٦. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت د/ موسى بناى العليلي ط بغداد.
٢٧. الإيضاح للقزويني في علوم البلاغة ط بيروت بدون.
٢٨. إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ط بيروت بدون.
٢٩. البحر المحيط لأبي حيان ط مصورة بيروت.
٣٠. البداية والنهاية لابن كثير ط بيروت بدون.
٣١. بدائع الفوائد لابن القيم ط بيروت بدون.
٣٢. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضي ط أولى ١٤٠١ هـ ط القاهرة.
٣٣. البرهان في علوم القرآن للزركشي ت د. محمد أبو الفضل ط القاهرة ١٩٧٢م.
٣٤. البسيط لابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ت د/ عياد الثبيتى ط بيروت.
٣٥. البغداديات للفارسي ت د/ صلاح الدين السنكاوي ط بغداد ١٩٨٣ م.
٣٦. بغية الوعاة للسيوطي ت محمد أبو الفضل ط القاهرة.
٣٧. البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأبناري ت د/ طه عبد الحميد طه الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م.
٣٨. البهجة المرضية = شرح السيوطي على ألفية ابن مالك.
٣٩. تأويل مشكل القرآن لابن قتبه ت السيد صقر ط القاهرة بدون ت.
٤٠. تاج العروس للزبيدي ط مصر ١٣٠٦ هـ.
٤١. التاريخ الكبير للبخاري ط المكتب الإسلامي تركيا.
٤٢. التبصرة والتذكرة للصيمري ت د/ فتحي علم الدين ط السعودية.
٤٣. التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ت د/عبدالرحمن العثيمين ط بيروت١٤٠٦هـ.
٤٤. التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ط تونس ١٩٨٤م.

٤٥. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ت د. عباس الصالحى ط المكتبة العربية ط أولى ١٩٨٦ م.
٤٦. تذكرة النحاه لأبي حيان ت د/ عفيفي عبد الرحمن ط بيروت.
٤٧. تسهيل الفوائد لابن مالك ت د/ محمد كامل بركات القاهرة ١٩٦٧م.
٤٨. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدى حققه السيد الشرقاوى راجعه د/رمضان عبد التواب، ط الخانجي بالقاهرة، ط أولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٤٩. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي حققه السيد الشرقاوي راجعه د. رمضان عبد التواب طبعة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٤٠٧هـ – ١٤٨٧م
٥٠. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط القاهرة بدون.
٥١. التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي.
٥٢. التعليقات على كتاب سيبويه للفارسي .
٥٣. تهذيب الأسماء واللغات للنووي ط بيروت.
٥٤. التكملة للفارسي ت د/ حسن شاذلي فرهود ط الرياض ١٩٨١م.
٥٥. تهذيب التهذيب لابن حجر ط الهند ١٣٢٦ هـ.
٥٦. توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس لابن حجر ط بولاق ١٣٠١هـ.
٥٧. التوطئة لأبي على الشلوبين ت د يوسف المطواع ط الكويت.
٥٨. التيسير في القراءات السبع للداني ط اسطنبول ١٩٣٠م.
٥٩. الثقات لمحمد بن حبان ط حيدر أباد بيروت.
٦٠. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ط بيروت ١٣٢٣ هـ.
٦١. الجامع الصغير في النحو لابن هشام ت د/ فخر قباوة وزميله ط حلب.
٦٢. جواهر الأدب للإربلي ت د/ إميل يعقوب ط بيروت ١٩٩١م.
٦٣. حاشية الأمير على المغني ط القاهرة بدون.
٦٤. حاشية الجمل على تفسير الجلالين = الفتوحات الإلهية.
٦٥. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ط القاهرة بدون.
٦٦. حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ط القاهرة بدون.
٦٧. حاشية الشيخ زادة على البيضاوي ط المكتب الإسلامي تركيا.
٦٨. حاشية الصبان على الأشموني ط القاهرة بدون.
٦٩. حاشية عبادة على شذور الذهب ط الحلبي بدون.
٧٠. حاشية يس على التصريح ط الحلبي بدون.
٧١. حجة القراءات لابن زنجلة ت سعيد الأفغاني ط ثالثة ١٩٨٢م.
٧٢. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ت د/ عبد العال مكرم ط بيروت.
٧٣. الحجة للقراء السبعة للفارسي ت على النجدي وآخرين.

٧٤. خزانة الأدب للبغدادي ت عبد السلام هارون ط القاهرة ١٩٨٩م.
٧٥. الخصائص لابن جني ت محمد على البخار ط بيروت بدون ت.
٧٦. دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط القاهرة.
٧٧. الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ت د/ عبد العال سالم مكرم. ط الكويت ٧٤٠٠ دراسات نحوية في شعر ذي الرمة د/ على فاخر ط القاهرة.
٧٨. درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ت محمد أبو الفضل إبراهيم ط القاهرة.
٧٩. دقائق التصريف، القاسم بن محمد ت د/أحمد ناجى القيس وزميليه ط المجمع العلمى العراقي ١٩٨٧م.
٨٠. درة الغواص في أوهام الخواص للحريري تحقيق . محمد أبو ا لفضل إبراهيم ط القاهرة .
٨١. الدر المصون للسمين الحلبي ت د/ أحمد الخراط ط دمشق.
٨٢. الديباج المذهب لابن فرحون ت د/ محمد الأحمدي أبو النور ط القاهرة بدون.
٨٣. ديوان الأخطل شرح راجي الأسمر ط بيروت ١٩٩٢م.
٨٤. ديوان الأعشى ميمون بن قيس ت محمد محمد حسين ط بيروت ١٩٨٣م.
٨٥. ديوان أوس بن حجر ت محمد يوسف نجم ط بيروت بدون.
٨٦. ديوان تميم بن مقبل ت عزت حسن ط دمشق ١٩٦٢م.
٨٧. ديوان جرير ت نعمان طه ط القاهرة بدون.
٨٨. ديوان حسان بن ثابت ت سيد حنفي ط القاهرة ١٩٧٧ م.
٨٩. ديوان ذي الرمة شرح أحمد بن حاتم الباهلي وروايـة ثعلب ت عبد القدوس أبي صالح ط بيروت ١٩٨٢م.
٩٠. ديوان رؤبة بن العجاج ت وليم بن الورد ط بيروت ١٩٨٠م.
٩١. ديوان الراعي النميري جمعه راينهرت نشر فرانتس ط بيروت ١٩٨٠م.
٩٢. ديوان طرفة بن العبد ط دار صادر بيروت ١٩٨٠م.
٩٣. ديوان عبده بن الطيب = شعر عبده.
٩٤. ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر.
٩٥. ديوان عمرو بن كلثوم ط القاهرة بدون.
٩٦. ديوان الفرزدق شرح على فاعور ط بيروت.
٩٧. ديوان كثير عزه ت إحسان عباس ط بيروت ١٩٧١ م.
٩٨. ديوان معن بن أوس ت سوارتز سنة ١٩٠٣م.
٩٩. ديوان النابغة الجعدي شعر النابغة.
١٠٠. الرسالة للشافعي ت أحمد شاكر ط بيروت.

١٠١. رصف المباني للمالقي ت د/ أحمد محمد الخراط دمشق ١٩٧٥م.
١٠٢. الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية للسهيلي ت طه عبد الرؤوف ط بيروت ١٩٨٩م.
١٠٣. السبعة في القراءات لابن مجاهد ت د/ شوقي ضيف ط دار المعارف سنة ١٩٧٨م.
١٠٤. سر صناعة الإعراب لابن جني ت د/ حسن هنداوي ط دمشق.
١٠٥. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي للبكري ت الميمني ط بيروت سنة ١٩٨٤م.
١٠٦. سنن أبي داود مع عون المعبود ط بيروت بدون.
١٠٧. سنن الترمذي مع تحفة الأحوذي بيروت بدون.
١٠٨. سنن ابن ماجه ت محمد فؤاد عبد الباقي ط القاهرة بدون.
١٠٩. السنن الكبرى للبيهقي ط بيروت بدون.
١١٠. الشافعى حياته وعصره لمحمد أبي زهرة ط القاهرة ١٩٧٨م.
١١١. سير أعلام النبلاء للذهبي ت شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ١٩٨٢ م.
١١٢. شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ط بيروت بدون.
١١٣. شذرات الذهب لابن العماد ط القاهرة ١٩٧٠م.
١١٤. شرح أبيات سيبويه للنحاس ت د/ زهير غازي ط بيروت.
١١٥. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ط دمشق ١٩٧٩م.
١١٦. شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ت عبد العزيز رباح وزميله ط دمشق ١٩٧٨م.
١١٧. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ت د/ صاحب أبو جناح ط بغداد ١٩٨٠م
١١٨. شرح اختيارات المفضل للتبريزي ت د/ فخر قباوة ط بيروت ١٩٨٧م.
١١٩. شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ت محمد صالح الفرسي ط دار السلام ٢٠٠٠م.
١٢٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ط الحلبي بدون.
١٢١. شرح الألفية لابن الناظم ت د/ عبد الحميد السيد ط بيروت بدون.
١٢٢. شرح الألفية للمكودي ت د/ عبد الحميد هنداوي بيروت.
١٢٣. شرح ديوان امرئ القيس حسن الندوبي مصر ١٩٥٩م.
١٢٤. شرح شافية ابن الحاجب للرض ت محمد محي الدين وزملاءه ط بيروت ١٩٨٢م.
١٢٥. شرح التسهيل لابن مالك ت د/ عبد الرحمن السيد وزميله ط دار هجر ١٩٩٠ م.
١٢٦. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ت محمد محي الدين عبد الحميد ط دار الأندلس سنة ١٩٨٨م.
١٢٧. شرح شعلة على الشاطبية ت زكريا عميرات بيروت ٢٠٠١م.
١٢٨. شرح شواهد المغني للسيوطي ط بيروت بدون.

١٢٩. شرح ابن عقيل على الألفية ت محمد محي الدين ط القاهرة.
١٣٠. شرح عمدة الحافظ لابن مالك ت رشيد عبد الرحمن ط العراق أولى ١٩٧٧م.
١٣١. شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ت عبد السلام هارون ط القاهرة ١٩٦٩م.
١٣٢. شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ت أحمد خطاب بغداد ١٩٧٢م.
١٣٣. شرح القصائد العشر للتبريزي ت عبد السلام الحوفي ط بيروت ١٩٨٧م.
١٣٤. شرح قطر الندى لابن هشام ومعه كتاب سبيل الهدى لمحمد محي الدين ط بيروت ١٩٦٣م.
١٣٥. شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د/ عبد المنعم هريدي ط السعودية ١٩٨٢م.
١٣٦. شرح الكافية للرضى ط بيروت بدون.
١٣٧. شرح اللمع لأبي الحسن الباقولي، تحقيق د/ إبراهيم أبي عبادة ط السعودية، ١٤١٠هـ
١٣٨. شرح اللمع لأبي حسن الباقولي . تحقيق د. إبراهيم أبي عبادة ١٤١٠هـ .
١٣٩. شرح المفصل لابن يعيش ط بيروت بدون.
١٤٠. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ت د/ عبد الرحمن العثيمين ط بيروت ١٩٩٠م.
١٤١. شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ت د/ تركي الثبيتى ط بيروت.
١٤٢. شرح ملحة الإعراب للحريري ت د/ أحمد قاسم ط أولى ١٤٠٣.
١٤٣. شعب الإيمان للبيهقي ط بيروت بدون.
١٤٤. الشعر والشعراء لابن قتيبه ت أحمد شاكر ط دار التراث.
١٤٥. شعر عبده بن الطيب ت يحي الجبوري ط بغداد بدون.
١٤٦. شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ت د/ الشريف عبد الله الحسيني ط السعودية ١٩٨٦م.
١٤٧. شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ت محمد فؤاد عبد الباقي ط بيروت بدون.
١٤٨. الصاحبي لابن فارس ت مصطفى الشويمي ط مؤسسة بدران ١٩٦٣م.
١٤٩. الصحاح = تاج اللغة.
١٥٠. صحيح البخاري بشرح ابن حجر = فتح الباري.
١٥١. صحيح مسلم بشرح النووي ط بيروت لبنان.
١٥٢. صفة الصفوة لابن الجوزي ط القاهرة بدون.
١٥٣. ضرائر الشعر لابن عصفور ت السيد محمد إبراهيم ط الأندلس بيروت ١٩٨٢م.
١٥٤. طبقات الشافعيين لابن كثير ت د/ أحمد عمر هاشم ط القاهرة.
١٥٥. طبقات الشافعية للسبكي ط القاهرة بدون.

١٥٦. طبقات الفقهاء للشيرازي ت د/ إحسان عباس ط بيروت.
١٥٧. طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبة ت د/ محسن عياض الجسق ١٩٧٤م.
١٥٨. طبقات فحول الشعراء بن سلام الجمحي ت محمود شاكر ط القاهرة ١٩٥٢م.
١٥٩. عدة السالك لتحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد بهامش أوضح المسالك لابن هشام.
١٦٠. العقد الفريد لابن عبد ربه ت أحمد أمين وآخرين ط بيروت ١٩٨٣م.
١٦١. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى للسيوطي ت د/ سلمان القضاة ط بيروت ١٩٩٤م.
١٦٢. العمدة لابن رشيق القيرواني ط القاهرة ١٩٥٧م.
١٦٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري ط دار طيبة السعودية ط الثانية ٢٠٠٨ م.
١٦٤. الفتوحات الإلهية لسليمان بن عمر الجمل ط بيروت بدون.
١٦٥. الفهرست لابن النديم ت إبراهيم رمضان ط بيروت بدون.
١٦٦. الكامل للمبرد ت د/ أحمد الدالي ط بيروت ١٩٨٦م.
١٦٧. الكتاب لسيبويه ت عبد السلام هارون ط بيروت ١٤١١ هـ.
١٦٨. الكتاب الموضح في علل القراءات لابن أبي مريم ت د/ عمر الكبيسى ط السعودية ١٩٩٣م.
١٦٩. الكشاف للزمخشري ط بيروت بدون.
١٧٠. كتاب الشعر للفارسي ت د/ محمود الطناحي ط أولى ١٩٨٨م.
١٧١. كشف المشكلات للأصبهاني ت د/ أحمد الدالي ط دمشق ١٤١٥هـ.
١٧٢. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ت د/ عبد الإله نبهان وزميله ط بيروت ١٩٩٥م.
١٧٣. لسان العرب ط دار صادر بدون.
١٧٤. اللامات للزجاجي ط القاهرة بدون.
١٧٥. المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ت سيبع حمزة ط دمشق ١٩٨٦م.
١٧٦. مجاز القرآن لأبي عبيدة ت فؤاد سزكين ط القاهرة ١٩٥٤م.
١٧٧. مجالس ثعلب ت عبد السلام هارون ط القاهرة ١٩٦٩م.
١٧٨. مجالس العلماء للزجاجي ت عبد السلام هارون ط القاهرة ١٩٨٣م.
١٧٩. مجمع البيان في تفسير القرآن للطبري ت السيد هشام ط بيروت بدون.
١٨٠. مجمع الأمثال للميداني ط بيروت بدون ت.
١٨١. المحتسب لابن جني ت على الجندي وآخرين ط القاهرة.
١٨٢. المحرر الوجيز لابن عطية ط المغرب ١٩٧٥ م.

١٨٣. المحكم لابن سيدة ت د/ عبد الحميد هنداوي ط بيروت ٢٠٠٠م.
١٨٤. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ط القاهرة بدون.
١٨٥. المزهر للسيوطي ت البجاوي وزميلاه ط بيروت بدون.
١٨٦. المسائل البصريات للفارسى ت د/ محمد الشاطر ط القاهرة.
١٨٧. المسائل الحلبيات للفارسى ت د/ حسن هنداوي ط دمشق.
١٨٨. المسائل العسكرية للفارسى ت د/ محمد الشاطر القاهرة.
١٨٩. المسائل المنثورة للفارسى بيروت بدون.
١٩٠. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت محمد بركات ط المدني.
١٩١. المسند لأحمد بن حنبل ط القاهرة بدون.
١٩٢. مشارق الأنوار للقاضي عياض ت بيروت بدون.
١٩٣. مشكل إعراب القرآن لمكي ت د/ حاتم الضامن ط بيروت.
١٩٤. المطالع السعيدة للسيوطي د/ طاهر حمودة الإسكندرية ١٩٨٣م.
١٩٥. معاني الحروف للرماني ت د/ عبد الفتاح شلبي ط القاهرة بدون.
١٩٦. معاني القرآن للأخفش ت د/ فائز فارس ط الكويت ١٩٨١م.
١٩٧. معاني القراءات للأزهري ت د/ عيد درويش وزميله ط أولى ١٩٩١م.
١٩٨. معاني القرآن للفراء ت النجار وزملائه ١٩٧٣م.
١٩٩. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ت د/ عبد الجليل شلبي ط بيروت.
٢٠٠. معترك الأقران للسيوطي ت على البجاوي ط القاهرة ١٩٧٣م.
٢٠١. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية إميل يعقوب ط بيروت سنة ١٩٩٢م.
٢٠٢. المعرَّب لأبي منصور الجواليقي ت أحمد شاكر ط القاهرة ١٩٦٩م.
٢٠٣. مغني اللبيب لابن هشام ت محمد محي الدين ط بيروت.
٢٠٤. المفصل في علم العربية للزمخشري ط بيروت بدون.
٢٠٥. المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي ت يوسف بديوي وآخرين ط بيروت ١٩٩٦م.
٢٠٦. المقاصد الحسنة للسيوطي تصحيح محمد عبد الله الصديق ط القاهرة ١٩٩٠م.
٢٠٧. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعينى مطبوع مع خزانة الأدب ط بيروت بدون.
٢٠٨. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ت د/ كاظم المرجان ط بغداد ١٩٦٢م.
٢٠٩. المقتضب للمبرد ت د/ محمد عضيمة ط بيروت بدون.
٢١٠. المقرب لابن عصفور ت الجبوري ط بغداد ١٩٧٣م.
٢١١. مشارق الأنوار للقاضي عياض ط بيروت بدون.
٢١٢. منازل الأئمة الأربعة للشالماسي ت محمود قدح ط السعودية ١٤٢٢هـ.

٢١٣. الموشح للمرزباني ت محمد شمس الدين بيروت بدون.
٢١٤. الموطأ للإمام مالك ت محمد فؤاد عبد الباقي ط الحلبي.
٢١٥. النبأ العظيم لمحمد عبد الله دراز ط بيروت ١٤٠٠ هـ.
٢١٦. النحو الوافي لعباس حسن ط القاهرة ١٩٨٧ م.
٢١٧. النحو والصرف في مناظرات العلماء د/ محمد الزاكي ط السعودية.
٢١٨. النشر في القراءات العشر لابن الجزري ت على محمد الضباع ط القاهرة بدون.
٢١٩. النكت الحسان لأبي حيان ت د/ عبد الحسين القتلي ط الكويت ١٩٨٧م.
٢٢٠. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ت د/ محمود الطناحي وزميله ط إيران.
٢٢١. النوادر في اللغة لسعيد بن أوس ط دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.
٢٢٢. همع الهوامع للسيوطي ت أحمد شمس الدين ط بيروت.
٢٢٣. الوجيز في التفسير للواحدي ط بيروت بدون.
٢٢٤. وفيات الأعيان لابن خلكان ت د/ إحسان عباس ط بيروت.
٢٢٥. الوافي بالوفيات للصفدي ت ديدرنخ ١٩٧٠م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
المقدمة	٥٢٩
التمهيد	٥٣١
المبحث الأول ترجمة الإمام الشافعى رضي الله عنه	٥٣٢
المبحث الثانى الاحتجاج بكلام الشافعى فى اللغة	٥٤٠
المسألة الأولى حذف النون فى الأفعال الخمسة من غير ناصب ولا جازم	٥٤٣
المسألة الثانية (أبو فلان) استعمالها بالواو فى النصب والجر	٥٤٩
المسألة الثالثة حذف الموصول وإبقاء الصلة	٥٥٢
المسألة الرابعة نصب معمولى (أن و أخواتها)	٥٥٩
المسألة الخامسة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض	٥٦٧
المسألة السادسة جواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به	٥٧٣
المسألة السابعة المنصوب بنزع الخافض	٥٨٣
المسألة الثامنة (زيادة (من) في الإثبات)	٥٨٧
المسألة التاسعة حذف نون المثنى المضاف إلى الضمير	٥٩٦
المسألة العاشرة ورود المصدر على صورة اسم المفعول	٦٠٣
المسألة الحادية عشرة استعمال اسم الفاعل فى معنى اسم المفعول	٦٠٧
المسألة الثانية عشرة استعمال اسم التفضيل عارياً عن معنى التفضيل	٦١٣
المسألة الثالثة عشرة حذف همزة الاستفهام في اختيار الكلام	٦٢١
المسألة الرابعة عشرة حذف أن المصدرية قبل الفعل المضارع	٦٣١

الموضـــــــــــــــــــــوع	الصفحة
المسألة الخامسة عشرة الفصل بين الموصوف و الصفة بجملة	٦٣٨
المسألة السادسة عشرة إهمال «لم» الجازمة حملا على «ما»	٦٤١
المسألة السابعة عشرة حـــذف اللام في جـــواب «لـــو»	٦٤٤
المسألة الثامنة عشرة حـــذف اللام فـي جـــواب «لولا»	٦٤٨
المسألة التاسعة عشرة تأنيث الضمير العائد إلى المضاف	٦٥٠
المسألة العشرون جمـــع حاجـــة على (حوائـــج)	٦٥٢
المسألة الواحدة والعشرون الوقف على المنون المنصوب بالسكون	٦٥٦
المسألة الثانية والعشرون إثبات اليـاء فـى المنقـوص النكـرة رفعـاً وجراً فى الوقف	٦٦١
المسألة الثالثة والعشرون إمالـة (لا) في قـولهم: (إمـا لا) وكتابتهـا بالياء	٦٦٣
الخاتمة	٦٦٦
ثبت المصادر والمراجع	٦٦٨
الفهرس	٦٧٧